



34

هاتفان
جديدان من
Nokia

25

الأسعار في ارتفاع
وإعادة وزارة
التموين هو "الحل"



2 حرب التفسيرات تندلع.. وتسريب ونفي لاستقالة حمائم الاخوان

3 الحكومات الأطول عمراً تتماهى في أداء غير ديمقراطي

4 السعودية لا تعتمد شهادات جامعة آل البيت

www.al-sijill.com

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدني للصحافة والاعلام

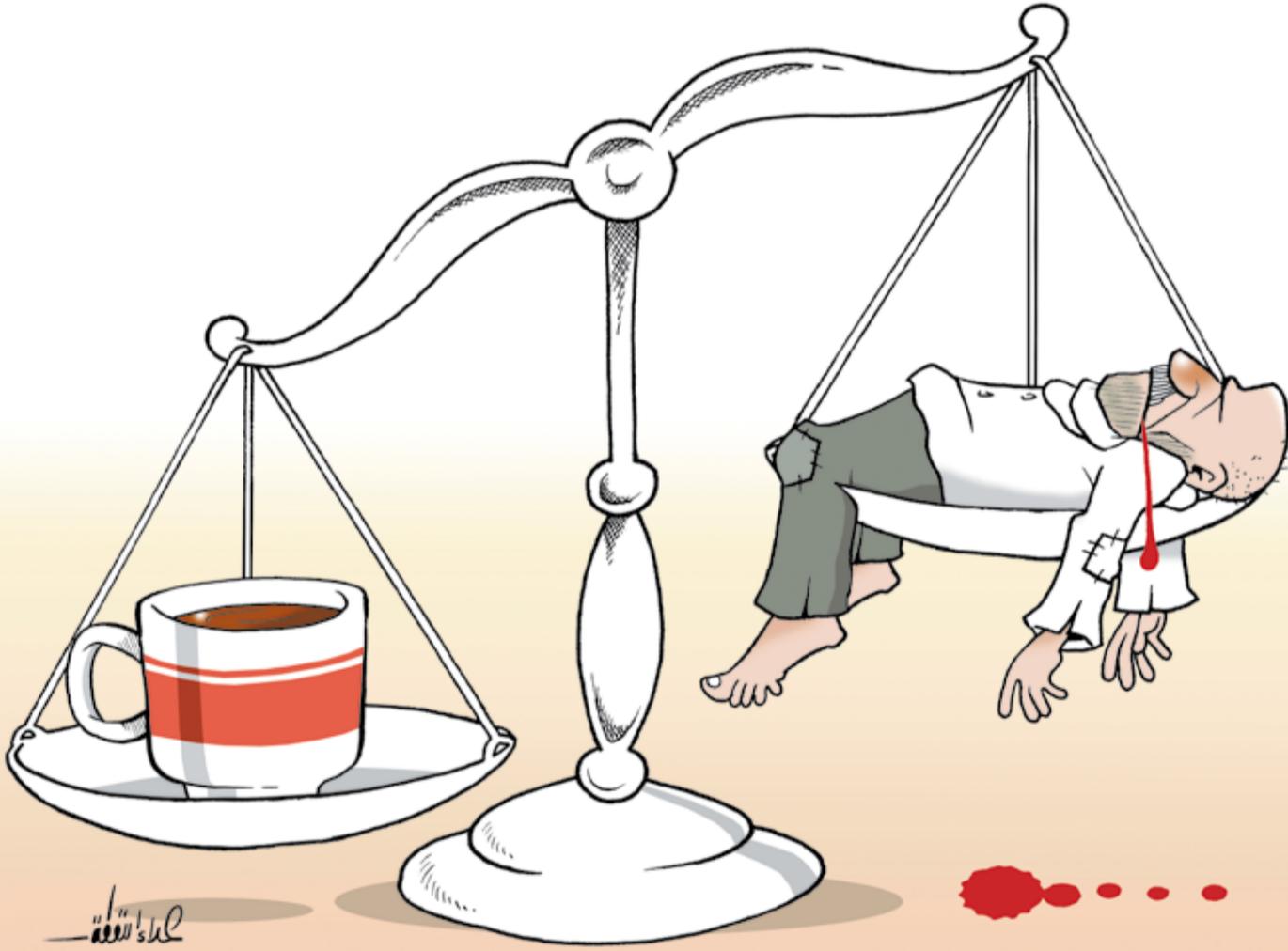
الخميس 26 حزيران 2008 / العدد «32» / السنة الأولى
350 فلساً

السَّجِّل

اقتراغات أصحاب "الياقات البيضاء" الأشد خطورة

الجرائم في الأردن "حول المعدل" وتواكب ثورة المعلوماتية

حسين أبورقمان



◀ جرائم خارجة عن المألوف هي التي تهز ضمائر الناس، وتستقطب اهتمامهم، وتتحول في كثير من الحالات إلى قضايا رأي عام. لكن الوقوف على الحالة الحقيقية للجريمة أمر على جانب من الصعوبة، فما يطفو على السطح لا يشكل سوى "قمة جبل الجليد العائم".

وخلافاً للانطباعات السائدة، فإن معدلات الجريمة في محافظات طرورية، أكبر منها في محافظات مأهولة بالسكان. فالعقبة تحتل المرتبة الأولى بمعدل 1279 جريمة لكل مئة ألف من السكان، حسب أرقام عام 2005، فيما تحتل محافظة المفرق المرتبة الثالثة (559 جريمة)، بعد العاصمة (658 جريمة)، يليها محافظة الزرقاء (485 جريمة)، فمحافظة إربد (428 جريمة). هذا الترتيب كان هو نفسه عام 2002.

تضاعفت أعداد الجرائم في المملكة في العقد الممتد من عام 1992 إلى عام 2001، إذ ارتفعت إلى 60855 جريمة. لكن الإحصاءات الرسمية هبطت بأعداد الجريمة إلى النصف في عام 2002، بعد إعادة تصنيف الجرائم لاستثناء الخفيفة منها مثل جرائم الإيذاء البسيط، السكر المقرون بالشغب، إعطاء معلومات كاذبة، وغيرها.

التتمة صفحة 6

ثقافي

مظاهر استهتار الأفلام العربية بعقلية المشاهد



◀ تزخر السينما المصرية بشواهد عديدة على عدم الالتزام المهني المقترن بالاستخفاف بعقلية المشاهدين رغم ظهور عدد من الافلام المتميزة في الأونة الأخيرة.

حريات

تحسين صورة الأردن رهن بتوفير الحريات

◀ صنفت مؤسسة "فريدم هاوس" المعنية بالحريات، الأردن ضمن الدول "الحرّة جزئياً" في تقريرها عن أوضاع الحريات في العالم، مؤكدة بذلك التصنيف الذي ناله الأردن في تقرير المنظمة خلال السنوات الأخيرة. ◀ 33

اقتصادي

نتائج مسح الفقر "مظلة"

◀ جاءت نتائج مسح مؤشرات الفقر مفاجئة بالمقارنة مع الظروف الصعبة التي تشير إلى تزايد أعداد الفقراء وتعمق حالة الفقر لدى كثيرين نتيجة تدني المداخيل وارتفاع معدلات التضخم. ◀ 16

أردني

بورترية حازم نسيبة:

◀ سياسة أقل، دبلوماسية أكثر



عبد المجيد الذنبيات:

◀ هل هو محمد نجيب الإخوان!

حرب التفسيرات تندلع.. وتسريب ونفي لاستقالة الحمايم توافقات صقور وحمايم الاخوان استراحة محارب لمعركة مقبلة



◀ همام سعيد

دفع لحل أعلى الهيئات القيادية (مجلس الشورى) وانتخاب مجلس جديد تقدم فيه الصقور والمتحالفون معهم من الوسط وسط انتقادات داخلية من قواعد الحركة للقيادة الوسطية السابقة لإدارتها الإلزامية مع الحكومة بصورة «غير مقنعة» لهذه القواعد.

ملف المحاكمات الداخلية -بحسب مصادر متطابقة- ليس الوحيد محل الخلاف، فاجتماع شورى جبهة العمل الإسلامي (120 عضواً) لحسم خلافات المكتب التنفيذي للحزب هو «عنق الزجاجة» الرئيسية وتكمن في تفاصيلها «كل الشياطين» التي تهدد بنسف توافقات الصقور والحمايم.

وتشير مصادر مقربة من الحمايم ان هذا التيار، الذي يمتلك أفضلية عديدة في شورى الحزب بعكس شورى الاخوان، مصر على طرح الثقة ببني ارشيد، وهو اقتراح فشل في الاجتماع السابق العادي للشورى.

هي استراحة المحارب، كما يقول المصدر المطلع في الحركة الإسلامية، لكنها لن تطول خاصة أن خلافات الحزب «ستكون على جدول أعمال تنفيذي الاخوان المقبل، وبعدها بقليل (مجرد أسابيع) على الصفيح الساخن لاجتماع شورى الحزب المقبل».



◀ جميل ابو بكر

مخالفات داخلية وإحالتها، دون تحديد اشخاص في قرار التنفيذي يوم الاحد، الى المحكمة الداخلية باعتبارها قضايا تنظر من جديد، وان هذا التوجه يمكن ان يشمل بني ارشيد والمراقب العام الاسبق العين عبد المجيد الذنبيات والدكتور محمد ابو فارس وغيرهم. ورغم هذه القراءة الايجابية من قبل غالبية الصقور ومتحالفين معهم فان شخصيات صقورية اخرى تتهم المراقب العام بـ «الرضوخ» للحمايم و«عقد صفقة معهم تضحى ببني ارشيد والتحالف مع تياره من الوسط في سبيل بقاء الصقور على رأس قيادة الاخوان»، وهي تهمة يرفضها مناصرو المراقب.

جبهة الحمايم لم تعدم هي الاخرى وجود

لم يكد ينتهي اجتماع تنفيذي الاخوان حول ملف المحاكمات الداخلية، حتى اختلفت التفسيرات وتناقضت المعلومات

مشككين ومتهمين لرموزهم بالتراجع امام الصقور وبني ارشيد في هذه التوافقات، بل يذهب بعض المنتقدين الى ان الحمايم «اخطاوا كثيراً في الائتلاف مع الصقور في تشكيل المكتب التنفيذي للاخوان بأخذ الأغلبية في المكتب مع ترك منصب المراقب للصقور وثلاثة مقاعد اخرى من أصل ثمانية».

بل يذهب هؤلاء الى دعوة الحمايم الى مغادرة الائتلاف مع الصقور لصعوبة انسجامه واستمراره مع اختلاف مشروعى التيارين وبرنامجهما الفكري والسياسي. يقول اصحاب هذا الرأي أن على الصقور أن «يقبلوا» أشواكهم بأيديهم وان يتحملوا المسؤولية في القيادة دون غطاء الحمايم والمعتدلين ليظهر عقم التشدد لدى الصقور».

وكان «الزلزال السياسي»، الذي ضرب الحركة الإسلامية في الانتخابات النيابية الماضية بخسارتها القاسية وتراجع حجم تمثيلها في مجلس النواب من 17 نائباً في المجلس السابق الى ستة فقط في الحالي،

بين تباري الحمايم والصقور رغم توافقات اجتماع الاحد الماضي 22 حزيران الجاري. يقول مصدر مطلع داخل الحركة، فضل عدم نشر اسمه، لـ «السجل» ان «التوافقات والتسوية تمت فعلا بين الحمايم المقاطعين لاجتماعات المكتب وبين المراقب العام للاخوان همام سعيد (صقور)، لكن الأزمة لم تنته رغم تصريحات رسمية، سبق لها نفي وجود الأزمة أصلاً. لم يكد ينتهي اجتماع تنفيذي الاخوان الاحد الماضي، المستند الى توافقات بين الحمايم والمراقب العام الصقوري في اجتماع غير رسمي عقد السبت حول ملف المحاكمات الداخلية، حتى اختلفت التفسيرات وتناقضت المعلومات المسربة حول طبيعة التوافقات وفهم كل طرف لها، تماماً كما وقع من خلاف فوري بين حركتي حماس وفتح حول تفسير المبادرة اليمينية للمصالحة بينهما وقبل ان يجف حبر التوقيع بينهما في صنعاء» كما يقول المصدر.

رسمياً، وبحسب الناطق الإعلامي باسم الاخوان جميل ابو بكر، فان المكتب التنفيذي «لم يشهد أزمة بل تباينات في وجهات النظر»، وأن حلها تم بالوصول الى توافقات باعتبار «المحاكمات الداخلية مستمرة وغير متوقفة» وان «أحد لا يملك وقفها»، في إشارة الى اتهامات الحمايم للمراقب العام والصقور بالتراجع عن محاكمة أمين عام جبهة العمل الإسلامي زكي بني ارشيد.

هذه التوافقات مهدت لانتظام المكتب التنفيذي الأحد بكامل اعضائه في اول اجتماع رسمي له منذ أسبوعين. وأشار ابو بكر الى ان الاجتماع «بحث مختلف القضايا المطروحة على جدول الأعمال وأجل بعضها لاستكمال البحث في لقاء اخر».

تشير المعلومات المتسربة من أروقة مقر الجماعة في العبدلي، إلى أن الجدل احتدم فور انتهاء الاجتماع المذكور في تفسير بنود التوافقات، ففي حين سرب الحمايم ان الاتفاق مع المراقب العام حسم التعجيل بإحالة بني ارشيد الى المحكمة الداخلية لاستئناف محاكمته بعد اتهامه بـ «مخالفة قرارات قيادة الاخوان السابقة والتبرؤ من قائمة مرشحي الاخوان في الانتخابات النيابية» الاخيرة في 20 تشرين ثاني نوفمبر الماضي، وتأكيدهم (الحمايم) ان المراقب العام تراجع عن موقفه السابق بإحالة الملف في حال الإصرار عليه الى مجلس الشورى واتخاذ القرار من المكتب التنفيذي ذاته كما طالب الحمايم مراراً.

في هذا الوقت اعتبر الصقور والمتحالفون معهم من الوسط ان الاتفاق «لم يأت بجديد»، وأنه اتفق على أن يعيد المكتب التنفيذي بحث كل ملف الانتخابات النيابية وما رافقها من

السجل - خاص

هل نزع توافقات الصقور والحمايم في مكتب تنفيذي الاخوان المسلمين، التي توجت بعودة الحمايم عن مقاطعة اجتماعاته الاحد الماضي، فتيل الأزمة الداخلية بين التيارين المتصارعة والمتقاسمة لـ «كعكة قيادة الحركة»؟ تساؤل ستجد جواباً «عاماً» له في تصريحات اعلامية رسمية «مقتضية» تؤكد التوافقية، لكن لا أثر لهذه اليقينية والحسم بالتقييم في الجدل داخل أروقة الحركة الإسلامية.

مشروعية التساؤل السابق أكدها «اللغظ والجدل» الذي أثاره نشر خبر استقالة اربعة من الاعضاء «الحمايم» من المكتب التنفيذي للاخوان في صحيفة «الغد» امس الاربعاء، والذي عادت الجماعة لنفيه جملة وتفصيلاً. الصحيفة استندت الى مصادر من الحمايم تحدثت «عن خلاف حاد بين المراقب العام همام سعيد ونائبه عبد الحميد القضاة، كاد يصل الى الاشتباك بالأيدي وتوج باستقالة الاعضاء الاربعة».

الخبر المذكور لم يصمد طويلاً عندما نفى المكتب التنفيذي رسمياً موضع الاستقالة، وهو نفي أيده لـ «السجل» عضوا المكتب التنفيذي من الحمايم احمد الكفاوين وممدوح المحيسن، الذين أكدا ان «حالة التوافق مستمرة في التنفيذي وان لا صحة لاستقالة أحد منه».

رغم هذا النفي للاستقالة فان تسربها للصحافة يعكس استمرار الاحتقان الداخلي



◀ زكي بني ارشيد

أحمد محمد موسى اللوزي

أقارب رئيس الوزراء الأسبق أحمد اللوزي (أبو ناصر)، ويتشارك معه بالاسم الأول واسم العائلة.

قدّر له الأمير رعد تمثيل الأردن في هذا الاتحاد الإقليمي. المبعد احمد محمد موسى اللوزي، من

آسيا للمكفوفين. وفاز برئاسة الاتحاد أمام منافس من الهند يحمل درجة الدكتوراه. هنا الملك عبد الله الثاني على فوزه، كما

أردني شبه كفيف، مبدع، تلقى تعليماً ابتدائياً فقط. وهو رئيس جمعية الصداقة مع المكفوفين في الأردن. ترشح لاتحاد

بعد عقد ونصف العقد من تعثر الإصلاح السياسي

الحكومات الأطول عمراً تتماهى في أداء غير ديمقراطي

حسين أبو رمان

◀ 18 عاماً مضت منذ بداية مرحلة الانفراج السياسي العام 1989، وحتى تشكيل حكومة نادر الذهبي، تعاقب خلالها 11 رئيساً للوزراء، شكلوا ما مجموعه 16 حكومة. لا فرق مهماً إذا في متوسط عمر الحكومات خلال هذه الحقبة مقارنة مع الحقب السابقة.

ركائز التنمية السياسية تتمثل أساساً في تشريعات الديمقراطية K وفي طليعتها تلك التي طالها تعديل أو تغيير، مثل قوانين الانتخاب، والأحزاب، والمطبوعات، والاجتماعات العامة. تتبع مسار الإصلاح السياسي، يكشف أن السنوات 1989-1993 كانت بمثابة العهد الذهبي لمرحلة التحول الديمقراطي، وفرسان هذه المرحلة، هم: زيد بن شاكر، مضر بدران، وطاهر المصري.

أما المرحلة اللاحقة، فقد اتسمت بالتراجع والنكوص عما تحقق، وأبطالها رؤساء وزارات طال بهم المقام في الدور الرابع أكثر من غيرهم، وهم: عبد السلام المجالي، علي أبو الراغب، ومعروف البخيت.

حكومة المجالي فرضت نظام الصوت الواحد العام 1993 بقانون مؤقت، ووضعت قانوناً للمطبوعات والنشر. يعتبر الأكثر تقييداً للحريات. حكومة أبو الراغب غيّبت البرلمان لما يزيد على سنة ونصف السنة، وأصدرت ترسانة من القوانين المؤقتة، وحين عدلت قانون الانتخاب، عمقت جوانبه السلبية. فيما عادت حكومة معروف البخيت بالبلديات للانتخاب الكامل لمجالسها البلدية وأقرت كوتا للنساء بما لا يقل عن 20 بالمائة، لكنها فرضت الصوت الواحد في انتخاباتها، وأشرفت على أقل انتخابات بلدية ونيابية نزاهة منذ العام 1989. أما الحكومات الأخرى، لا سيما حكومة فيصل الفايز، فكانت أمامها فرصة لإنجاز إصلاح سياسي، لكنها لم تفعل.

عودة الحياة البرلمانية العام 1989، ترافقت مع أجواء إيجابية. فقد أشرفت حكومة انتقالية برئاسة زيد بن شاكر على إجراء انتخابات اتسمت بدرجة عالية من النزاهة، وعلى أساس نظام يسمح للناخب باختيار عدد من المرشحين يساوي أو يقل عن عدد المقاعد المخصصة لدائرتهم. هذا النظام الذي ترافق مع وجود دوائر كبيرة (محافظات ودوائر العاصمة)، أفرز بنية نيابية تعددية، ونواباً ذوي رؤى وتوجهات سياسية، ما أعطى مجلس النواب الحادي عشر نكهة سياسية غير مسبوقه. وغير متبوعة.

على مشارف انتخابات العام 1993، وقعت نكسة حقيقية لمسار التحول الديمقراطي في عهد حكومة عبد السلام المجالي باعتماد قانون الصوت الواحد. القانون الانتخابي، جاء لعدة أسباب ربما أهمها الخشية من تشكل عقبة أمام توصل الأردن لمعاهدة سلام مع إسرائيل.

أبرم الأردن اتفاقية وادي عربة للسلام مع إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 1994. مجلس النواب الأردني أقر الاتفاقية بأغلبية 55 صوتاً من أصل 80 نائباً هم أعضاء المجلس. المحطة اللاحقة ذات الصلة بقانون الانتخاب، شهدت انتكاستين؛ الأولى تأجيل الانتخابات النيابية لأكثر من سنة ونصف السنة بين الموعد الاعتيادي في تشرين الثاني/نوفمبر من سنة إجراء الانتخابات (2001)، إلى 17 حزيران/يونيو 2003.

الانتكاسة الثانية تمثلت في سن قانون انتخاب جديد مؤقت (القانون رقم 34 سنة 2001، الذي "مزق" ما تبقى من دوائر كبيرة إلى دوائر أصغر، تكاد تكون فضلت على مقياس عشائر أو عائلات بعينها. هذا أضعف من الأثر الإيجابي لتبسيط إجراءات الاقتراع واستخدام البطاقة الشخصية كبطاقة انتخاب، وتخصيص كوتا نسائية من ستة مقاعد.

حكومات لاحقة، لا سيما حكومات فيصل الفايز ومعروف البخيت، وعدت بتنمية سياسية وقانون انتخاب ديمقراطي، وأنشأت لذلك حكومة الفايز وزارة للتنمية السياسية، لكن هذه الحكومات استهلكت ولايتها دون فعل، وحينما بقي لحكومة البخيت أن تشرف على انتخابات المجلس الخامس عشر قبل رحيلها، أجرت انتخابات مشوبة بعدم النزاهة واستخدام "المال السياسي"، وشراء الأصوات، وأفرزت أضعف مجلس منذ العام 1989 من حيث نفوذ المعارضة المنظمة التي اقتصرت على ستة نواب لجبهة العمل الإسلامي.

قانون الأحزاب السياسية

واحد من أهم معالم الإنفراج الديمقراطي إثر عودة الحياة البرلمانية، هو صدور قانوني الأحزاب السياسية، والمطبوعات والنشر، انسجاماً مع توجه الميثاق الوطني.

صدر أول قانون للأحزاب في الأردن العام 1955 لكنه دخل طور التجميد مع حل الأحزاب السياسية العام 1957، باستثناء جماعة الأخوان المسلمين. بقي الوضع على هذا الحال إلى أن سُمح للأحزاب "السرية" القائمة أن تشترك في انتخابات 1989، ثم صدر قانون أحزاب رقم 32 لسنة 1992، في عهد حكومة الشريف زيد بن شاكر، بالاستناد إلى مسودة وضعتها حكومة سلفه طاهر المصري.

رخصت بموجب القانون المشار إليه خلال الفترة من 1992 إلى أواخر العام 2007، ما مجموعه 45 حزبا سياسيا، استقر عددها بسبب عمليات اندماج بين عدد منها على 35 حزبا. كثرة الأحزاب السياسية لم يكن مؤشراً إيجابياً، فما عدا جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة الأخوان المسلمين، فإن الأحزاب الأخرى إما صورية أو محدودة التأثير، ولم يصل ممثل لأي منها إلى برلمان 2007 المنظور الرسمي للأحزاب، يضعها على هامش الحياة السياسية وليس أداؤها المحركة. قاد ذلك التفكير الحكومي نحو تعديل قانون الأحزاب بغية تقليص عددها، بدعوى توفير أرضية لنشوء عدد محدود من أحزاب فاعلة. لذلك قامت حكومة البخيت بإعداد مشروع قانون جديد للأحزاب، استهدف رفع عدد

الأعضاء المؤسسين من 50 عضواً في قانون 1992، إلى 250 عضواً على أن يكونوا من خمس محافظات على الأقل، بنسبة لا تقل عن 10 بالمائة لكل محافظة، لكن مجلس النواب السابق رفع العدد إلى 500 مؤسس. ألزم قانون الأحزاب الجديد رقم 19 لسنة 2007 الأحزاب القائمة بتصويب أوضاعها ضمن مهلة عام، وهو ما أدى إلى هبوط عدد الأحزاب إلى 14 حزبا، من ضمنها حزبان جديداً.



وعدود وردية بالإصلاح السياسي لكن التنمية السياسية لم تقع على أرض الواقع

التطور الرئيسي الذي جاء في القانون الجديد هو أنه نص على تمويل الأحزاب من خزينة الدولة، وعلى حق الأحزاب في استخدام وسائل الإعلام للتعريف ببرامجها، لكن هذا لم يفعل في عهد الحكومة التي أعدت القانون، وأقر في عهدها.

المطبوعات والنشر

تعرض قانون المطبوعات أكثر من غيره من قوانين البناء الديمقراطي للتغيير والتعديل. ففي الفترة من العام 1993، سنة صدور قانون المطبوعات الليبرالي رقم 10 لسنة 1993،

والذي صدر في عهد

حكومة الشريف زيد بن شاكر، وحتى عام 2007، صدرت ثلاثة قوانين مطبوعات، وخضع الأخير منها إلى ثلاثة تعديلات. شهدت الصحافة الأردنية محطة قاسية العام 1997، بصدر قانون المطبوعات المؤقت رقم 27 لسنة 1997، المعدل لقانون 1993، في عهد حكومة عبد السلام المجالي. فقد توسع القانون المؤقت في المحظورات، وغلظ العقوبات، ونص على زيادة كبيرة في رأسمال الصحف اليومية والأسبوعية، وتوقفت بنتيجة ذلك 13 أسبوعية عن الصدور دفعة واحدة. كما عطل القانون المؤقت ما نص عليه قانون 1993 من تخفيض لحصص الصناديق الرسمية في رأسمال الصحف إلى ما لا يتجاوز 30 بالمائة.

لكن محكمة العدل العليا، قررت، حين النظر بدعوى الصحف الأسبوعية المتضررة، وقف العمل بالقانون المعدل من منطلق عدم دستوريته، بقرار عدل 226/97.

لجأت عندئذ حكومة المجالي الثانية وهي الحكومة نفسها التي أصدرت القانون المؤقت، إلى تقديم قانون جديد للبرلمان يتضمن كل مطالب القانون الذي قضت المحكمة وقف العمل به. صدر القانون الجديد يحمل الرقم 8 لسنة 1998، ودخل حيز التطبيق في عهد حكومة فايز الطراونة التي وعدت أمام ضغط الرأي العام لشدة قسوته أن تكون مرنة في تطبيقه، وهو موقف سياسي يعتمد الأهواء ولا سند تشريعي له.

المطالبات بتعديل القانون، توصلت في عهد حكومة عبد الرؤوف الروابدة، فأمر الملك بتعديل القانون في لقاء مع الصحفيين، فأعدت الحكومة مشروع قانون معدّل رقم 30 لسنة 1999، لتخليص القانون من أكثر موانه المقيدة لحرية التعبير. وتمثلت أبرز التعديلات بإلغاء مادة

المحظورات الشهيرة المكونة من 14 بنداً، منها المس بالقضاء، تحقير الديانات والمذاهب، الإساءة للوحدة الوطنية، إهانة رؤساء الدول والبعثات الدبلوماسية، والتحريض على الإضرابات والاعتصامات.

وفي عهد حكومة أبو الراغب، اقتصرت تعديلات قانون المطبوعات عام 2003، على تعديل مادة واحدة استهدفت تحسين إجراءات التقاضي في قضايا المطبوعات.

أما في عهد حكومة البخيت، فقد أجريت تعديلات على قانون 1998، بددت فرصة إجراء نقلة نوعية في وضع حرية الصحافة والإعلام وإعادة هيكلة هذا القطاع. هذا رغم أن هذه التعديلات والتي جاءت في القانون المعدّل رقم 27 لسنة 2007، أدخلت تحسينات على بيئة حريات التعبير والصحافة، إلا أنها افضت إلى تغليظ العقوبات، والتي زاد بعضها 30 ضعفاً، إضافة إلى استحداث عقوبات مالية جديدة تصل إلى 20 ألف دينار.

الاجتماعات العامة

يعد الحق في الاجتماع من الحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين. المادة 16 من الدستور التي نصّت في فقرتها الأولى على أن "للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون" هي نفسها أكدت في فقرتها الثانية، حق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، ما يؤكد الصلة الوثيقة بين الفقرتين.

كان هناك قانون اجتماعات قديم صدر العام 1953، يفي بفرض تنظيم عملية الترخيص للاجتماعات العامة، وكان قانوناً ديمقراطياً، يكتفي بشرط إعطاء إشعار قبل 48 ساعة" من أجل عقد اجتماع.

لكن حكومة أبو الراغب لم تتردد في إصدار قانون جديد مؤقت للاجتماعات ضمن ما يزيد على 211 قانوناً مؤقتاً أصدرتها في فترة حل البرلمان 2003/2001. القانون المؤقت أقر كقانون دائم في مجلس الأمة السابق في عهد حكومة فيصل الفايز، محتفظاً باشتراطات القانون المؤقت، «الحصول على موافقة خطية مسبقة» من الحاكم الإداري لعقد اجتماع عام أو تنظيم مسيرة.

وفي خطاب ألقاه في الذكرى الثانية والستين للاستقلال، في أيار/مايو الماضي، أشار الملك عبد الله الثاني إلى أنه طلب من الحكومة إنجاز حزمة من التشريعات من بينها تعديل قانون الاجتماعات لتيسير عقد الاجتماعات العامة. الحكومة استجابت بـ «سلق» تعديلات شكلية على القانون ودفعت بها إلى مجلس الأمة، إذ إن هذه التعديلات لا تطل جوهراً الإشكالية التي تطالب منظمات المجتمع المدني بمعالجتها، وهي إلغاء الموافقة الخطية المسبقة كشرط لعقد اجتماع أو تنظيم مسيرة.

الأداء الحكومي منذ عام 1993، يؤشر إلى أن الحكومات أغدقت بالتصريحات والوعدود الوردية بالإصلاح السياسي، لكن تنمية سياسية حقيقية لم تقع على أرض الواقع. حسب وصف أحد العسكريين القدامى، فإن الأردن ما زال في وضع "خطوة تنظيم".



التعليم العالي: المشكلة في طريقها الى الحل

السعودية لا تعتمد شهادات جامعة آل البيت



عدنان بدران



عدنان البخت

وزارة التعليم العالي، المعنية بالموضوع مباشرة، لتبعية الجامعة لها والحصول على الاعتماد منها، تحفظت عن الحديث في الموضوع وشدد مصدر فيها للسجل على أن "هذه المشكلة سوف تجد لها حلا في القريب العاجل".

يذكر أن جامعة آل البيت أنشئت في محافظة المفرق العام 1995، ويدرس فيها أعداد كبيرة من الطلبة الآسيويين والأجانب، وتحديدًا المسلمين منهم، بالإضافة إلى الطلبة العرب والأردنيين.

وبيّن بدران أن المسابقات الدراسية المدرّسة في جامعة آل البيت هي ذاتها المدرّسة في الجامعات الأردنية.

من المسابقات الدينية التي تدرس في جامعة آل البيت (المدخل إلى علوم القرآن والسنة، علوم القرآن الكريم، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، الحديث وعلم الرجال، الثقافة الإسلامية، أساليب البحث ومصادر الدراسات الإسلامية، حاضر العالم الإسلامي، الإسلام والقضايا المعاصرة، المدخل إلى الفقه الإسلامي وأصوله، تنظيم الأسرة والمجتمع).

حجاج أن "الجامعة بحاجة إلى اعتماد من قبل الجانب السعودي، وحاليا نقوم بإجراء اتصالات معهم لاعتمادها بالشكل المتعارف عليه في وزارات التعليم العالي".

رئيس الوزراء الأسبق، العين عدنان بدران، أوضح أن المملكة العربية السعودية لا تفرق بين الجامعات الأردنية، نافيا أن يكون رفض اعتماد الجامعة على خلفية سياسية أو مذهبية. وأضاف بدران: "الجامعات كافة، معتمدة من قبل وزارة التعليم العالي، وربما كان سبب الرفض هو أن طلبات التوظيف تفوق حاجتها، وفي هذه الحالة لا يجوز ربط ذلك سياسيا أو مذهبيا، واسمها جامعة آل البيت، جاء تيمنا بالهاشميين، وهذا أمر معروف، فليس هناك أي مذهب إسلامي أو طائفة تعارض هذا الاسم، ولا اعتقد أن السعودية تفرق ضد الطلبة الذين يحملون اسم جامعة آل البيت".

الثقافية"، وهي الجهة المسؤولة عن تصديق الشهادات الجامعية للطلبة كافة، الراغبين بالعمل في المملكة العربية السعودية، لم يجب عن الاستفسارات.

عدنان البخت، أول رئيس لجامعة آل البيت، أكد أن الجامعة لم تكن لديها مثل هذه المشكلة في السابق، والدليل على ذلك استقبال الجامعة لطلبة من شمال المملكة العربية السعودية، وتبوك وسكاكة والجوف، بالإضافة إلى عمليات الإشراف المشترك بين الجامعة ومعلمين من مكة والرياض، وكذلك استضافة رؤساء الجامعات السعودية كافة. بسبب التكتّم ورفض الإجابة عن التساؤلات المطروحة حول الموقف من خريجي الجامعة، راجت أقاويل بأن السبب هو اعتقاد جهات في السعودية بأن الجامعة تدرس المذهب الشيعي في مناهجها، وهو ما جعل تلك الجهات تتهم الجامعة بأنها "إيرانية" أو "شيعية".

رئيس جامعة "آل البيت"، نبيل الشواقفة، قال لـ "السجل" إن للجانب السعودي إجراءاته وشروطه، معتبرا أن الجامعة كانت خاصة ثم تحولت إلى جامعة حكومية تعمل ضمن قانون الجامعات الرسمية، "هناك تواصل الآن مع الجانب السعودي لحل هذه الإشكالية".

وأضاف الشواقفة أن مناهج التعليم التي تدرس في جامعة آل البيت لا تختلف عما يدرس في جامعة اليرموك والأردنية ومؤتة، "لا بعد سياسيا لهذه الإشكالية". خليل حجاج، عميد شؤون الطلبة في جامعة آل البيت، يوضح قائلا: "جامعة آل البيت، من حيث الاسم تحمل اسم الرسول الكريم الذي تنتمي إليه الأسرة الهاشمية".

نور العمدة

لم يكن محمد، خريج قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة آل البيت، يتوقع أن تكون أبواب العمل في المملكة العربية السعودية موصدة أمامه. لذا فقد فوجيء حين عرف أن السعودية لا تعترف بخريجها، كما أن كثيرا من الشركات السعودية لا تقبل طلبات يتقدمون بها..

عدم الاعتراف بشهادة الجامعة يشمل الطلبة السعوديين أيضا

محمد، لم يتمكن من الحصول على فرصة عمل هناك، رغم حصوله على تقدير جيد جدا "عندما تخرجت من الجامعة أرسلت سيرتي الذاتية لإحدى شركات التوظيف، وبعد مضي شهرين قمت بأول مقابلة عمل في السعودية، وتم الاتفاق مع اللجنة المشرفة ووقعت عقدا مبدئيا، بعد ذلك أخبرني المكتب أن السعودية لا تقبل طلبة من جامعة آل البيت".

محمد قصد مكتبا آخر للتوظيف، ليكتشف أن السجلات هناك "لا تعطي تأشيرات لخريجي آل البيت". كما قال له موظف في المكتب. قصد محمد السفارة السعودية في عمان للحصول على رد عن سبب رفض منح تأشيرات لخريجي جامعة آل البيت، وهي جامعة معتمدة أردنيا وعربيا، لكنه لم يتلق جوابا شافيا.

طالب من خريجي جامعة آل البيت فضل عدم ذكر اسمه، قال إنه عندما بدأ البحث عن فرصة عمل في الخارج، وبعد البحث المضي وافقت إحدى الشركات العاملة في السعودية على توظيفه: "مؤهلاتي كانت تتوافق مع متطلبات الشركة حيث أن تخصصي، CIS، من التخصصات النادرة في الأردن وفي الوطن العربي، وما أعمل عليه هو برنامج Power Builder Programming، وقد وافقت الشركة على عملي وأجريت المقابلة معهم من خلال الهاتف واتفقتنا على كل شيء".

بعد ذلك راجع مكتب القنصلية السعودية وهناك رفضوا منحه تأشيرة. "ويضيف، "اكتشفت أن العديد من خريجي جامعة آل البيت لم يحصلوا على تأشيرة عمل".

حاولت السجل معرفة سبب عدم قبول خريجي جامعة آل البيت في السعودية، وسبب رفض منح تأشيرات سفر لطلابها من الجامعة، فاتصلت بالملحق الثقافي السعودي في عمان للوقوف على المسألة، لكن أحدا في "الملحقية



نمدّ جسور الأمان
لك ولعائلتك..

المؤسسة العامة
للضمان الإجتماعي
ضمنان... مستقبلك

www.ssc.gov.jo

☎ الخط الساخن الوطني المجاني 0800 22 025



مناديل فاين أنقى مادة خام لأي استخدام
ومعقمة بتكنولوجيا ستيرى برو
نظام التعقيم الفريد

فاين
دائماً معي

FINE
SteriPro

فاين
السجل فقط للصحة والسلامة

الجرائم في الأردن "حول المعدل" وتواكب ثورة المعلوماتية

تتمة المنشور على الأولى

الاغتصاب، الخطف، هتك العرض، تزيف النقد، الرشوة، المخدرات، وغيرها. العقوبات الجنائية خمس، هي: الإعدام، الأشغال الشاقة المؤبدة، الاعتقال المؤبد، الأشغال الشاقة المؤقتة، والاعتقال المؤقت.

وتصنّف الجريمة جنحة إذا كانت عقوبتها جنحية، وتعتبر الجنحة أقل خطورة من الجنابة، وهذا يشمل عدداً كبيراً من الجرائم مثل: القتل الخطأ، الذم والقدرح والتحقيق، السرقة الجنوحية، الإضرار بمال الغير، الزنا، التهديد، الاحتيال، تحرير شيك بدون رصيد، تعاطي المواد المخدرة، وغيرها. العقوبات الجنحية ثلاث، هي: الحبس، الغرامة، والربط بالكفالة.

وتعدّ الجريمة مخالفة إذا كانت عقوبتها تكميلية، وهذا يشمل طيفاً واسعاً من الأعمال الجرمية ذات الأثر البسيط. وعقوبتها نوعان: حبس تكميلي من 24 ساعة إلى أسبوع، أو غرامة.

تحفل سائر المجتمعات المتقدمة منها وغير المتقدمة بأنواع شتى من الجرائم، ويتفاوت عددها ونسبتها بين "موسم" وآخر. تختلف النظرة إلى الجرائم من مجتمع إلى آخر، وتختلف نظرة القانون إليها عن نظرة المجتمع أحياناً، كما هو الحال مع حوادث السيارات. الأردن بلد آمن من منظور سياسي وفي التصنيف السياحي. غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي شهدتها المملكة منذ مطلع الألفية الثالثة، تستحق أن تفتح العين على أشكال مستجدة من الجريمة والإخلال بأمن الأفراد والمجتمع، كالجرائم عبر الإنترنت وأشكال لا تحصى من الاحتيال التجاري والطبي والسياسي، علاوة على أهمية ضبط حيازة الاسلحة الفردية والحد منها، ومحاصرة ظاهرة الخروج على القانون، ووضع حد لمن يعتبرون أنفسهم فوق القانون، مع ما يستلزمه ذلك من تأهيل و تثقيف لرجال الأمن العام.

التي كانت تفرضها بالقوة مع الشرطة والقضاء والإعلام والصحافة، إلى علاقات تقوم على المصلحة باستغلال نفوذها غير المشروع وتحويله إلى ممارسات مقبولة كأني نشاط آخر تجاري أو مالي.

هذا التطور للجريمة على المستويين الدولي والإقليمي ينتقل بسرعة متفاوتة إلى المستوى المحلي، ما يتطلب عملاً في اتجاهين: الأول توعية الأجهزة المعنية بتطور الجريمة، والارتقاء بقدراتها على اكتشافها والحد منها. والاتجاه الآخر يتعلق بتطوير التشريعات لمواكبة الاحتياجات المستجدة لدى السلطة القضائية.

"عبء التعامل مع الجريمة ملقى إلى الآن على عاتق الأمن العام والقضاء. ليس هناك اهتمام كاف بالسياسات الاجتماعية الخاصة بالجريمة، مع شبه غياب لدور المجتمع المدني وللدراسات الأكاديمية في هذا المجال"، بحسب شتيوي.

وبالنظر إلى التحولات التي يمر بها العالم وانعكاساتها على مستوى تزايد الجريمة، وتنوع أشكالها، وبروز ظواهر أمنية لم تكن معروفة، فقد اتجه جهاز الأمن العام إلى توظيف مخرجات البحث العلمي لتصبح مرشداً للخطة والاستراتيجيات الأمنية. وتم إنشاء "مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية" لإجراء الدراسات والبحوث الأمنية وتقديم الاستشارات لقيادة وقادة وحدات الأمن العام بما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، وتقديم خدمة أمنية أفضل.

تصنف الجرائم في القانون الأردني من حيث درجة خطورتها أو جسامتها إلى جنایات وجنح ومخالفات، لكن قانون العقوبات لا يقدم تعريفاً مباشراً للجرائم، وإنما يتحدد نوع الجريمة بحسب العقوبة الموصوفة لها في القانون. فجريمة ما تكون جنابة إذا كانت عقوبتها جنائية، ويشمل هذا عادة الجرائم الأشد خطورة وجساماً، مثل: الشروع بالقتل، القتل العمد، السرقة الجنائية،

هبط عددها خلال السنوات المشار إليها، ارتفع عدد "جرائم جنوحية" عدة، أهمها الإضرار بمال الغير، بمعدل زيادة سنوية قدرها 282 جريمة، وتعاطي المواد المخدرة بمعدل زيادة سنوية قدرها 121 جريمة. أما الجنایات، فقد هبطت جميعها ما عدا جرائم المخدرات والرشوة.



تحتل العقبة المرتبة الأولى والمفرق الثالثة في معدلات الجريمة

حول توزيع عدد الجرائم في محافظات المملكة، حسب أرقام عام 2006، فإن خمس محافظات تسجل 84 بالمائة من الجرائم والجنح، هي على التوالي: العاصمة (46.5 بالمائة)، إربد (14.5 بالمائة)، الزرقاء (12.8 بالمائة)، البلقاء (5.8 بالمائة)، والعقبة (4.2 بالمائة).

المعطيات الخاصة بتطور الجريمة، تدل على أن الجريمة في بلادنا كانت حتى وقت قريب نمطية، "اعتيادية" الطابع بما في ذلك في مجال المخدرات. مع التداخل العالمي الكبير، هناك مخاوف أن تكون الجريمة منظمة، وذلك مع أشكال جديدة من جرائم قديمة، مخدرات، غسيل أموال، تهرب من الضرائب، شركات وهمية، تجارة الجنس، إضافة إلى جرائم المعلوماتية والتجارة الإلكترونية.

وراء الجريمة المنظمة مؤسسة مثل مؤسسات أخرى، لكنها ذات طابع سري، تتسم بالتنظيم والتشبيك والترويج والاستهلاك. انتقل نموذجها المشهور "المافيا" بعلاقاتها

أو ما هو غير موجود»، وفق أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأردنية موسى شتيوي.

السياسات العامة للحكومات تتحمل مسؤولية رئيسية عن نمو أنواع معينة من الجريمة، لأنها صاحبة الولاية العامة على مقدرات الدولة. تؤكد العديد من الأبحاث الاجتماعية أن السياسات التي تفضي إلى توطین الفقر والبطالة والجهل وتهميش فئات واسعة من المجتمع وحرمانها من حقوق أساسية، تشكل سبباً رئيسياً من أسباب الجريمة.

يلفت أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة فيلادلفيا سالم ساري الانتباه إلى منظور عالم الاجتماع الفرنسي بيركهايم للجريمة بأنها "ظاهرة طبيعية من ظواهر المجتمع. فالترتيبات والمصادر نفسها التي تعزز في المجتمع أنماطاً أو أفعالا سوية، هي نفسها التي تفرز أنماطاً أو أفعالا غير سوية. غير أن المسألة الشائكة تكمن في الصورة التي تحيط بالجريمة".

هناك أنماط من جرائم لا يلتفت إليها بالقدر الكافي مثل الجرائم الاقتصادية، الغش التجاري، الفساد المالي والإداري، يوضح سالم ساري، مضيفاً أن الجرائم الأشد خطورة هي تلك التي يقوم بها من يطلق عليهم أصحاب "الباقات البيضاء". فهذه الجرائم ذات طبيعة مهنية، يقوم بها محترفون من خلال وظائفهم والخبرة التي اكتسبوها.

انطلاقاً من قاعدة البيانات المعتمدة لعام 2002، فإن أرقام الإحصاءات العامة، تشير إلى اتجاه هبوطي للجرائم الرئيسية من جنایات وجنح للسنوات 2002-2006، إذ إن أرقام 2006 أقل بـ 2047 عنها في 2002. وتوزع التراجع بين 881 جنابة، بنسبة 15.5 بالمائة، و1166 جنحة، بنسبة 4.6 بالمائة. لكن تراجع الأرقام لا يشمل جميع الجرائم. في مقابل العدد الكبير من الجرائم التي

الجهات التي تعنى بحصر الجريمة والإحاطة ب"تطورها"، تواجه صعوبات؛ منها اعتبارات اجتماعية تحول دون إبلاغ كثيرين من الضحايا أو ذويهم عن الجرائم التي وقعت عليهم، خشية المضاعفات التي قد تنجم عن ذلك. قلة من السيدات اللواتي يتعرضن للعنف الأسري، يقمن بالتبليغ عما تعرضن له.

وجود مصلحة مشتركة لدى الفاعلين في إخفاء الجريمة، مثل جرائم الرشوة (الراشي والمرتمشي)، والاتجار بالمخدرات (البائع والمشتري)، وغيرها تشكل صعوبة أخرى. بل إن ضحايا كثيرين يفتقدون القناعة بجسوى الإبلاغ إذا كانت الجريمة ستقيد "ضد مجهول"، بغياب شواهد أو أدلة توصل للفاعل.

ارتفاع أرقام الجريمة بأنواعها، يقلق في المقام الأول أجهزة الأمن العام. رغم أن المسؤول عن الجريمة هو المجتمع نفسه، تتمثل المسؤولية المباشرة لأجهزة الأمن في اكتشاف الجريمة ومكافحتها. لذلك يحسن بأي جهة أمنية عدم التقليل من حجم الجريمة، أو التهوين منها. فالمجتمع يجب أن يواجه دائماً بحجم وتطور الخلل فيه، حيث الحجم الفعلي للجريمة هو في كل الأحوال أكبر من الأرقام المعلنة.

أجهزة الأمن الأردنية تتمتع بسمعة جيدة بما يخص قدرتها على اكتشاف الجريمة. يشكل هذا عاملاً مهماً من عوامل الردع لها. كما يشجع الأمن العام على تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية والتركيز على دور المواطن في الوقاية والحماية من الجريمة. للجريمة أكثر من تعريف، وتعريفها الاجتماعي هو الأوسع. فهي «كل سلوك مخالف للمعايير والقيم السائدة أو مخالف للإجماع أو العدالة، وتشتمل على مخالفات قانونية وغير قانونية. وفي المجال القانوني، فإن السلوك المخالف يستوجب العقاب، إذ لا عدالة بدون قوانين، سواء ما هو نافذ منها،

جاهة عشائرية

منصور المعلا

عشيرة الكرادشة رفضت إعطاء صك الصلح بعد انتهاء "عطوة اعتراف" التي من المفترض أن تجدد. وللمفارقة فإن المصاب والمتسببين تبادلوا الشكاوى أمام القضاء، على الرغم من تقدم ذوي المسببين بعطوة اعتراف بالواقعة بحسب رجائي كرادشة شقيق المصاب.

وكان الاعتداء وقع حين هم الرجلان بمغادرة المكان، إذ طالب أحدهما باستعادة «جاكيتته» الذي كان خلعه ووضع على مقعد. إلا أن الازدحام الشديد حال دون تمكن الإدارة من إيجاده. ورغم وعدها بالبحث عنه وتسليمه لصاحبه بعد خروج الزبائن، فإن الرجل أصر على استعادته في الحال «وسط التهديد والوعيد» ليعود بعد دقائق وهو يشهر سلاحه ويطلق النار بشكل عشوائي.

رفض ذوو مواطن أردني تعرض لإطلاق نار في شهر شباط الماضي، على يد شخصين يعملان في مواقع أمنية ورسمية، إعطاء جاهة عشائرية وصك صلح عشائري بدعوى أن القضية ما زالت في المحاكم. وكان رجلان قدما نفسيهما، بحسب رواية المصاب مروان كرادشة، 34 عاماً، كمتنفذين بالقول: «إحنا الدولة... والدولة ما تنسرق»، وهي آخر الكلمات التي سمعها المصاب، قبل أن يهما بإطلاق الرصاص بشكل عشوائي باتجاهه.



نحن لا نجمل الحدث

في ظل فجوة "الرقم المعتم"

الجريمة: حقيقة ضائعة بين البيانات الرسمية والدراسات الأكاديمية



نهاد الجريبي

إصلاح في مدينة ما فكيف نبنيه إذا لم تتوافر لدينا معلومات عن معدلات الجرائم وأنواعها وعن سلوكيات المجرمين في تلك المنطقة؟ وينتهي بديانة إلى القول "عملياً، نحن لا نملك برامج إصلاحية فعلية".

في الجانب المتعلق بالفرق بين الأرقام الرسمية للجريمة والحجم الحقيقي لها، تبرز مسألة الجرائم التي لا تصل قط إلى السلطات الأمنية، فلا يتم تسجيلها أو توثيقها برغم وجودها. وهذه ظاهرة عامة في كل بلدان العالم، والأردن ليس استثناء.

◀ نيباد البديانة

يقول أستاذ الاجتماع في الجامعة الأردنية سري ناصر إن "مجتمعنا يعيش مرحلة انتقال من العشائرية إلى المدنية؛ فالعشيرة في مفهومنا هي التي تحمي وليس الدولة". ويلحظ ناصر أن هذه الممارسات "ليست بالكثرة التي كنا نشهدها في الماضي، وهي في طريقها إلى الزوال".

وللوقوف على الحجم الحقيقي للجريمة في المجتمعات، طور علماء الاجتماع والجريمة مسوحات سكانية توثق للجرائم التي لا تصل إلى الشرطة، ولكل ما يتصل بالجاني والضحية على حد سواء بما يتعلق بالجنس والعمر ومكان السكن والأنماط السلوكية المتبعة في التعامل مع جريمة ما. في الأردن، أجرت دائرة الإحصاءات العامة مسحا للأسر متعدد الأهداف للعام 2003/2002، حول تعرض السكان للجريمة أو اعتقادهم بوجود الجريمة في أحيائهم. محافظة الزرقاء حلت أولاً بنسبة وصلت 23,2 بالمائة من حيث الاعتقاد بأن الجريمة أو العنف يمثل مشكلة بالنسبة للسكان.

ومن المسوحات المشهورة عالمياً، التي باتت رافداً لصنع القرار من مسؤولين في وزارتي الداخلية أو العدل أو في السلطات الأمنية، ما درجت عليه مؤسسات حكومية في بريطانيا (المسح البريطاني للجريمة British Crime Survey) والولايات المتحدة الأميركية (المسح الوطني لضحايا الجريمة National Crime Victimization Survey). النموذج البريطاني تقوم عليه وحدة إحصاءات تطوير البحث التابعة لوزارة الداخلية، التي تجري مسوحات دورية سنوية لتحديد معدلات الجريمة بحيث تكون مكملات للسجلات الشرطية. هذا المسح بدأ عام 1982، واستمر بشكل غير منتظم، إذ كان يجري كل عامين أو أربعة، حتى عام 2001 عندما بدأ تطبيقه بشكل سنوي.

الموقع الرسمي للوحدة يعرف عملها بأنه «يهدف إلى مساعدة وزراء الداخلية وصناع القرار على معالجة قضايا المواطنين العاديين، وإحداث تحول اجتماعي في المجالات المستعصية مثل الجريمة والمخدرات».

المجموع النهائي للجرائم ظل متطابقاً في السنوات التي وثق لها التقريران. كما لوحظ أن جرائم المخدرات في بند الجنائيات في



مجتمعنا يعيش مرحلة انتقال من العشائرية إلى المدنية، فالعشيرة في مفهومنا هي التي تحمي وليس الدولة

تصنيفات 2002 في لعام 2005 بلغت 1283 حالة، بينما صُنفت في تقرير 2006 إلى 3 مجموعات: جرائم مخدرات جنائية وعددها 240، جنح متعلقة بتعاطي وحيازة المخدرات وبلغ مجموعها 1043 حالة.

هذه الأرقام تدل على تفاوت في عملية التصنيف أو التبويب. مديرية الأمن العام، وفي تصريحات أولية غير رسمية، أشارت إلى عدم وجود أي تفاوت، وإلى أن البيانات موجودة وموثقة، وأن المديرية تعطي هذه البيانات أحياناً بحسب الغرض المطلوب منها "فلو طلبت جهة بيانات لجرائم معينة، فإن المديرية تصدر تلك البيانات دون غيرها".

مطلع نيسان/أبريل الماضي عقدت مديرية الأمن العام مؤتمراً صحفياً عن معدلات الجريمة في الربع الأول من العام الجاري، أشارت فيه ضمن إحصائياتها إلى تسجيل 442 جنحة إيذاء بسيط، و 298 حالة سكر مقرون بالشغب؛ وهما جنحتان لاحظ الباحث الأكاديمي شتيوي عدم ظهورهما في البيانات النهائية للأمن العام.

تظل مسألة التبويب والتصنيف والتوثيق بالغة الأهمية، ليس فقط من حيث تحديد حجم الجريمة وتطورها، وإنما من حيث إجراء الدراسات التي توضع أمام صانع القرار في رسم استراتيجيات لمعالجة الجريمة بمنظورها الشامل.

نيباد بديانة نائب رئيس جامعة الحسين في معان يقول "ليس لدى الأجهزة الأمنية تصنيف موحد معتمد، ففي كل مرة تتولى لجنة معينة أو دائرة ما إخراج التقارير، يكون ذلك بحسب اجتهاداتها، وعليه لا بد من وجود تصنيف علمي للجريمة حتى تكون التقارير المبنية عليها علمية ودقيقة". ويضيف أن التقارير المفصلة القائمة على أساس علمي لا غنى عنها في رسم السياسات التي تفضي في نهاية الأمر إلى التنبؤ بالجريمة حتى قبل وقوعها، وإلى اتخاذ القرارات المتعلقة بتدريب عناصر الأمن وتوزيعهم اللوجستي، بحسب التوزيع الجغرافي لأنماط الجريمة. كما تفيد في تحديد أنماط الجريمة المستحدثة بحيث يصار إلى السرعة في معالجتها قبل تفاقمها. ويركز بديانة على أهمية مثل هذه التقارير في عملية الإصلاح والتأهيل، ويتساءل: "إذا أردنا أن نبني مركز

تناقصاً في أعداد الجريمة كما عكستها إحصاءات رسمية بين عامي 2001 و 2006. ففي عام 2001 بلغ عدد الجرائم المرتكبة نحو 60855 (منها 6995 جنائية و 53860 جنحة). أما في 2002 فبلغ عدد الجرائم 30858، (منها 6552 جنائية و 24306 جنحة). لكن شتيوي يلحظ أن هذا الانخفاض غير حقيقي، فقد رصد "إسقاط" عدد من الجنح من البيانات النهائية المأخوذة من الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2005 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، والمستند بدوره إلى تقارير مديرية الأمن العام. الجنح التي لم تظهر هي: الإيذاء البسيط، وهي جنحة وقع منها عام 2001 نحو 13876 حالة، ذم وتحقير الموظفين، تزوير الأوراق الخاصة، التعدي على الشعائر الدينية، العثور على طفل مجهول النسب، تجاوز الحدود، السكر المقرون بالشغب، اختلاق الجرائم والافتراء، عرقلة العدالة، إعطاء معلومات كاذبة، الفرار من الحفظ القانوني.

ظهر في التقرير الإحصائي السنوي لعام 2006 حول أعداد الجريمة للأعوام من 2002-2006، أنه تمت إضافة جنح لم تسجل في التقرير السابق مثل: مخالفة قانون الآثار، سرقة السيارات، تحرير شيك بدون رصيد، الحض على الفجور. إلا أن

◀ "الرقم المعتم" Dark Figure، هو المصطلح الذي اتفق علماء الجريمة والاجتماع في العالم على استخدامه للتعبير عن الفجوة بين الحجم الحقيقي للجريمة في المجتمع، وذلك الذي ترصده بيانات الأجهزة المعنية في أي بلد من بلدان العالم.

يتفق هؤلاء على أن حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع أكبر مما ترصده الشرطة. أستاذ الاجتماع تيموثي ميسن، من جامعة فرساي الفرنسية، يقول مشخصاً هذا المفهوم إن السبب في ذلك لا يعود إلى أن أرقام الشرطة غير صحيحة، وإنما إلى عاملين مهمين، الأول: التصنيفات المتعلقة ببيانات الشرطة، والثاني: النمط الاجتماعي المتمثل في عدم التبليغ عن الجريمة مهما صغرت أو كبرت.

عندنا في الأردن، يلحظ أستاذ الاجتماع في الجامعة الأردنية موسى شتيوي أن هناك

الجريمة في أرقام

السنة	عدد الجرائم	الزيادة
1990	21885	-
1991	26213	19.7
1992	30122	14.9
1993	33694	11.8
1994	36753	9.0
1995	38979	6.0
1996	45823	17.5
1997	46713	1.9
1998	55647	19.1
1999	61523	10.5

نوع الجريمة أو الجنحة	1999	2005
الجرائم الكلية	كل 8 دقائق	كل 17 دقيقة
الجرائم الجنائية	كل 41 دقيقة	كل 47 دقيقة
الجرائم الجنحوية	كل 9 دقائق	كل 21 دقيقة
الجرائم المخلة بالأداب العامة	كل 23 دقيقة	كل 25 دقيقة
جرائم القتل العمد	كل 16 دقيقة	كل 42 دقيقة
السراقات الجنائية والجنحوية	كل 6 دقائق	كل 8 دقائق
المعدل اليومي	171	81
المعدل الأسبوعي	1196	567
المعدل الشهري	5127	2430

البيوت أسرار مغلقة.. ومرعبة أحياناً

ثالوث: الاغتصاب، الوصمة الاجتماعية، وجريمة الشرف

نهاد الجريبي



رنا الحسيني



زياد النجداوي

من قبل زوج أختها، «فلما شعرت أن أهلها قد يقتلونها سلمت نفسها للشرطة، وعندما أخرجها أبوها بتعهد عدم إيذائها، كان أخوها بانتظارها في المنزل ليقتلها رمياً بالرصاص.»

بالسجن 6 أشهر، وهو حكم القتل في جرائم الشرف. من العوامل التي تزيد من صعوبة توثيق حالات الاغتصاب توثيقاً دقيقاً، أو قد تفضي في كثير من الحالات إلى تهرب الجاني من العقوبات المشددة في هذه القضايا، ما يتعلق بتعريف الاغتصاب قانونياً. محامي الجنايات زياد النجداوي يشرح أن الاغتصاب قانونياً لا يتحقق إلا إذا توافرت الشروط التالية: أن يكون مقروناً بالإكراه والتهديد والخيلة والخداع، أن يكون مقروناً بغشاء البكارة. الشرط الأخير، كان طوق نجاة لأحد المتهمين، كما تشير محاضر المحاكم الأردنية. ففي العام 2006 نجا طالب جامعي من عقوبة الإعدام، واكتفت المحكمة بإصدار حكم عليه بالسجن 15 سنة في قضية اعتداء على طفلة لم تتجاوز عامين ونصف العام، وكان داعي النجاة أن الجاني فض بكارة الطفلة بإبهامه، فاعتبرت القضية قضية هتك عرض مقرون بغشاء البكارة، فلم تصنف قضية على أنها اغتصاباً.

من عقوبة الإعدام، إلا أن المحكمة و«لفظاعة الجريمة» قضت بسجنه 15 عاماً. لهذه النماذج دلالتان: الأولى: صعوبة توثيق حالات الاغتصاب والهتك وضبط الجناة. والثانية: السكوت عن المحذور، فتظل الضحية في خطر ويظل الجاني مطمئناً لمواصلة سلوكه. فإن اختارت الضحية البوح صارت ضحية مرتين: الأولى بالانتهاك، والثانية بالوصمة الاجتماعية. ومن المفارقات أنها قد تكون ضحية للمرة الثالثة من خلال ما صار يعرف بجرائم الشرف.

الصحفية رنا الحسيني، التي تابعت العديد من القضايا تروي لـ«السجل»: «في إحدى الحالات كان أخ يعتدي على أخته بأن يضع لها منوماً في الشاي، وكان يهددها بالقتل إذا أخبرت أهلها. فعندما حملت منه حاول قتلها بقطع راسها، لكنها لم تمت. وعندما كبر بطنها حاول أهلها التخلص من الموضوع بتزويجها لرجل كبير فطلقها بعد 6 أشهر، فما كان من أخيها الآخر إلا أن قتلها بداعي الحفاظ على الشرف.»

وتتوقف الحسيني عند أحكام السجن التي تلقاها الإخوان. «الأول حبس 13,5 سنة بتهمة الاغتصاب ومحاوله القتل، والثاني سجن 7 أعوام ونصف العام.» وفي حادثة أخرى تروي الحسيني أن فتاة عمرها 18 سنة كانت تتعرض للاغتصاب

من خلال مشاهداتها، أن الضحية في معظم الأحيان تكون غير مدركة للخطأ الذي وقع، وبخاصة إذا بدأ الاعتداء عليها في سن صغيرة. تقول: «هؤلاء فتيات يعتقدن أن الأمر عادي إلى أن يكبرن عندها يكون الهم الوحيد هو اتقاء الشر، وليس فضح الجاني.» وفي هذا الإطار تروي طوالبه أن فتاة عمرها 21 عاماً اعتاد عمها اغتصابها منذ كان عمرها 11 عاماً. وتقول «عندما كبرت الفتاة أدركت أن هناك غشاء اسمه البكارة يحدد ما إذا كانت الفتاة عذراء، وهي الآن في سن الزواج، وتريد أن تطمئن على نفسها.» لكن الفتاة لم ترغب في التبليغ عن عمها تجنباً «للفضيحة» وذهبت من غير رجعة.

الصف التاسع في مدرسة في أطراف عمان، تتعرض للاعتداء من قبل أخيها. العشا وفريقها حاولوا التأكد من الطفلة بالواقعة كي يحصلوا على غطاء قانوني للتدخل، إلا أن الفتاة «التزمت الصمت فلا هي أكدت ولا نفت.» هذا الصمت ما يزال يشكل حافزاً لدى العشا لمتابعة الأمر وعدم السكوت عنه، وإن كانت تقر بالمحاذير الكبيرة التي تواجهها إن اختارت التدخل وتحويل الأمر للشرطة أو الطب الشرعي.

في الإطار نفسه تقول الطبيبة الشرعية إسرائ طوالبه إن «الحالات التي تصلنا ويكون الجاني فيها من العائلة قليلة جداً مقارنة بالحالات التي يكون الغاصب فيها غريباً.» وتتلعل من خلال مشاهداتها بأن حالات الاعتداء أو الاغتصاب من داخل الأسرة لا تصل إلا بعد أن وقوع خلاف حاد في الأسرة، «فتسعى عندها الأم إلى الانتقام من الأب مثلاً، بأن تفضح ما كان يفعله بيناته أو أولاده، أو تسعي البنت مثلاً إلى النجاة بنفسها بعد أن تتفكك الأسرة.» وتروي أن مراهقة عمرها 17 سنة جاءتها وقد اعتاد عمها اغتصابها منذ كان عمرها 11 عاماً. وعندما سألت طوالبه «لماذا سكنت طوال هذه الفترة؟» ردت الفتاة بأن والديها انفصلا الآن وأنها «لم تكن ترغب في خراب بيتها.»

تتطرق طوالبه إلى الأم التي علمت بانتهاك زوجها لابنته طوال 3 سنوات، بأنها فقط تريد أن تعرف كيف تتصرف من الآن فصاعداً من دون أن تفضح الأب من خلال مخافر الشرطة. تشرح طوالبه «وجهة نظر الأم هي أن الأب هو المعيل للعائلة، فإن فضح أمره أو سجنه فمن يعيل الأسرة؟ وماذا ستفعل ببناتها الثلاث اللواتي سيوصمن بالعار طوال حياتهن وسيظل يُشار إليهن بأنهن من اغتصب أباهن طفولتهن.» وتزيد طوالبه،

من العوامل التي تزيد صعوبة توثيق حالات الاغتصاب، ما يتعلق بتعريف الاغتصاب

محامي الجنايات زياد النجداوي يستذكر واقعة يعتبرها غريبة، كانت الضحية فيها طفلة لم تتم الخامسة عشرة. الطفلة تعرضت لاعتداء من قبل والدها، ولم يكشف أمرها للقضاء إلا عندما ذهبت إلى المستشفى لإنجاب طفل تبين أن والدها هو الأب البيولوجي له. يقول النجداوي إن الفتاة وأمهما أسقطتا حقهما في القضية، لكي يخلصا الأب

براءة ودناءة وخشية من إفلات الجاني

محمد شما



بغير عنف أو تهديد عرض ولد - ذكراً كان أو أنثى - لم يتم الخامسة عشرة من عمره، أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة. ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الولد - ذكراً كان أو أنثى - لم يتم الثانية عشرة من عمره.»

«بدي ياه يكون محبوس بالسجن»، تقول الطفلة صبيحة في حديثها عن الجاني. لكن عائلة صبيحة التي تنتظر الإجراءات القضائية ليعاقب الجاني على فعلته، تطالب بضرورة أن يلقي الجاني العقوبة القصوى، «الإعدام ليكون عبرة لكل يعتدي على الأطفال» على ما تقوله والدة صبيحة.

لكن العقوبة تبقى أسيرة ظروف الحادث، وهنا لا تبدي الدكتورة منال التهموني الناشطة الاجتماعية من معهد العناية بالأسرة في مركز نور الحسين أي تفاؤل من القوانين، وهي فضفاضة بحيث يفلت منها مجرم مثل معتصب صبيحة.

المستشفى، طلبت منها على الفور المغادرة والذهاب إلى المنزل بحثاً عنها.»

هنا، بدأت ملك والدة صبيحة عملية البحث عن صبيحة داخل المنزل المكون من غرفتين، فلم تجدها حتى بعد أن جابت أرجاء الحي: «قال لي زوجي أن أتحرك على الفور إلى مركز أمن القويسمة، وهناك وجدت صبيحة. كانت ثيابها مغبرة وملطخة بالدماء، وفي حالة يرثى لها، فقد كانت غائبة عن الوعي. رفضت استلامها، وقدمت شكوى للوقوف على ما حدث معها.»

نقلت صبيحة إلى مستشفى البشير، حيث خضعت لعملية جراحية لإيقاف نزيفها وتقطيب جراحها التي خلفها ذلك الشاب الذي عرف في ما بعد أنه من أهل حيهما.

«وضع إبرة في لحمي، وأعطاني نصف دينار.» تقول صبيحة ببراءة، غير مدركة لما حدث لها. وتضيف «استردها مني. بعد ذلك هربت من قبضته، ونقلت إلى المستشفى.» تنص المادة 298 على أن «كل من هتك

في ساعات الصباح الأولى من يوم 17-5-2008، خرجت الطفلة صبيحة 4 سنوات، من منزلها في صباح، فالتقطها شاب في الخامسة والعشرين من عمره وذهب بها إلى موقع «دار البيطرة» بالقويسمة، وهي بناية شبه مهجورة، وأغراها بوعد بإعطائها نصف دينار.

عماد إسماعيل، والد لسبع بنات من بينهن صبيحة، يقول إنه في ذلك اليوم: «أخي اتصل بي في العمل وقال إن إحدى بناتك السبع مفقودة، هي صبيحة، على الفور اتصلت بزوجتي التي كانت آنذاك برفقة والدها في

كانت في السادسة من عمرها عندما اعتدى والدها عليها أول مرة. الطفلة الآن في التاسعة من عمرها، وما زال الأب يعتدي عليها. لكن الأم، لسبب ما، أحضرت طفلتها أخيراً إلى الطب الشرعي لعل أحدهم يخبرها بما تستطيع أن تفعل بابنتها وببنفسها شريطة عدم التعرض للأب.

هذه القصة المستقلة من ملفات الطب الشرعي الحديثة جداً، تحمل من المفارقات ما يختزل ويلخص واقع حالات الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي بشكل عام.

المفارقة الأولى: أن الاعتقاد السائد هو أن الانتهاك الجنسي يأتي من الغرباء، لذا يبدأ في تربية الأولاد، والبنات في صورة خاصة، منذ الصغر على ألا يتحدثوا إلى غرباء، وعلى ضرورة أن تحافظ البنت تحديداً، على نفسها فتحتشم في لبسها وسلوكها ولا تخرج على الضيوف من أصدقاء أبيها أو أختها. لكن «معظم» حالات الاعتداءات الجنسية والاغتصاب منها تقع من الداخل؛ من الأسرة الصغيرة، أو الممتدة أو على الأقل، من البيئة المعروفة لدى الضحية مثل الحارة والشارع والبقالة.

كلمة «معظم» ليست مستخدمة جزافاً هنا، فليس ثمة إحصاءات في الأردن توثق لمثل هذه الحالات، بالرغم من أن الإحصاءات العالمية تشير إلى أن الجاني في ثلثي حالات الاغتصاب يكون معروفاً للضحية. هذا ما تقوله أرقام وزارة العدل الأميركية ومكتب التحقيق الفدرالي لعدد من السنوات. أما في الأردن، فالأرقام الوحيدة المتوافرة هي تلك المشار إليها في تقارير الأمن العام السنوية. في العام 2006 سجلت 87 حالة اغتصاب، مقارنة بنحو 121 حالة سجلت في 2003، فيما سجلت 629 حالة هتك عرض في 2006 مقابل 705 حالات سجلت في 2005.

إلا أن هذه الأرقام لا تعكس أنماط الاغتصاب أو الهتك من حيث مدى قرابة الجاني من الضحية. إنعام العشا، مديرة الأنشطة والبرامج في المعهد الدولي لتضامن النساء تقول: «لا نستطيع أن نعطي أرقاماً عن هذا الموضوع، لأن كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تتعامل مع حالات منفردة، فأى رقم نقدمه سيكون مضللاً ولن يعكس الواقع بأمانة.» وتفتقر العشا أن يصار إلى وضع قاعدة بيانات بكل الحالات التي تتولاها المراكز المعنية، بالإضافة إلى وحدة حماية الأسرة في الأمن العام.

سبب آخر يحول دون وضع تصور رقمي لحالات الاغتصاب وهتك العرض في الأردن في إطارها الاجتماعي، وليس الجرمي، يتعلق بالمحاذير الاجتماعية و«التابوهات» التي تتعلق بالجنس في المجتمع، وعدم رغبة الضحية نفسها في «فضح» نفسها والسبب بالتالي في «خراب بيتها». تتحدث العشا عن حالة تتناولها حالياً: «اكتشفنا أن طفلة في

أردني

"المناطق السوداء" بين الروايات الشعبية والنفي الرسمي

طلبة المدارس لهذه الآفة، لكن التقرير يشير إلى أنه تم ضبط 554 طالبا جامعيًا تعاطى معظمهم الماريجوانا. ويشير التقرير إلى أن عدد القضايا المضبوطة بلغ العام الماضي 2197 قضية بينها 549 تجارة و 1648 تعاطي، وبلغ عدد الأشخاص المضبوطين 3707 شخصا بينهم 833 تاجرا و 2874 متعاطيا، أما كميات المخدرات المضبوطة فبلغت 410,300 كغم حشيش، 43,19 كغم هيروين، 7,474 كغم كوكايين، و 10,929,138 حبة مخدرة. كما أشار إلى أن 203 أشخاص تلقوا العلاج في مركز علاج الإدمان.

وقد أُلغيت إدارة مكافحة المخدرات كميات تقدر قيمتها بحوالي 12 مليون دينار منها: 12,25 ماريجوانا، مستحضر البالتان 45478 حبة، مستحضر البروكسيمول 190 حبة، مستحضر الترامال 9351 حبة وحبوب مخدرة 24441 حبة، بالإضافة إلى الكميات المذكورة من الحشيش والهيروين والكوكايين والحبوب المخدرة.

ويشير التقرير إلى أن هذه الكميات المضبوطة، لا تعني أن الأردن يعاني من انتشار مثل هذه الظاهرة، كون 85 بالمائة من المخدرات المضبوطة تخص دولاً مجاورة.

على الرغم من احتفال الأردن بعيد الاستقلال الثاني والستين، ومرور ما يقارب القرن على نشوء الدولة التي تعد الأعلى على مستوى الإقليم تعليمياً، فإن قوانين وتنقيحات ومحاباة قدمت لفئات بعينها ساهمت في تكاثر الهمس عن أن عائلة أو منطقة تحظى برعاية خاصة.

أربعة أشخاص، جراء تناول جرعة زائدة من المخدرات، فضلا عن 46 حالة وفاة خلال الخمس سنوات الماضية، مشيراً إلى أن الفئة العمرية الأكثر تعاطياً للمخدرات هي فئة الشباب ما بين 20 و 30 سنة. وقال إنه تم ضبط 32 فتاة متعاطية للمخدرات. قال التقرير إنه تمت معالجتهم جميعاً في مركز الإدمان التابع للأمن العام، وبالتعاون مع وزارة الصحة. وكانت المواطنات الأربع من بين 56 فتاة متعاطية للمخدرات من جنسيات عربية وأجنبية.

المتعاطيات الأردنيات، معظمهن متزوجات وربات منازل تعاطين المخدر، إما بطلب من الزوج او بغرض تحديه

المتعاطيات الأردنيات، بحسب التقرير، غير جامعات، "معظمهن متزوجات وربات منازل تعاطين المخدر، إما بطلب من الزوج او بغرض تحدي الزوج بالتجربة". ارتفاع أسعار المخدرات حال دون تعاطي

مشيراً إلى أن ثورة الاتصالات مكنت الدول من مراقبة أراضيها من خلال الأقمار الاصطناعية.

المجالي يقول إن آلية عمل الجهاز القائمة على الاستخبارات وتجنيد المخبرين، تنطلق من أرضية الوقوف ضد تجار المخدرات الذين يمثلون جانب "الشر".

وبين المجالي أنه تم إلقاء القبض على العديد من تجار المخدرات في عدة مناطق في البلاد من خلال زج عناصر الجهاز في صفقات الاتجار بالمخدرات للإيقاع بالتجار وبأعوانهم، للقبض عليهم بالجرم المشهود.

في العام 2007 أصدرت إدارة مكافحة المخدرات تقريراً أكد عدم وجود زراعة مخدرات في الأردن. وفي إطار عملها في هذا المجال، تقوم الإدارة بمسوحات جوية على جميع المزارع، تضاف إلى الرقابة التي تتم من خلال الأقمار الاصطناعية حيث تقوم هيئة الأمم المتحدة بالتفتيش على الزراعات الممنوعة. وقد أكدت الهيئات المشار إليها جميعاً خلو الأردن من أي زراعات محرمة دولياً. تقرير إدارة مكافحة المخدرات ذكر إنه تم ضبط بعض أشغال المخدرات، لكنه أكد أن عددها محدود، وأنها لا تنتج كميات تجارية وإن وجدت فهي للاستهلاك الشخصي.

المجالي يؤكد أن العثور على شتلات للمخدرات في البلاد، ليس دليلاً على وجود زراعة لهذه الأصناف، "لا توجد في الأردن مناطق كنتلك الموجودة في بلدان أخرى تشتهر بزراعة المخدرات أو الاتجار بها". التقرير ذكر أن العام الماضي شهد وفاة

الحملة التي أقامها البخيت في صيف العام 2006، لم تلق الكثير من النجاح، حيث يشكو العديد من أبناء المنطقة من استمرار خرق القانون ووجود طابع "طبقي عشائري" يعتبر أن ما يحصل عليه من الدولة هو جزء يسير من حقه الطبيعي، كون الدولة بنظرهم جاءت بعد أفول نجم سيطرتهم المطلقة على "البلقاء".

ويتهامس أبناء القرى المحيطة بقرية

يتهامس أردنيون معيونون بسطة القانون في جلساتهم حول وجود مناطق معينة في البلاد يطلقون عليها اسم "المناطق السوداء" ويتردد أنها عصية على رجال الأمن العام وأجهزة مكافحة المخدرات، حيث تجري فيها زراعة المخدرات بمختلف أنواعها، والاتجار بها.

هذه المناطق تعد ملاذاً آمناً للمهربين وللصوص، إضافة إلى الاعتداء على المال العام في وضوح النهار، من دون أي ملاحقة أمنية بسبب وجود متنفذين ينتمون إلى عشائر توصف بأنها "سوبر".

وتعد مناطق جنوب عمان : "اللبن"، سحاب" و"الشلالة" قرب مدينة العقبة، وأخرى في الشمال: منطقة "الزعتري" في المفرق، و"الرمثا" في إربد، ومناطق "الغور"، أكثر المناطق التي تتردد أسماؤها في هذا المجال، ويدور جدل حول "كونها مناطق نفوذ عشائري".

وفي جولة "للسجل" على منطقة اللبنة جنوب عمان نفى من التفتهم ما يتردد من أحاديث حول وجود فارين من وجه العدالة فيها، يقول مواطن فضل عدم ذكر اسمه "نحن نعيش في دولة القانون، ويضيف" في العديد من الجلسات أستمع إلى أحاديث عن قريتي وفيها الكثير من التلغيف".

حكومة معروف البخيت أمرت في العام الماضي بفرض القانون على "المعتدين" على أملاك الدولة سواء من خلال بناء منازلهم في أراضي سلطة وادي الأردن، أو من خلال امتناعهم عن دفع ما يترتب عليهم من عوائد استهلاكهم للكهرباء والماء.

مدير هيئة مكافحة المخدرات ينفي أن تكون في الأردن أية مناطق عصية على رجال مكافحة

الزعتري في المفرق، قائلين إن القرية تعد مكاناً آمناً لتجار المخدرات والمهربين، إلا أن أبناء القرية ورسميون بنفون مثل هذه الأحاديث بالقول إنها مجرد شائعات لا مكان لها من الصحة.

مدير هيئة مكافحة المخدرات طلال المجالي ينفي أن تكون في الأردن أية مناطق عصية على رجال مكافحة المخدرات،

الشلالة: بؤرة عنف في "ثغر الأردن الباسم"

العامين 2003 - 2005 ارتفاعاً في نسب الجريمة بمعدل 5 بالمائة.

ارتفاع نسب الجريمة في المدينة الميناء برده الخبير الاجتماعي موسى شتيوي إلى الطبيعة الساحلية لها، ويقول شتيوي "إن المدن الساحلية في العادة تشهد ارتفاعاً في نسب الجريمة".

تحول المدينة إلى منطقة خاصة ساهم في تغيير التركيبة الاجتماعية للمدينة التي تحولت إلى منطقة تحكمها قوانين خاصة. هذا التحول ساهم في تحقيق عائد مادي للبعض فيما بقي سكان المناطق الفقيرة عاجزين عن اللحاق بهذا التطور بفعل غياب التعليم الأكاديمي والحرفي.

وبحسب عالم الاجتماع خالد عوض فإن بروز وانتشار أنواع جديدة من الجرائم، وارتباط عدد منها بالظروف الاقتصادية وخصوصاً الفقر، ساهم في ازدياد جرائم السرقات الجنائية والسرقات الجنوية وحيارة المسروقات والشروع بالسرقة، إضافة إلى ارتباط عدد من الجرائم بتراجع البعد الأخلاقي والقيمي وعلاقة المجتمع بالدولة نتيجة لتحول المدينة إلى مجتمع يعتمد على السياحة بشكل أساسي، وانتشار أماكن الترفية التي تستقطب الشباب.

مفوضية العقبة تعتمز ترحيل سكان الشلالة إلى مناطق أخرى لما يمثله موقع الحي الواقع على هضبة مطلة على البحر في مكان استراتيجي في العقبة. فهل تختفي جزيرة العنف هذه، وتعود الإبتسام إلى ثغر الأردن؟

قليلون، ربما، هم الذين سمعوا باسم «الشلالة»، فقد وصفها تقرير أصدرته مؤسسة كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط بأنها "جزيرة معزولة عن سياقها الاجتماعي".

الشلالة، هي إحدى مناطق العقبة التي كثيراً ما يشار إليها باسم «ثغر الأردن الباسم»، لكن سكان الشلالة لا يرون سبباً وجيهاً للابتسام، فبحسب التقرير المشار إليه، تتميز المنطقة بتردي الوضع التعليمي، وتفشي البطالة في منطقة تعد واحدة من جيوب الفقر الـ 20 في المملكة، فهي تشمل ما يزيد على 54 بالمائة من إجمالي عدد سكانها.

قبل أسابيع ضبط جهاز الأمن العام كمية كبيرة من المخدرات في أحد منازل الحي، وعندما حاول رجال الأمن العام القبض على المتاجرين بالمخدرات، قاوم هؤلاء رجال الأمن، وأطلقوا عيارات نارية بهدف عدم إلقاء القبض عليهم، بحسب تقرير الأمن العام.

جرائم الشلالة تساهم في رفع نسبة الجريمة في محافظة العقبة، ولكن هذا الحي ليس الوحيد الذي تزداد فيه نسبة الجرائم، فقد أظهرت دراسة لنادية الإحصاءات العامة لعام 2002 - 2005، أن المحافظة شهدت 1269 جريمة مختلفة، مقابل 658 وقعت في محافظة العاصمة التي حلت ثانياً.

وأشارت الدراسة إلى أن 4,6 من سكان المدينة يعتقدون أن الجريمة أو العنف مشكلة في المنطقة التي يقطنونها.

وتشير الدراسة إلى تراجع الجريمة في المملكة بشكل عام، باستثناء مدينة العقبة التي شهدت ما بين

الزرقاء: مدينة أخذت بجريرة أحد أبنائها

يدرسون في جامعات مختلفة خارج محافظة الزرقاء. يقول خالد، طالب في الجامعة الأردنية، إنه لمس تحفظاً من زملاء له في الجامعة في أعقاب دفاعه عن المدينة التي عاش فيها مشيراً إلى أن كثيراً من أبناء المحافظات الأخرى يحملون أفكاراً عن مدينة الزرقاء تشبه إلى حد كبير ما نشاهده في أفلام هوليوود عن مدينة شيكاغو الأميركية الشهيرة بعصاباتنا الإجرامية في العشرينيات من القرن الماضي.

حال مأمون، سائق تكسي، ليس أفضل فقد لاحظ عزوفاً من ركاب في مطار الملكة علياء عن الركوب معه بعد أن أوصل مسافراً إلى المطار في سيارته المسجلة في محافظة الزرقاء. ويضيف "كانت تجربة أليمة؛ شعرت وكأنني حمل وزر مدينة كل ذنبها أنها خرجت شخصاً.. ولم يذكر اسم الشخص المقصود، الزرقاوي.

ارتباط اسم مدينة الزرقاء بأبو مصعب الزرقاوي، ساهم في وصم المدينة الفقيرة بالتطرف، فهي تعد معقلاً لجبهة العمل الإسلامي، وهو ما دفع ابن المدينة الشاعر أمجد ناصر إلى الدفاع عنها في مقال له في القدس العربي بقوله "أنا أيضاً زرقاوي".

يتوزع سكان محافظة الزرقاء على 52 تجمعاً سكانياً، أهمها مدينة الزرقاء، وهي مركز المحافظة. أما باقي السكان فيتوزعون على تجمعات سكنية هي حواضر وبلدات وقرى. وبحسب إحصاءات رسمية، يقطن في المدينة والحواضر التي تحيط بها نحو 96 في المئة من إجمالي عدد سكانها.

يجمع بعض أبناء محافظة الزرقاء العاملين خارج المحافظة وطلبة الجامعات، عن التصريح عن مكان إقامتهم، لنلا يوصموا بأنهم "زعران".

الزرقاء من أكثر محافظات المملكة اكتظاظاً بالسكان، إذ تبلغ الكثافة السكانية فيها نحو 173.3 نسمة لكل كيلومتر مربع واحد، مقارنة مع المعدل العام للمملكة الذي يبلغ نحو 61.6 نسمة. ويقطن في المحافظة نحو مليون نسمة وبنسبة نمو سكاني تبلغ 6.6 بالمائة.

هذه البيئة المكتظة، إضافة إلى وقوع المدينة في المرتبة الثالثة من حيث عدد ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها بعد العاصمة عمان ومدينة العقبة، ساهمت في ترسيخ قناعة بأن "الزرقاوي"، أياً كان هو بالنتيجة موضع للشكوك.

في دراسة لنادية الإحصاءات العامة في العام 2003 ظهر أن 23,2 من أبناء الزرقاء يعتقدون بأن الجريمة أو العنف مشكلة في المنطقة التي يقطنها.

وجاء في المرتبة الثانية، بحسب الدراسة، أبناء محافظة جرش الذين يعتقد 12,8 في المئة منهم أنهم يعانون من الإحساس نفسه.

محمد، طالب في جامعة اليرموك، ينتمي إلى عشيرة بني حسن، يقول إنه على الرغم من إقامته في الزرقاء، فإنه لا يعرف على مكان إقامته بأنه من محافظة المفرق، وذلك تجنباً لتحرشات زملاء يعنون آخرين من أبناء المدينة "بالزرقاويين".

حال محمد هو حال كثيرين من أبناء المدينة الذين

البحث الجنائي.. سطوته والجهد بجهوده

خليل الخطيب

◀ في صورة ما يمكن اعتبار الجريمة قمة المأساة الفردية الإنسانية، وربما كان هذا هو السبب في أن أخبار الجريمة على المستوى الواسع هي الأكثر متابعة بين كل المواضيع التي تنشر في الصحف. ولكن المفارقة أن جانب الكشف عن الجريمة لا يحظى بمثل تلك الشعبية بين المواطنين رغم ما ينطوي عليه من إثارة، ورغم أنهم قد يتابعون مسلسلات تلفزيونية بوليسية تقوم فكرتها الرئيسية على تتبع ملاحظات جريمة ما حتى يتم اكتشافها، وبمقدار ما يحرص المواطن على متابعة مسلسلات الجريمة تلك بقدر ما يخفت حماسه عندما يتعلق الأمر بدور إدارة البحث الجنائي في الأمن العام.

«السجل» أجرت مقابلات عدة مع مواطنين من خلفيات عمرية، ومهنية، ومناطقية، مختلفة، لتتعرف على مدى معرفتهم بإدارة البحث الجنائي والدور الذي تلعبه، ولكن، من بين خمسين شخصاً قابلتهم «السجل» وافق على الحديث تسعة أشخاص فقط، وقد طلب هؤلاء جميعاً عدم ذكر أسمائهم.

طالبة في السنة الثانية بقسم اللغة الإنجليزية في الجامعة الأردنية قالت إن وجود إدارة تبحث في اكتشاف الأدلة على الجرائم لتدعم بها التحقيقات حتى تكون المحاكمات عادلة أمر ضروري، لكن ذلك في رأيها غير موجود إلا في الدول المتقدمة. وأضافت الطالبة بعد أن قدمت أمثلة على مسلسلات بوليسية أميركية تتابعها: «لم أسمع بوجود شيء كهذا في الأردن».

وعن متابعتها لنشرات التوعية التي تصدرها مديرية الأمن العام تقول «أنا أهتم بالقراءة عن الجرائم والأحداث الغريبة بواسطة الشبكة الإلكترونية في كل دول العالم، ولا تهمني نشرات التوعية». طالب في السنة الثالثة تخصص الحاسوب في الجامعة نفسها قال إنه عرف بوجود البحث الجنائي صدفه لكنه لا يعرف ما هي الأعمال التي يقوم بها على وجه التحديد. يشرح الطالب أنه كان في جولة بالسيارة مع بعض أصدقائه وطلال بهم الحديث حتى وقت متأخر.



هناك جهل شائع بحقيقة البحث الجنائي ودوره في مكافحة الجريمة

رفض معظم سائقي التاكسي الحديث في الموضوع وأثار بعضهم شكوكاً حول دوافع أسلتي حتى أن أحدهم أصر على إنزالي من السيارة حين وجهت له الأسئلة.

أستاذ علم الاجتماع موسى شتيوي فسر هذه الحالة بأن «المواطن الأردني تعود على أن الأجهزة الأمنية موجودة وتعمل بكفاءة لكن الحديث عنها أمر قد يوقع في المشاكل».

في حين أكد المقدم ممدوح الناصر، من إدارة البحث الجنائي، أن «مواطننا مسالم بطبعه، ويجب أن يبقى بعيداً عما ليس له مصلحة به». لكن الأمر ليس كذلك مع بائعي المشروبات الكحولية الذين يبقون محلّاتهم مفتوحة حتى ساعات متأخرة من الليل، حيث يكثر الزبائن الذين يشتررون كميات أكبر ونوعيات أغلى من المشروبات، بحسب تصريح أحد أصحاب هذه المحلات. لكن ذلك قد ينقلب إلى العكس تماماً،

ويضيف أنه وأصدقائه شاهدوا سيارة تتوقف قرب سيارتهم سرعان ما نزل منها شخصان «أخذا يسألان عن هوياتنا وسبب وقوفنا وعرفانا بأنهما من البحث الجنائي».

وعن متابعة ما يصدر عن الأمن العام من أخبار ونشرات توعية أشار إلى أنه «يتابع أحياناً، ولكنه يعتقد أنه مهما أصدر الأمن العام من نشرات توعية فإن المجرمين سيبقون يبتكرون طرقاً جديدة». طالب علوم مصرفية في جامعة عمان الأهلية قال إنه «سمع بالبحث الجنائي قبل ثلاثة أشهر عندما وقع صديق له في مشكلة، نتج عنها محاكمته بعد أن حقق معه رجال البحث الجنائي». وعبر طالب العلوم المصرفية عن اعتقاده بأن «عمل البحث الجنائي يتعلق بالمشاكل البسيطة».

ولم يبد اهتماماً بمتابعة أخبار الجرائم أو المعلومات التي تتعلق بها لإعتقاده أن كل ذلك مجرد «حكي جرايد».

ويضيف الحارس «لكن مهمتهم لا تتوقف هنا، فهم يتأكدون، يوميًا، من أن المحل يعمل وفق القانون، ولا تحدث فيه أشياء مخلة بالأداب العامة». حارس على باب ملهى آخر يضيف «بصراحة بعض من يرتادون الملاهي هم من أصحاب المشاكل، ولذلك تجد عيون البحث الجنائي والأمن الوقائي مفتوحة على هذه الأماكن».

الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام محمد الخطيب يعلق على ما تشير إليه المقابلات السابقة من ضعف في معرفة المواطنين حول إدارة البحث الجنائي ودورها: «مديرية الأمن العام تقدم برامج إرشادية متنوعة، وتنشر أخبار الجرائم والحوادث حتى تقدم للمواطن رسالة توعية تساعد على تجنب أن يكون ضحية أو جانيًا».

وينبه الخطيب إلى أن «تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى أن يستخدم المواطن هذا الوعي، ويطبّقه قبل أن يعرض نفسه لمواقف تضعه في مكان الضحية أو الجاني».

الجهل بحقيقة البحث الجنائي ودوره في مكافحة الجريمة، ومنع وقوعها الذي لاحظناه بين المواطنين الذين قابلناهم، يشير إلى ضرورة تكثيف التوعية في هذا المجال مما سيساعد على الحد من وقوع المواطنين في مواقف تضعهم ضمن خانة الضحايا، أو خانة المجرمين.

التحرش الجنسي بين الثقافة الذكورية والقانون

موسى شتيوي



◀ موسى شتيوي

◀ يعتبر التحرش الجنسي أحد أشكال التمييز الجنسي، وبخاصة ضد المرأة، من المظاهر التي بدأت تنتشر، بشكل كبير في مجتمعنا، وبخاصة مع التغيرات التي طرأت على دور المرأة وازدياد مشاركتها في الحياة العامة، كالاقتصاد والتعليم وغيرهما من الأنشطة العامة وبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للتحرش الجنسي يمكن القول إن هنالك أشكالاً متعددة من السلوكيات التي يقوم بها شخص ما تهدف إلى إخضاع الطرف الثاني جنسياً أو الحصول على متعة جنسية.

بأن التحرش يحدث، بشكل خاص، لذا فمن الصعوبة بمكان أن تستطیع المرأة إثبات التحرش، وفي هذه الحالة تصبح كلمتها ضد كلمته، وفي أغلب الحالات، فإن الثقافة الذكورية السائدة في المؤسسات العامة، والخاصة، عادة ما تتعاطف مع الرجل، وحتى عندما تشكل لجان للنظر بالموضوع، فإنها في أغلب الحالات تتعاطف مع الرجل وتضع اللوم على المرأة.

إن الآثار المترتبة على التحرش الجنسي على المرأة قد تكون مدمرة، ليس فقط على المستوى النفسي، بما تنطوي عليه هذه الممارسة من إهانة للمرأة، وإنما أيضاً على المستقبل التعليمي، والمهني لها، ومن ثم على مستقبلها برمتها.

مما لا شك فيه، أن هذه الظاهرة ليست منتشرة فقط في الأردن، وإنما هي ظاهرة عالمية، لكن ما يفاقم الوضع بالأردن هو شيوع الثقافة الذكورية وتقبل هذا النوع من الممارسات، أو غض الطرف عنها، أو وضع اللوم على المرأة الضحية. ومن جانب آخر هنالك غياب القوانين والتشريعات التي تجرم هذا النوع من السلوك، وتضع التعليمات لتنفيذه.

إن المشكلة قد تكون أكثر انتشاراً في القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة التي تلعب دوراً إضافياً في ثني المرأة عن العمل في هذه المؤسسات، لقد أن الأوان لأن تلتفت الحركة النسائية، والمؤسسات التشريعية إلى هذه الظاهرة، وأن تضع على أجندتها بند التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الدفع باتجاه تشريع يُجرّم التحرش الجنسي، ومن خلال تطوير أخلاقيات للعمل والتدريب، أو وضع مدونات سلوك تنظم العلاقة بين الجنسين في المؤسسات العامة والخاصة من أجل إنصاف المرأة وإفساح المجال لها لممارسة حقوقها وتطلعاتها المشروعة، والعبء الأكبر في ذلك يقع على عاتق الحكومة.

أن الأوان لأن تلتفت الحركة النسائية، والمؤسسات التشريعية إلى الظاهرة، وأن تدفع باتجاه تشريع يُجرّم التحرش الجنسي

إن أكثر أشكال التحرش خطورة هي تلك التي تتم في أماكن العمل والتعليم، لأنها تتم في إطار علاقات قوة/سلطة، مثل ربط التعيين في وظيفة أو الترقية أو إعطاء حقوق المرأة مقابل حصول الرجل على متعة جنسية ما من المرأة، وفي أغلب الأحيان يكون الرجل في موقع القوة مثل المدير، أو المسؤول، أو الأستاذ الجامعي، الذي يستطيع أن يستغل أو يستخدم سلطته للحصول على المتعة تحت تهديد وقف إعطاء المرأة حقوقها الوظيفية أو التعليمية.

وبالرغم من عدم وجود دراسات وبيانات حول هذه الظاهرة في الأردن، إلا أن هناك مؤشرات على ازدياد انتشار التحرش بشكل كبير في الأماكن العامة. ومن المعروف كذلك أن المؤسسات العامة لا تتهاون مع الذين يؤثرت عليهم التحرش بالنساء، ولكن هنا تكمن المشكلة،

آخر معاركه كانت مع أحد أصدقائه الذي تعارك مع صديق آخر له. الصديقان أميا بعضهما بالشفرات، لكن الصديق الأول، وهو الأقرب إليه كان أكثر تضرراً. لذا كان طبيعياً أن يخرج الصديق الثاني من المستشفى قبل الأول، وهناك كان صاحبنا في انتظاره.. بالسكين.

حين سأله عن نفسه قال بلكنة معوجة «سأل أي حدا بعرفني، والله أنا قلبي طيب بس الزمن غدار».

بحسب تعبيره.

الذين ساعدونا في الوصول إليه قالوا إنه لا يعرف إلا لغة الموس، سكير، يتعاطى الحبوب المخدرة، لا يخرج من السجن إلا ويعود إليه. مشكلته الأساسية، كما يقولون، هي أنه لا يجد عملاً شريفاً يعيش منه، خاصة أن جروحه ظاهرة فلا أحد يمكن أن يرتاح إليه.

بدأت مشكلته في استخدام الموس أثناء معاركه المتكررة مع الآخرين، وتطورت إلى السكر والعريضة والسرقة والسلب.

لقاء مع "أزعر"

◀ توصلنا إليه بعد جهد. وقف بانتظارنا عند منعطف شارع في أحد الأحياء الشعبية، وكان بصحبته بعض من أصدقائه أو أتباعه. على عضده الأيمن وشم، وعلى الأيسر أثر لجرح طويل يمتد نزولاً حتى الكف، وأثر لجرح مماثل يمتد من منتصف الرأس نزولاً إلى أسفل الأذن.

غادر المدرسة بعد الصف الخامس الابتدائي، تنقل بين عدة مهن، لكنه لم ينجح في أي منها فهو «لا يطيق أن يأمره أحد»

أردني

"محمد عدي" الريمائي

اختراقات اقتصادية وتكنولوجية

قصص نجاح محلية في

مكافحة الجريمة الإلكترونية

أول دكتوراه بجرائم الإنترنت.. أردنية

◀ حاز علي الطالبة على أول شهادة الدكتوراه في التفتيش على جرائم الحاسوب من جامعة عمان العربية للدراسات العليا، فكان بذلك أول دكتور في هذا التخصص في الوطن العربي.

وقال الطالبة إن تطبيق النصوص التقليدية على جرائم الحاسوب والإنترنت، يثير مشكلات عديدة في مسألة الإثبات، ومنها سهولة محو الدليل وتشفير البيانات المراد تفتيشها، مشيراً إلى أن الفقه الجنائي يثير التساؤلات حول إمكانية إجبار الشخص المراد تفتيش برامجه أو نظمه، على فك التشفير.

ودعا الطالبة الحكومة إلى الدخول في اتفاقيات دولية وتفعيلها لمواجهة الإجرام المعلوماتي العابرة للدول عبر شبكة الإنترنت، وبالتالي إمكانية إجراء التفتيش من أي دولة عبر الإثبات القضائية بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات. واقترح تعديل عدد من النصوص الخاصة بقانون العقوبات الأردني ليحل كثيراً من المشكلات في هذا الشأن.

منتشر بشكل واسع بين الشباب، فإن دقة هذه العملية واتساعها، دفعا السلطات للتحقيق فيها وكشفها. وقد كشفت التحقيقات ونوعية الجرائم، وهي جرائم حديثة العهد بدأت مع بدايات انتشار الإنترنت، عن ثغرات قانونية كبيرة، إذ لم تجد أجهزة الأمن تهمة مباشرة تسند لها للمتهمين في هذا النوع من السرقة الإلكترونية.

الثغرات القانونية التي ينفذ منها مرتكبو الجريمة الإلكترونية، تملّي ضرورة معالجتها بعقاب واضح لمرتكبي هذه الجرائم، حتى لا يصبح تكرارها والإقبال عليها أمراً وارداً في المستقبل القريب، مع التطور التكنولوجي المتسارع وازدياد مصادر التعلم عند الشباب. وربما كانت أوجه القصور هذه تحديداً، هي ما يجعل الحديث عن مثل هذه الجرائم التي تنتشر بين حين وآخر، يتم بتكتم واقتضاب، فتبقى تفاصيل وظروف ارتكابها وملابساتها، محصورة في نطاق ضيق، نتيجة الجهل العام بالتكنولوجيا واستخداماتها، وعدم القدرة على التعاطي مع هذا النوع من القضايا بفعالية، ما يترك الباب مفتوحاً أمام المزيد من هذه الجرائم المعقدة.

هناك عقول شابة قادرة على تحقيق الكثير في المجال الإلكتروني، غير أن بعض أصحاب هذه العقول يسلكون وجهة خاطئة، وهو ما يلقي المسؤولية على المؤسسات التعليمية والتربوية التي يقع على كاهلها عبء تصويب التوجهات الخاطئة، وتوجيهها نحو القيام بإنجازات عالمية يسجلها شبابنا في المحافل الدولية التكنولوجية، كما نجح في ذلك العديد من الشباب المتميزين في السنوات القليلة الماضية.

تحاكي هذه القضية قضية تتعلق ببنك سويسيه جنرال الفرنسي الذي تعرض في أوائل العام الجاري، لعملية احتيال خسر من خلالها بلايين الدولارات، إضافة إلى الكثير من مصداقيته في العالم. فالأسس التي قامت عليها العمليتان واحدة، إذ إنها تقوم على اختراق الأنظمة والمواقع، للوصول إلى نقطة يمكن فيها للشخص المعني تعديل المعلومات الأساسية الخاصة بحسابات معينة، وإدخال عمليات وهمية إلى نظام البنك، وهو ما يتطلب دراية تامة بسير العمليات البنكية حتى اكتمالها، وهي مهارات كانت متوافرة لدى الشخصين المذكورين.

أثارت قضية اختراق فتى لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره لعدد من أجهزة البنوك الرئيسية في الأردن، وقيامه بتحويل ما يقارب 12 ألف دينار لحسابه الخاص، الكثير من التساؤلات حول حقيقة ما حدث، وحول الدوافع التي تجعل طفلاً في عمره يقوم بعملية تخريبية بهذا الحجم، وعن مدى انتشار هذا النوع من الجرائم الجديدة.

نشر الخبر لأول مرة في نيسان الماضي في صحيفة "الغد" التي أوردت حوله تفاصيل مقتضبة، تفيد بأن الطفل نجح عبر تخطيط محكم وعمل دؤوب، في الحصول على مبلغ مالية ضخمة من بنوك أردنية. فعل الطفل ذلك من خلال تحويل مبلغ صغيرة من حسابات عملاء البنوك المذكورة، وعلى مدى فترة زمنية طويلة، ليستطيع في النهاية جمع آلاف الدنانير.

أحيطت القضية بتكتم شديد، من الجميع: الأجهزة الأمنية والبنوك وذوي الطفل، فلم يعرف الكثير عن ملابساتها وتفاصيلها، وقد علمت "السجل" أن صفحة القضية قد طويت بعدما تعهد المتهم بعدم تكرار فعلته هذه، وإعادة جميع الأموال التي حولها إلى حسابه، للبنوك التي تعرضت لهذا الاختراق.

في إطار عملية التسوية، برزت مشكلة حصر الحقوق وإعادتها لأصحابها، وذلك بسبب ضالة المبالغ التي تم الاستيلاء عليها من الحسابات الفردية، فتمت التسوية مع البنوك المتضررة فقط.

انتهت القضية، لكن الأسئلة حول إمكان دخول فتى بهذا العمر إلى أنظمة محصنة لبنوك كبرى ما زالت تتردد، لتضاف إلى قصص شبيهة حدثت على مستوى العالم.



اختراق شبكة الإنترنت.. جريمة بلا عقاب

قامت بعقد ورشة عمل نهاية الشهر الماضي في عمان للإشارة إلى أهمية هذا الموضوع. في مطلع حزيران الجاري أعلنت إدارة البحث الجنائي عن قرب افتتاح قسم مكافحة جرائم الإنترنت والتكنولوجيا والذي سيسد ثغرة مهمة من الثغرات التي ينفذ منها مرتكبو هذا النوع من الجرائم، ولكن تبقى هناك ثغرات أخرى، ربما كان أبرزها

تطوير تشريعات وقوانين قادرة على مواجهة "الجريمة الإلكترونية"، وهذا، وإن لم يسد ثغرة أخرى فإنه سوف يكون رادعاً لمن يفكرون في القيام بهذا النوع من الجرائم. وهناك من يتطلع إلى أن يتم إنشاء محكمة إلكترونية للبت في هذه القضايا، التي تختلف ظروفها عن ظروف الجرائم التقليدية، وهو ما بدأ تطبيقه بالفعل في بعض الدول العربية المجاورة.

واختراق البريد الإلكتروني الشخصي، متعة يقوم بها كثير من المخربين، وعادة ما لا تعود مثل هذه الممارسة بفائدة تذكر، سوى أنها تشعر الشخص المعني بقدرته على التخريب دون أن يكشف أو يعاقب.

وتبين الإحصائيات الرسمية أن خسائر الأردن في العام 2007 جراء قرصنة الإنترنت بلغت 20 مليون دولار، أي بارتفاع عن العام 2006 بمقدار مليون دولار، إذ بلغت وقتها الخسائر نحو 19 مليون دولار، في حين انخفضت نسبة قرصنة أجهزة الحاسوب الشخصية بمقدار نقطة مئوية واحدة لتبلغ 60 بالمائة بعدما كانت 61 بالمائة العام الماضي. وبلغ عدد الأجهزة المعرضة للخطر من قبل مجرمي الإنترنت نحو 12 ألف جهاز حاسوب في شهر واحد فقط، كما ذكرت شركة "تريند مايكرو" المتخصصة في هذا المجال، والتي

جرائم بدأت في السنوات الأخيرة بالازدياد وبدأت الخسائر معها بالارتفاع

وتعد الجرائم الاقتصادية و"السطو الإلكتروني" الأشهر على مستوى المملكة، وأخرها قضية الحدث الذي استطاع تحويل 12 ألف دينار لحسابه الخاص، باختراقه لأجهزة عدة بنوك في عمان. بينما يعد نشر الفيروسات

الرئيسي (الخادم)، للقيام بتحويل أموال أو تعديل معلومات، ومنها ما يكون منتشرًا على نطاق أوسع، مثل نشر الفيروسات التي تصيب عدداً كبيراً من الأجهزة على مستوى العالم. في الأردن بدأت هذه الجرائم بالازدياد في السنوات الأخيرة، وبدأت الخسائر بالارتفاع بشكل واضح، فبات من الواجب النظر بعين القانون إلى هذه الجرائم، بوضع أطر تشريعية وقوانين واضحة لمعاقبة الفاعلين وكشفهم بأسرع وقت. غير أن الوعي بخطورة هذه الجرائم ما زال منخفضاً، إذ يصعب الكشف عنها ما دامت لم تنتشر على نطاق واسع. وفي العادة فإن صاحب الجهاز نفسه لا يستطيع الكشف عن هذه الأفعال، فمجرمو الإنترنت والمخترقون لشبكاتهم (الهكرز)، يتميزون بقدرتهم على إخفاء الأثر والمغادرة بدون ترك أدلة.

مع اتساع شبكة الإنترنت وتحويلها إلى جزء أساسي من الحياة الحديثة، بدأ المجرمون بالعمل على إيجاد ثغرات ينفذون من خلالها لاقتراح نوع جديد من الجرائم، يقوم على سلب الناس أموالهم وهم في بيوتهم، أو بالسطو على الشركات والبنوك من دون الحاجة إلى خلع أي أبواب أو كسر أي أقفال.

ظهر مفهوم "جرائم الإنترنت" لأول مرة في مؤتمر عقد في استراليا أواخر تسعينيات القرن الماضي، بعد تنامي هذه الظاهرة على مستوى العالم، وتزايد خسائر الشركات جراء هذه الممارسات، ثم ارتفاعها إلى مستويات قياسية، ما دعا لمواجهة هذا النوع الجديد من الجرائم بطريقة فعالة.

جرائم الإنترنت ليست واحدة، فمنها ما يكون موجهاً ضد شركة أو مؤسسة بذاتها، مثل اختراق موقعها الإلكتروني أو جهاز الشركة

"تسهيلات" بلا ضمانات دمرت بنوكا وأطاحت مسؤولين

شهد الاقتصاد الأردني في العقود الماضية عدة جرائم اقتصادية هزت الشارع الأردني وعصف بعضها بأركان القطاع المصرفي. وأودت تفاصيل تلك الجرائم بانهيار بنوك بأكملها كمصرفي البتراء وفيلادلفيا فيما زجت نتائجها الأخرى ببعض المتورطين في تلك القضايا بالسجن رغم مراكزهم السياسية الرفيعة كمدير عام دائرة المخبرات السابق. أساليب معالجة هذا النوع من الجرائم، في كثير من الأحيان، لم تكن فعالة، إذ إن بعض تبعات هذه القضايا ما يزال من دون حل. قضايا مختلفة شغلت الناس لأسابيع وأحيانا أشهر معظمها مرتبط بالقطاع المالي، سواء البنوك أو البورصات العالمية. وفيما يلي أهم هذه الجرائم.



أحمد الجلبى

بنك البتراء

كانت هذه القضية أولى الجرائم الاقتصادية التي يشهدها الأردن، تورط في ملف بنك البتراء أحمد الجلبى أحد الشخصيات السياسية المعارضة للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، الذي تسرد تفاصيله ملف محكمة أمن الدولة "إنه ومنذ توليه رئاسة مجلس إدارة البنك عام 1982 ومن قبل ذلك إدارة بنك البتراء ومن خلال مساعدة أقرباء له في البنك أقام شبكة علاقات مع بنوك كان يطلق عليها اسم «البنوك الشقيقة»، وهي بنوك عائدة بمجملها إلى عائلة الجلبى، حيث سخر أعمال البنك لخدمته وخدمة أقربائه، ويؤكد الملف أن ذلك تم بطرق متعددة سواء باختلاس أموال معينة، أو بالتصرف بأموال البنك بإقراضها والتفريط بها، على نحو لا يتفق مع مصالح البنك. ورأت المحكمة في حينه أن أخطر ما في تعاملات الجلبى انه كان يتعامل مع بنوك عديدة جميعها كان هو الأمر النهائي فيها. وجاء في ملف القضية أن الجلبى استطاع دس مراسلات ومكاتبات غير صحيحة هدفها تضليل مساهمي بنك البتراء والبنك المركزي، بل إن المحكمة قالت انها اكتشفت أن هناك كتبا ومراسلات مزورة قام بها الجلبى في سبيل التضليل للبنك المركزي، إضافة إلى أن التحقيقات أثبتت انه كان يعمل أولا بأول على اتلاف الحسابات الصحيحة للبنك ومن ثم القيام بإنشاء قيود وهمية في الحسابات المختلفة، واستعمال حسابات وهمية لا وجود لها.

ولعل من أخطر القضايا التي أثارها المحكمة قيام الجلبى باستنزاف الأموال والعملات الصعبة من قطاع الصيرفة، وهو ما أثر سلبا على الاحتياطي الوطني الأردني من العملات الأجنبية التي تبين أنه كان يقوم ببيعها في أسواق سوداء.

كما جاء في ملف الاتهام أن الجلبى اشترى ديونا معدومة من بنوك ودول، بل انه سخر موارد البنك للمتاجرة بالذهب والمعادن الثمينة إضافة إلى تجارته بالعملات الصعبة وتهريبها إلى الخارج، تمهيدا لتجميعها في شركات ومؤسسات مالية تابعة له ولأقرباء له من آل الجلبى منها بنوك مكيو/بيروت، وسوكوفي/جنيف، وبترا/واشنطن، ومؤسسات أخرى من مثل شركة الرمال التجارية و«انفستمنت غروب» في لندن.

ولعل أشهر عملياته في الخارج أنه قام عام 1984 بالمساهمة من خلال البنك في تأسيس البنك السوداني في الخرطوم برأس مال بلغ مليوناً و750 ألف دولار، ووقع اتفاقيات المساهمة بالتعاون مع هذا البنك، ومن شروط هذه الاتفاقيات أتعاب إدارة سنوية بنك البتراء بلغ مجموعها للسنوات من 1983 ولغاية 1986 مليونين و620 ألف دولار، قام الجلبى باختلاسها عن طريق تحويلها بواسطة بنك سوكوفي/جنيف إلى شركة (بترا غروب) المفوض هو شخصيا بالتوقيع عنها.

كما اشترك الجلبى في استثمارات خطيرة يمنعها القانون الأردني، دون إظهار هذه العمليات على حقيقتها، ومنها شراؤه عام 1988 شرائح ديون الحكومة السودانية المعروضة في الأسواق المالية، وقبلها بعام اشترى ديونا بولندية. وخسر في العملية الأولى 255 ألف دولار، وفي الثانية مليوناً ومائتي ألف دولار.

وخلال عامي 1988 و1989 قامت إدارة البنك ممثلة بالجلبى وبمقصد توفير السيولة للبنك وللبنوك الخارجية بالحصول على قروض خارجية، وذلك بأن لجأ الجلبى إلى طرحه الاقتراض بأسماء مستعارة ودون موافقة البنك المركزي.

وقد اقترض نحو 5.7 مليون دولار بكفالة بنك البتراء وقام بتحويل المبلغ إلى بنك سوكوفي/جنيف، الذي يملكه هو، وحمل البنك نحو 600 ألف دولار كفوائد



سميح البيطي

قضية التسهيلات

2003 عقب إدانته بالفساد والتزوير وسوء استخدام أموال عامة.

وتمحورت قضية الفساد حول اتهام مدير المخبرات السابق بالتورط في شبكة رجال أعمال مشبوهة نالت قروضا بنكية تقدر بنصف مليار دولار بدون ضمانات مصرفية لتمويل أكثر من مائة مشروع وهمي.

وسجن في إطار القضية اللاعب الأساسي، بحسب المحكمة، مجد الشمالية لمدة ست سنوات.

وتبلغ حصة البنوك نحو 80.7 مليون دينار، توزعت على "البنك الأهلي"، صاحب الحصة الأكبر، بواقع 46 مليون دينار، و"البنك الأردني للاستثمار والتمويل" بواقع 27 مليون دينار، بالإضافة إلى "البنك التجاري الأردني" (الأردن والخليج سابقاً) بواقع 7.7 مليون دينار، علماً بأن البنوك الثلاثة قامت ببناء مخصصات مقابل أموال التسهيلات الممنوحة خلال السنوات الثلاث الماضية.

أسدل الستار على أحد أكبر قضايا الجرائم الاقتصادية بعد أن تم الإفراج عن مدير المخبرات الأردنية السابق سميح البيطي بعد أن أنهى محكوميته العام الماضي.

وتفجرت قضية الفساد في العام 2002 التي أدين فيها البيطي بالسجن أربع سنوات وتسد يد 17 مليون دولار بعد أن توصلت محكمة استخباراتية خاصة إلى أنه اختلسها في إطار ما عرف بقضية "التسهيلات البنكية".

وكان البيطي، الذي ترأس أكثر أجهزة الدولة حساسية بين عامي 1996 و2000، حكم بالسجن

ثمانى سنوات في العام



مجد الشمالية

قضية "أوجي"

شركة إعمار للتطوير والاستثمار العقاري، ووافقت الهيئة العامة لشركة إعمار بالإجماع بقبول الاستقالة واتخذ مجلس إدارة إعمار في الوقت ذاته قراراً يتعلق بانتخاب شركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير عضواً في مجلس الإدارة اعتباراً من 28 آذار 2007.

وتشير تقديرات أخرى إلى أن حجم التسهيلات التي حصل عليها عمالقة بحوالي 81 مليون دينار تتوزع على البنوك الثلاثة على النحو التالي 54,16,11 مليون دينار، عدا عن كشف حسابات المالية للشركات في شركات الوساطة بمبالغ مالية كبيرة لم تحدد قيمتها لغاية الآن الأمر الذي نفاه عمالقة.

واتسع حجم المشكلة حين علمت البنوك بالمشكلة من داخل المجموعة واتخذت إجراءات لضمان حقوقها المالية حيث قامت بالحجز على أسهم الشركات المحجوزة لديها.

كشف النقاب خلال العام الماضي، عن تفاصيل قضية جديدة وأطلق عليها قضية التسهيلات المصرفية، إذ حصل مسؤول في واحدة من شركات الملياردير العراقي الأصل وبريطاني الجنسية نظمي أوجي ومقرها عمان على تسهيلات قدرت بنحو 50 مليون دينار إلا أن التقديرات تفاوتت حول الرقم النهائي إلا أن نتائجها لم تظهر للعلن.

وقيل إن القضية الجديدة لها علاقة بتسهيلات مصرفية تبين فيها مخالفات تتعلق بثلاثة بنوك محلية منحت تسهيلات مسنودة لضمانات قوية لمدير إحدى شركات أوجي وهو خلدون عمالقة تناهز قيمتها 81 مليون دينار إضافة إلى مبالغ محددة مطلوبة لشركات وساطة مالية في السوق المالية.

وبدأت خيوط القضية، تتكشف حين قدمت شركة بادينغتون ليمتد المملوكة لمجموعة أوجي استقالتها من عضوية مجلس إدارة

الجرائم الاقتصادية ظاهرة عابرة للأنظمة



بخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة. وقد حاولت إحدى البحوث الحديثة أن تبين أن أغلب الجانحين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال غير المهرة.

التفكك الطبقي من ناحية أخرى، غير أن الدراسات التي قام بها بونجر اقتصر على المجتمعات الأوروبية فقط، ولذلك فإنه ليس من السهل تعميمها على مجتمعات أخرى تتمتع

وتبعده عن الرذيلة والجريمة، وقد تزايد هذا الدليل لدى المنظمة بعد أن تبين لها أن المنطقة العربية أصبحت مركزاً عالمياً رئيسياً من مراكز الاستثمار والاقتصاد والمال، وهذا أدى بدوره إلى بروز أنواع جديدة من جرائم كالنصب والاحتيال، عن طريق المشروعات الوهمية وعن طريق تهريب العملة وعن طريق انحرافات بعض العاملين بالحكومة بالرشوة والاختلاس، تعاطي العملات والتلاعب بالتصدير والاستيراد...

وقد حاولت كثير من الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن تبين أن الفقر هو السبب الأساسي في الجريمة وربما تكون الدراسات التي قام بها «وليام بونجر W.Bonger» من أهم الدراسات الحديثة التي تتبنى هذا الاتجاه. وقد حاول أن يثبت - عن طريق البحث والدراسة - أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية وإلى

المشروع سقطت، إذ إن المشرع نفسه قد رأى تجاوز القانون الجزائي الاقتصادي لميدان المنافسة والأسعار وهو ما دفع بالبعض إلى اعتماد معايير أخرى.

وتشير أبحاث إلى علاقة الفقر بالجريمة، إذ إن الجريمة الاقتصادية شغلت اهتمام العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها ممارسة الجريمة وقد اعتقد بعضهم أن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأميركا مثلاً هي المسؤولة إلى حد كبير عن الجريمة وعن تزايد معدلاتها. وقد أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون غيرهم، بمن فيهم علماء الاجتماع، بدراسات متعددة لتوضيح اثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة.

وفي إطار علاقة الفقر بالجريمة أكد «روبرت ودسن R. wodson» أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة، ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، ويوضح راي جيفري Ray Jeffery أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله «أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولتها منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة».

وتوضح بعض الدراسات التي أجريت في بلدان عربية أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية ان الدافع إلى ارتكاب الجريمة فالدراسة تشير إلى أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي والجهل وتدني المستوى التعليمي للسكان من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الجريمة.

وتبرز أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة من أن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي تولي أهمية خاصة للوقاية من الجريمة بقدر الأهمية التي توليها للجانب العلاجي، ويتمثل الجانب الوقائي عادة في توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملائمة، التي تشجع الفرد على الإبداع والابتكار

السّجل - خاص

تشكل الجرائم الاقتصادية في الوقت الراهن تحدياً جديداً للدول على اختلاف أنظمتها وللسياسة الجنائية المعاصرة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتأتي أهمية هذا التحدي من أن الاقتصاد يعد عاملاً أساسياً في تكوين الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجريمة الاقتصادية شغلت اهتمام العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل

ويعرف القانونيون الجريمة الاقتصادية بأنها كل فعل أو امتناع يخالف قواعد المنافسة وتحديد الأسعار. إلا أن هذا التعريف الذي يربط بين القانون الجزائي الاقتصادي وقانون المنافسة والأسعار راجع لما كان يعتمد عليه بعض المشرعين، كالمشرعين الفرنسي لسنة 1945 والتونسي لسنة 1970 في تسمية القانون المتعلق بتنظيم المنافسة والأسعار بأنه القانون «المتعلق بزجر المخالفات في الميدان الاقتصادي»، إلا أن كلا المشرعين قد ألغيا هذا القانون (فرنسا سنة 1986 وتونس 1991) وعوضاه بقانون يحمل تسمية جديدة، وهي قانون المنافسة والأسعار، أي أن الحجة المستمدة من موقف

عقوبات اقتصادية

والجمعيات والنوادي، و البنوك والشركات المساهمة العامة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

كما يشمل أي جهة يتم رفق موازنتها بشكل رئيس من موازنة الدولة، أو حتى أي جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة.

كما يتيح قانون الجرائم الاقتصادية للنائب العام إجراء المصالحة مع حائز المال في حال رد المال محل الجريمة والمنافع المرتبطة به، كلياً أو إجراء تسوية عليه، ولا يعتبر هذا القرار نافذاً إلا بعد موافقة اللجنة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من القانون.

وينص قانون الجرائم الاقتصادية «في حال امتناع حائز المال عن إعادته، كلياً أو لم يجر تسوية عليه، فعلى النائب العام الطلب من المحكمة اتخاذ القرار برد ذلك المال أو بمصادرته».

ويشير قانون الجرائم الاقتصادية أنه وعلى الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يترتب على الحجز الذي توقعه أو تجريه النيابة العامة أو المحكمة على المال الذي تم الحصول عليه نتيجة ارتكاب جريمة وقف جميع الإجراءات والمعاملات الجارية على ذلك المال في مواجهة الحاجزين أو الراهنين الآخرين.

يعاقب قانون الجرائم الاقتصادية لسنة 1993، من يرتكب هذه الجريمة بحجز تحفظي على أموال من يرتكبها، كما يحظر التصرف بهذه الأموال ومنعه من السفر لحين استكمال إجراءات التحقيق والفصل في الدعوى.

كما يتيح القانون للنيابة العامة أو المحكمة بعد إحالة القضية إليها اتخاذ أي من الإجراءات كالحجز التحفظي على أموال أصول وفروع وزوج من يرتكب جريمة اقتصادية وحظر التصرف بهذه الأموال إذا وجد ما يبرر ذلك

كما يجيز قانون الجرائم الاقتصادية منع أي منهم من السفر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتمديد بقرار من المحكمة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، وكف يد مرتكب الجريمة الاقتصادية عن العمل إذا استدعت الضرورة ذلك، وللمدة التي تراتبها النيابة العامة أو المحكمة حسب مقتضى الحال.

وتشمل عبارة الأموال العامة لأغراض قانون الجرائم الاقتصادية كل مال يكون مملوكاً أو خاضعاً لإدارة أي جهة من الجهات التي حددها القانون، وهي الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة، ومجلس الأعيان والنواب، والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة، والنقابات والاتحادات

قضية المتاجرة في البورصات العالمية

وكذلك هيئة الأوراق المالية ومراقبة الشركات. وأعلن مراقب عام الشركات السابق الدكتور محمود عباينة حينها عن عدم وجود أي مظلة تشريعية تغطي عمل المكاتب التي تتعامل باستثمار الأموال في البورصات العالمية. وقال «إن ذلك يعود إلى عدم وجود تشريعات خاصة لترخيص هذه الشركات بحيث تقنن ممارستها الاستثمار في العملات الأجنبية».

يشار إلى أن مراقبة الشركات بدأت في وزارة الصناعة والتجارة طلبت من الشركات التي تتعامل بالأسواق والبورصات المالية العالمية تصويب أوضاعها وفق أحكام قانون الشركات والقرار رقم (8) لسنة 2006 الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين وذلك خلال شهر من تاريخه.

التحقيق حول أي قضية أو جريمة تقع في المملكة إلا إذا أجازت النيابة العامة ذلك. كما تنص الفقرة (ب) من ذات المادة على أن «للمطبوعة حق حضور جلسات المحاكم وتغطيتها ما لم تقرر المحكمة غير ذلك». وتجاوز عدد المشتكين في قضية التعامل باستثمار الأموال في البورصات العالمية 50 شخصاً، وهو عدد ارتفع بعد حظر النشر على الصحف.

أما المبلغ الذي قدرت قيمته بملايين الدنانير فيبقى مثار جدل، بعد أن توالى الشكاوى من المواطنين للتسجيل عند المدعي العام حينها. أما الأمر الأكبر حينها فكان تنصل المؤسسات الحكومية من مرجعية الرقابة لعمل البورصات العالمية، إذ نفى البنك المركزي الأردني مسؤوليته

تفاعلت قضية احتيال في العام 2005، عرفت باسم قضية «البورصات العالمية»، والتي كان أبطالها شركة «أبكس» وشريف الحسن.

وكان ضحايا تلك القضية رجال أعمال ومواطنون، إلا أنه لم يكشف النقاب عن تفاصيلها حتى يومنا هذا، بعد أن طلبت دائرة المطبوعات والنشر من الصحف التقيد بعدم نشر أي معلومات تتعلق بالتحقيقات الجارية في قضية التعامل بالعملات الأجنبية، كونها سرية، بناء على قرار من مدعي عام عمان بـ «ضرورة الالتزام بعدم النشر».

وتحظر الفقرة (أ) من المادة 38 من قانون المطبوعات والنشر على المطبوعة نشر كل ما يتعلق بأي مرحلة من مراحل

"ديوان المظالم" .. في الأمن العام

جهاز يحمي المواطنين ومطلوب تطويره

محمد شما

في 23-2-2008 أعلن الناطق باسم الأمن العام، الرائد محمد الخطيب، عن مقتل شابين قرب مكب الغباوي على أيدي رجل شرطة. بحسب تصريحات الخطيب، قام الشابان بسرقة معدات تابعة لأمانة عمان في موقع المكب، ثم لاذا بالفرار في سيارة بيك أب من نوع ديانا. يضيف: «بناءً عليه تحركت دورية نجدة للموقع فلاذ الشابان الفرار عبر مناطق وعرة مجاورة للمكب، وحين أمرتهما الدورية بالتوقف لم يمثل السائق لأوامر سيارة الدورية فحدث إطلاق أعيرة نارية بالهواء بقصد إخافتها وإجبارها على الوقوف، وبعد مطاردة طويلة انقلب البكب.. حيث تبين بعدها إصابة الشخصين بأعيرة نارية.»

الشرطي المتسبب بقتل الشابين يخضع الآن للتحقيق من قبل محكمة الشرطة، وذلك بعد «تشكيل فريق تحقيق للوقوف على ملابسات الحادث» وفقا للناطق الإعلامي، ومنذ تاريخ الحادثة وذوو الضحيتين يتابعون مجريات التحقيق بعد إحالة الشرطي لمحكمة الشرطة.

القوانين الدولية تحرم استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد، إلا عندما يتعدى تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح، أو في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط حين تكون الوسائل الأقل ضرراً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. ويشترط في حال الاضطرار إلى استخدام القوة والأسلحة النارية، أن يمارس رجال الشرطة المكلفون بإنفاذ القانون ضبط النفس والتصرف، بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المراد تحقيقه.

يحظر على رجال الأمن العام استخدام العنف المفرط في حالة تطويق شخص يشتبه بتورطه بقضية ما أو للشك به، لكن حدث أن «مصورا هاويا» لا يعمل لحساب أي جهة، كان يصور أحداث مباراة للوحدات والفصيلي في أوائل نيسان الماضي عندما فوجئ بأحد رجال الشرطة المسؤولين عن ضبط الأمن يدفعه إلى السوراء ويخضعه لتحقيق، ثم يجتمع حوله 7 آخرون يكيلون له اللكمات. «وجدت شرطياً يجزني إلى الخلف حيث بدأ يسألني عن مغزى تصويري، ثم اتبع السؤال بركلة، ثم اجتمع سبعة آخرون وضربوني بشكل دوري متتال، وقاموا بمسح جميع الصور في الكاميرا ولم أستطع عندها النطق بأي حرف». وكانت النتيجة أنه تعرض لكدمات في قدميه عالجه بالمسكنات.

يقول: «ما حدث لي مأساة، ولا أعتقد أن لدي ثقة بالأمن العام.» ذلك المصور لا يعرف أن باستطاعته اللجوء إلى «ديوان المظالم» وتقديم شكوى ضد رجال الأمن الذين ضربوه.

سائق سيارة السرفيس بسام، يقول إن شرطي سير «يقصد إهانتني دوماً حيث

يهينني دوماً أمام الركاب؛ بدون سبب». زميله في العمل خلدون يعتبر أن «شرطة السير تتعامل مع السائقين كأنهم عبيد». أما خليل فكان متواجداً في شارع اعتقل فيه أفراد الشرطة شبانا كانوا قد سرقوا مسجلاً سيارة: «قادوني إلى المخفر وحققوا معي، وقام أحد أفراد الشرطة بصفعي على وجهي، وبعد ساعات أمروا بإخلاء سبيلي بعد أن تأكدوا أنني غير مذنب».

لا تشكل تجاوزات رجال الأمن ظاهرة، فثمة حالات لا بد من التوقف عندها، حيث سجلت تقارير حقوقية معنية بالحريات الصحفية حالة «اعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن العام على أحد الصحفيين بتاريخ 2006/4/14» واعتبر الأمن العام حينها أن «الاحتفال الذي قام بتغطيته الصحفي غير مرخص ولا يجوز تغطيته أو تصويره». هذا الحادث اعتبر بسيطاً أمام حادثة مقتل مواطن وإصابة آخر في منطقة الشونة الجنوبية في الأغوار الوسطى قبل أقل من عام، بعد أن رد رجال الشرطة على هجوم مفاجئ عليهم، تم في إطار قيام حكومة معروف البيخيت بإزالة اعتداءات المواطنين على ممتلكاتها في حزيران من العام الماضي.

الانتهاكات كبيرة، ويسيء بعضها لجهاز الأمن العام، ما ينعكس سلباً على الثقة بين رجال الأمن والمواطنين كما يقول نقيب المحامين الأردنيين، صالح العرموطي. يؤكد العرموطي أن نقابة المحامين الأردنيين تتلقى شكاوى عن ممارسات سلبية من رجال الأمن العام تمثل خرقاً لحقوق الإنسان، حيث التقت نقابة المحامين على إثر ذلك مدير الأمن العام للاتفاق على آلية تضمن وضع حد للإشكاليات التي تقع بين المحامي ورجل الأمن، وبين المواطن ورجل الأمن.

سابقاً لمديرية الأمن العام أن أحالت بعض رجالها لمحكمة الشرطة حيث أصدرت أحكاماً بحقهم، لكن ذلك برأي العرموطي «غير كاف»، وما زالت الشكاوى والاعتداءات وانتهاك كرامة الإنسان موجودة كما يقول: «عند زيارة مراكز إصلاح تنتهك حقوق المواطن ويعامل بلا إنسانية، وهي ممارسات لا بد من وقفها».

يذكر أن الأردن وقع على جملة اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان، أهمها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لمانهضة التعذيب والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ويؤيد المحامي طالب السقاف، مدير مرصد الإنسان والبيئة،

أن الأحداث التي تقع بين فترة وأخرى هي «استثناءات» على نهج مديرية الأمن العام، أو أخطاء ترتبط بمدى كفاءة بعض أفراد الأمن العام للقيام بالأعمال الموكولة لهم، ونقصها مرتبط بطائفة أخرى من الأسباب منها التخصص بالعمل؛ فجزء كبير من رجال الأمن العام غير متخصصين في أعمالهم ودائماً يكونون عرضة للتنقل داخل مرافق الجهاز، مما يتطلب إعداداً وتدريباً على كل مهمة جديدة وقد تحصل الأخطاء.

ثقافة أمنية الثقافة الأمنية لدينا ضعيفة، وفق نقيب المحامين مطالباً بضرورة «إيجاد حماية للطرفين الشرطي والمواطن فلو كان هناك حوار بين الأمن العام والمجالس المحلية لساهم ذلك إيجاباً». ولا بد من وجود سياسة تثقيفية إعلامية بين المواطن ورجل الأمن للحفاظ على هيبة الدولة وصورة الأمن العام دون أن نحمل المواطن فوق طاقته.

تثقيف رجال الأمن يصطدم بإرث وعقلية مجتمعية - على ما يقوله جميل النمري - متحدثاً عن حادثة وقعت أمام عيونه ذات يوم «قبض مواطنون على نشال ونهلت من حجم الضرب الذي كاله للنشال، هؤلاء ليسوا رجال أمن. هناك عقلية قديمة عنيفة وجهاز الأمن العام موجود منذ عقود، ولا تتوقع أن تتوقف السقطات والتجاوزات بمجرد الإقرار بسياسة إصلاح».

كاتب رفض الإفصاح عن اسمه قال إنه متفائل من سياسية الانفتاح لأنها اعتمدت على «إرادة سياسية رغبة بتطوير أداء الأمن العام واحترام حقوق الإنسان». لكنه يرى أنها تحتاج إلى وقت أطول: «نحتاج لسنوات لإحداث

التغيير؛ ولعل التغيير بدأ من خلال تحديد المستوى العلمي عند رجال الأمن فوق رتبة معينة، وبعدم قبول رجل أمن عام بأقل من المستوى الجامعي».

الأمن العام هو المعبر عن جوهر فكرة



القوانين الدولية تحرم استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد، إلا عندما يتعدى تماماً تجنبها

النظام وسيادة القانون وأي عطب مهما كان بسيطاً فيه قد ينعكس سلباً على نظام الأمن الاجتماعي برمته. يقول السقاف، «مظاهر الإفراط في استخدام القوة أو المبالغة بإجراءات المداهمة والقبض التي تتم من رجال الشرطة أحياناً، تحمل على الاعتقاد بأن هناك توجهاً مركزياً في هذا الأمر. والحقيقة أنه لا يوجد توجه مركزي لدى إدارة الأمن العام للتشديد على المواطنين، وكل ما هنالك أن ثمة حالات تجتهد في فهمها للقانون أو للخضوع له، على أن البعض منهم يعتبر بأن السلطة شخصية في حين أن القانون سلطة موضوعية، ولا يحق لأحد فرضها بالقوة إلا



في حدود معينة.» مكتب «ديوان المظالم وحقوق الإنسان» التابع للأمن العام استقبل 652 شكوى خلال العام 2007، تتعلق بالإجراءات الإدارية والمطالبات المالية والمخالفات القانونية، وأحيلت 22 قضية إلى محكمة الشرطة، و24 قضية إلى قادة الوحدات ومنع محاكمة 70 فرداً لعدم ثبوت ما يدينهم، وحفظ 392 شكوى لعدم وجود ما يبرر الملاحقة الجزائية. وبما يتعلق بقضايا الإيداء وإساءة المعاملة المرتكبة من مرتبات الأمن العام بحق المواطنين، فقد استقبل المكتب 98 شكوى تم إحالة 10 قضايا منها لمحكمة الشرطة وقضيتين أمام قادة الوحدات ومنع المحاكمة في 23، وحفظ 38 قضية لعدم وجود جرم يمكن ملاحقته جزائياً، و 70 شكوى خطية من صناديق الشكاوى في مراكز الإصلاح والتأهيل كان معظمها يتعلق بطول أمد التوقيف الإداري.

وما يمارسه مكتب المظالم يعد نوعاً من أنواع الرقابة الداخلية والذاتية على منتسبي جهاز الأمن العام. يقول طالب السقاف «علينا أن لا نتوقع الكثير من ديوان المظالم لكونه غير مستقل عن جهاز الأمن العام، والهيئات المستقلة مثل المركز الوطني أو القضاء ربما يكون الأثر فيهما أفعال.» محكمة الشرطة، من ضمن المحاكم التي تغنى بالأفعال التي ترتكب من قبل أفراد الأمن العام، وفي بعض القضايا يتم الطعن في محكمة التمييز لكن بعض الأحكام، وبخاصة في الجنح أو في أحكام العقوبة، تعطى صلاحيات بإنهاء القضية والتصديق عليها من قبل مدير الأمن العام.

محكمة استئناف ويطالب العرموطي بأن تكون هناك محكمة استئناف لمحكمة الشرطة، أسوة بالمحكمة العسكرية، وألا تكون على درجة واحدة. «الطعن في الجنائيات مقتصر على محكمة التمييز لأن الجنح قد لا تصل لمحكمة التمييز عندها يحق لكل من يصدر عليه حكم من محكمة الشرطة أن يرفع دعوى للمطالبة بالتعويض لدى القضاء النظامي عن العطل والضرر للشخص».

لكن مدير مكتب «المظالم وحقوق الإنسان» العقيد ماهر الشيشاني يكشف عن توجه لإصدار «قانون القضاء الشرطي»، وهو حالياً في مراحل التشريعية الأخيرة. وأضاف أن القانون سيتضمن «إنشاء محكمة استئناف شرطية» تكون مساندة لمحكمة الشرطة.

ويأتي إنشاء محكمة الشرطة استناداً لقانون الأمن العام في المادة 85 حيث تتبع قواعد وأصول المحاكمات الجزائية المدنية التي تطبق على كافة المحاكم، كما توجد هيتان في محكمة الشرطة، تتبع قواعد وأصول المحاكمات الجزائية المدنية نفسها التي تطبق على المحاكم كافة.

وكان «ديوان المظالم وحقوق الإنسان» قد أصدر مدونة السلوك الوظيفي للشرطي، أطلق عليها «دستور الشرف الشرطي»، ويتضمن مجموعة ضوابط سلوكية وظيفية لرجال الأمن العام وتم توزيعها على رجال الأمن العام كافة، على اختلاف رتبهم.

يمكن لأي مواطن تضرر من أحد رجال الأمن العام أن يقدم شكوى عبر الاتصال على الرقم 5656409 أو عبر البريد الإلكتروني shakawi.office@psd.gov.jo

تعددت الأسباب والقتل واحد

حصيلة موجعة لعقد من الجرائم

ليندا المعاينة

الزوجة بالتعاون مع جارتها. طلبت جارتها التي استدرجت الزوج إلى منزلها أن ينام على ظهره، عندها قامت بضربه بأداة حادة وبعد أن فارق الحياة قامت بتدخين السجائر.

بعد ذلك قامت بتقطيع الجثة والقاء أشلائها في بلاعة لإخفاء معالم الجريمة وفصلنا الرأس عن الجسم وقررتا طبخ الرأس. لكن الجريمة اكتشفت بعد أن فاضت المجاري وظهرت الأشلاء ليتم القبض على السيدتين

اللتين اعترفتا بارتكابهما الجريمة حيث تم تنفيذ حكم الإعدام فيهما العام 1998.

جريمة مازن المصري كانت الأولى التي يرتكبها أب ضد ولديه هاني وحنين، حيث قام الأب بوضع مادة السيانيد في كأس الحليب، وطلب من طفليه أن يشرباه، ففارقا الحياة بعد 10 دقائق من مغادرة الأم منزلها، وحين عادت وجدتهما جثتين هامدتين.

الأب أدين بعقوبة الإعدام شنقا، إلا أن والده

أسقط حقه الشخصي، كونه ولي الطفلين فخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

سعيد القشاش 1998، الشاب في التوجيهي، دخل التاريخ بوصفه مرتكب أكبر جريمة عائلية من حيث العدد وأبشعها من حيث التنفيذ، فقد قتل 12 شخصا بينهم معظم أفراد عائلته وزوج إحدى شقيقاته وأحد أصدقائه مستخدما مسدسا عيار 7 ملم.

القشاش الذي أعدم بعد ذلك، قال إن

عملية القتل باتت أسهل عليه بعد قتله والدته التي كانت منهكة بالعمل داخل المطبخ.

الشاب ي. ج. م. 36 عاما، لقي حتفه جراء إصابته برصاصة أصابت رأسه خلال لعبة «الروليت الروسي» التي عادة ما تتم باستخدام مسدس من نوع الطاحونة. العملية تمت على مرأى من الحضور في منزل صديق له جاء الشاب لتهنئته بالتحريج.

من أبشع الجرائم المنظورة حاليا أمام محكمة الجنايات الكبرى جريمة قتل امرأة لابنتها وحماتها. حضرت الحماة إلى شقة المتهمه الواقعة فوق شقتها وجلست مع المتهمه بغرفة نومها. وعلى الفور قامت بالهجوم على المغدورة وأسقطتها على الأرض. وجلست على ظهر المغدورة وخنقتها مستخدمة «بريش الشطافة».

وكانت ابنة المتهمه 4 سنوات تبكي وهي تشاهد بشاعة الجرم الذي ارتكبته والدتها المتهمه بحق جدتها فقامت بقتل ابنتها حتى لا تفشي السر، ثم قامت بتقطيع الجثتين وحرقهما في مدفأة تعمل بالحطب.

الكرك شهدت جريمة غريبة، فقد حدثت عند باب قاض في محكمة الكرك الشرعية. اقترب الشاب ع. ط. 26 من عدد من أقاربه الذين كانوا يهيمون بدخول مكتب القاضي الشرعي لإتمام زواج ابنة عمه، 16 عاما، ووسط زهو القاضي والحضور، استل خنجرا كان يخفيه تحت ملبسه، وطعن العروس خمس طعنات قاتلة. لم يكف الشاب بقتل الفتاة يوم زواجها، فحاول البحث عن شقيقتها الكبرى التي تكبرها بعامين لقتلها لكنها كانت قد لاذت بالفرار واختبأت.



خلال عقد من الزمن، وقعت جرائم قتل عديدة راوحت بين الأقسى والأبشع، وأحيانا الأغرأب أو الأسهل من حيث التنفيذ. ولكن سهولة التنفيذ بالنسبة للمجرم قد لا تكون كذلك بالنسبة لرجال الأمن.

بلال وسوزان، زوجان دخلا تاريخ الجريمة من أبشع أبوابه. فخلال ثلاث سنوات فقط، أقدمتا على ارتكاب 11 جريمة أسفرت عن مقتل 12 ضحية بينهما طفل عمره 6 أشهر. كما كانت من بين ضحاياهم لينا، أم لطفل صغير كان نائما عند قتلها.

بعد 3 سنوات من ارتكابهما للجرائم، أحضرهما الإنتربول الدولي من بني غازي - ليبيا العام 1999، بعد أن فراقا البلاد، وتم تسليمهما إلى الأجهزة الأمنية العام 1999 ليفتح معهما 11 ملفا لجرائم قتل كانت قيدت ضد مجهول. نفذ حكم الإعدام شنقا لبلال قبل خمس سنوات، وتوفيت سوزان بالسكتة القلبية وهي تقضي عقوبتها في السجن.

بلال وسوزان زوجان تعاونتا على الشر، ولكن ذلك لم يكن حال زوجة في بلدة الصفاوي قررت الانتقام من زوجها الذي اعتاد على ضربها وتهديدها بالزواج من أخرى. الجريمة التي حدثت العام 1996، ارتكبتها

قانون العقوبات لم يعدل منذ الستينيات

السطوة تفرض إسقاط الحق الشخصي عن الجاني

محمد شما

بقضايا الأسرة والحقوق.

القانون، ووجدنا أنها في مجملها ضعيفة وخفيفة، وبخاصة فيما يتعلق بالحبس والغرامة.

وكان «المجلس» قد اجتمع بداية الشهر الجاري مع وزير العدل أيمن عودة الذي رحب بالاقترحات، قائلا إن لدى وزارة العدل شعورا بضرورة التعديل، لأن آخر تعديل أدخل في ستينيات القرن الماضي.

وشكل وزير العدل لجنة خاصة لمراجعة القانون وتحديد في بنود العقوبات، وقدم المجلس الوطني مذكرة تفسيرية تشرح كل مادة من مواد القانون ومدى تأثيرها على التطبيق العملي في الجرائم الجنسية الواقعة على الطفل، الأنتى والسيدات، بالإضافة إلى الذكور، فيما لو كانت الأفعال قد طالت الجسد وأثرت عليهم صحيا.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، أسس قبل أربعة أشهر مكتب الدعم الفني للتواصل مع مجلسي الأعيان والنواب، وواحدة من إنجازاته، وفق المحامية الظاهر، تبني مجلس الأعيان فكرة إنشاء لجنة الأسرة، وهناك خطوات لإنشاء لجنة أخرى في مجلس النواب، من شأنها المساعدة على مناقشة كل ما يتعلق

المجتمع مال للطغيان، وإلى تحميل الأنتى كامل المسؤولية عما يمكن أن تتعرض له من اعتداءات

«لاحظنا في القانون أن إسقاط الحق الشخصي عن الأطفال المعتدى عليهم جنسيا، أصبح السمة السائدة في الحوادث التي عادة ما يكون أولياء الأمور طرفا فيها، فيما تظهر السطوة العشائرية لتسقط الحق الشخصي ما يفضى العقوبة إلى حدها الأدنى.» تقول الظاهر.

وأضافت أن المجلس قام بدراسة قانون العقوبات وتحليله «وقفنا على النصوص القانونية، حللناها، ووقفنا على تأثيراتها وكانت الاقتراحات رفع الحد الأدنى من العقوبة وعدم الأخذ بأي سبب مخفف تقديري في أي نوع من أنواع جرائم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية».

داخل المجلس، تنشط لجنة استشارية للتشريعات أو ما يسمى الفريق الوطني للتشريعات في المجلس الوطني، وهي التي ساهمت في صياغة وثيقة التعديلات المقترحة كاملة على قانون العقوبات، سواء ما اعتمد منها على الأحكام القضائية أو التحليل.

وتضم اللجنة الاستشارية جهات صاحبة علاقة مثل وزارة العدل، وديوان التشريع والرأي، ومؤسسات المجتمع المدني والأمن العام، وهي في معظمها لم تقدم في السنوات الماضية أي مقترح لتعديل قانون العقوبات الذي حمله ناشطون الانتقاد كونه «يتحطم على أبواب العشائرية»، لتخرج الضحية مستلبة مرتين الأولى من الجاني والثانية من قانون لم يحفظ حقاها.

المحامية والوزيرة السابقة، أسمى خضر،

ترى أن هناك قصورا واضحا في قانون العقوبات، مطالبة بحزم عند تطبيق القانون «لا بد من حماية فعالة لحقوق كل امرأة من إمكانية ان تتعرض للعنف أو الاعتداء، وكذلك حمايتها من إمكانية ان يساء إليها لأنها كانت ضحية».

خضر، تدعو كافة الأطياف القانونية والحقوقية إلى طاولة نقاش لصياغة القوانين والعمل على نشر الوعي القانوني بين المواطنين. تقول: «المجتمع مال للطغيان، وإلى تحميل الأنتى كامل المسؤولية عما يمكن أن تتعرض له من اعتداءات، وتفطن في إقصائها عن فرص العدالة القانونية».

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم 27 لسنة 2001. وأحدى مهامه هي إعداد ومراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة، من خلال توجيه الأبحاث والبرامج العلمية نحو الأولويات الوطنية والترويج لها. تترأس الملكة رانيا العبد الله مجلس الأمناء الذي يمثل أعضاؤه الوزارات الرئيسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، المعنية بشؤون الأسرة.

حازم نسبية: سياسة أقل، دبلوماسية أكثر

محمود الريماوي

مخيم الشاطئ في قطاع غزة إلى الأردن وقد تنبه شخصياً للأمر وكان وزيراً ودعا الحكومة لإحباط هذا المخطط وهو ما تم حينها).

يرى أن الخلافات بين فتح، وحماس تستعيد ذلك الخلاف القديم بين النشاشيبي، والحسيني. وأن من المهم تمكين الناس من الصمود. رئاسته لمندى بيت المقدس في عمان، تحمل هذه الرسالة بتقديم أشكال مختلفة من المعونات، لا الاقتصار على تنظيم الندوات والملتقيات مع أهمية ذلك في تبصير الأجيال الجديدة بمكانة القدس وعروبته.

يقر بتراجع مكانة القضية الفلسطينية في العالم العربي، ويرى ذلك مؤشراً بالغ السلبية، ويدعو للاستفادة من أداء الصهاينة بتحريم كل أشكال الاقتتال وشق الصفوف، وإقامة حياة ديمقراطية، والتحرك على الساحة الأميركية.

يتفاعل بالمناسبة بالمرشح الديمقراطي باراك أوباما، ويرى فيه نموذجاً لجيل جديد من الساسة الأميركيين، ورغم حداثة سنه وتجربته، فإن نسبية يراه متفهماً للقضية الفلسطينية (من أصدقائه الأستاذ رشيد الخالدي)، أما مخاطبته للأبيك بما تمت مخاطبته بها، فهي من مألوف الحملات الانتخابية. والمهم في نظره هو المنظور العام لهذا المرشح القابل للحوار والرفض لعسكرة السياسة الخارجية.

أما أميركا الجمهوريين، فيراها تتبع سياسة عمياء مدمرة تلحق الضرر بأميركا نفسها، وفي رأيه أنه كان يمكن تفادي الحرب على العراق وحتى الحملة على أفغانستان، والاستعاضة عن ذلك بجهد استخباري للرد على تحدي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بينما كان يمكن الحوار مع صدام حسين الذي عرض آنذاك كل أشكال التنازلات. وفي قناعته أنه كان هناك تأثير صهيوني على دائرة صنع القرار في واشنطن.

يتحدث حازم نسبية في السياسة بعيداً عن أي نشاط سياسي له. وفي مقابلة نشرت معه قبل أشهر في مجلة أفكار، ذكر أن السياسة لم تعد تشغله. وقد غلبت على حياته المهنية صفة الدبلوماسي والأكاديمي بأكثر من صفته السياسية (عمل سفيراً في مصر، وتركيا، وإيطاليا، والنمسا، وسويسرا، قبل أن يمثل الأردن في الأمم المتحدة). عاش أجواء سياسية في بواكير حياته جعلت منه عضواً في حركة القوميين العرب أثناء دراسته في الجامعة الأميركية ببيروت كحال كثرة من السياسيين الأردنيين، ثم عضواً في حزب البعث في مرحلة تأسيسه في القدس، وكان قريباً من عبدالله الريماوي آنذاك.. لم يدخل في مساجلات ومنازعات مع أي فريق حزبي أو سياسي. ولم يكن قريباً من مخاض استئناف التحول الديمقراطي في الثمانينيات (في كتابه تاريخ الأردن السياسي المعاصر بين عامي 1952 و1967) الصادر في العام 1990 يعتبر أن الفترة التي يعطيها كتابه اتسمت جميعها بـ«المرونة والحركة، والانفتاح»، دونما إشارة إلى مرحلة الأحكام العرفية وأوامر الدفاع، بل مع تفضيل تلك الحقبة على الحياة التي سادت في أنظمة ديمقراطية وشهدت تداولاً للسلطة على أيدي أحزاب. علماً بأن المؤلف يذكر في مقدمته للكتاب أن «الأردن شأنه شأن غيره من سائر بلدان العالم أخطاء كثيرة وإنجازات كبيرة». يذكر أن الكتاب يتضمن فصلاً مهماً عن الهدنة.

لحازم نسبية مؤلفات أخرى منها: فلسفة القومية العربية باللغة الإنجليزية. وفلسطين والأمم المتحدة بالإنجليزية. نحن والعالم. وترجم إلى الإنجليزية كتاباً للزعيم المغربي علال الفاسي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، وكتاب للباحث اللبناني صبحي محمصاني بعنوان «فلسفة التشريع في الإسلام». يعكف حالياً على كتابة سيرة سياسية ذاتية ويمارس أنشطة رياضية في نادي السيارات الملكي، بعدما ترك تدخين الغليون منذ ستة عشر عاماً. أما الأصدقاء المجايلون فيستفقدون حازم نسبية و«الشطر الأكبر منهم انتقل إلى الرفيق الأعلى»، يقول ذلك بشيء من الأسى والخفر..

حازم نسبية، سليل أسرة مقدسية عريقة، وتحفظ بيت المقدس بموقع القلب في شخصيته. فقد أمضى فيها شبابه الأول، وشهد فيها وقوع نكبة العام 1948، وكان في تلك الأثناء نائباً لمدير الإذاعة، وكانت آخر نشاطاته يوم الخامس عشر من أيار.

عرف وما زال باعتداله وأكاديميته. كان والده زكي نسبية من أعيان القدس وعضواً منتخبا في بلديتها، وقد لعب الأب دوراً توفيقياً بين القوى السياسية آنذاك وعلى الأخص بين حزب الدفاع (النشاشيبي)، والمجلسيين بقيادة الحاج أمين الحسيني.

ذلك أثر في شخصية الفتى حازم حينذاك، كما أثرت فيه التطورات اللاحقة، حينما رفض الحاج أمين موقف «الحياد» الذي كان يلتزم به الأب، فحاض الحاج أمين حملة لترشيح عضو في المجلس البلدي بدلاً من زكي نسبية، وهو ما تم بنجاح وبفارق خمسين صوتاً.

يقر حازم نسبية (86 عاماً)، بأن هوى الأب، والابن تحول بعدئذ إلى حزب الدفاع، الذي كان منتشراً في المدن، مقابل نفوذ الحاج أمين في مناطق الريف.

يجادل حازم نسبية بأن سياسية الحاج أمين كانت وطنية، لكنها لم تكن بعيدة النظر. وبخاصة لجهة رفضها لكل المشاريع السياسية المطروحة. بينما كان حزب الشعب أنضج سياسياً، وإن لم يتمكن هذا الحزب من تعبئة الناس لقبول قرار التقسيم مثلاً.

يحتاج حازم نسبية الفكرة الشائعة حول أن الاستيلاء على فلسطين كان مقدرًا ومقررًا حتى لو قبل العرب به. ينفي وجهة هذه الفكرة دون أن يقلل من اندفاع الأطماع الصهيونية، يدلل على ذلك بأن قرار التقسيم كان يقضي بنشر قوات دولية لعشر سنوات وبخاصة في القدس، وأن مجرى الأحداث ربما كان تغير مع إعلان دولة عربية إلى جانب الدولة اليهودية، قبل أكثر من ستين عاماً.

رافق حازم نسبية، تطورات القضية الفلسطينية، وقيام وحدة الضفتين التي عمل إثرها مديراً للمطبوعات في القدس، ويفخر بأنه لم يكن يجرب شيئاً مما تنشره صحف الدفاع وفلسطين. في العام 1954 كان رئيساً للوفد الأردني في لجنة الهدنة الأردنية - الإسرائيلية المشتركة. ثم تولى بعدئذ وتباعاً مناصب رفيعة في الحكومة الأردنية، وعرف بصداقته الوثيقة مع المرحوم وصفي التل، فكان وزيراً في العام 1962 في أول حكومة يشكلها التل. وساهم في التحضيرات للإعلان عن نشوء منظمة التحرير في القدس في العام 1964 وهو أول من قدم الشقيري للراحل الملك الحسين، وكان الشقيري حينها موظفاً حكومياً في السعودية ثم مندوباً لها في الأمم المتحدة.

لا يبدو متفائلاً على المدى القريب بإحراز تسوية، فما يريده الإسرائيليون برأيه هو تصفية القضية عبر كتونات يطلق عليها دولة فلسطينية. ويرى ضرورة الاحتفاظ بمنظمة التحرير كمرجعية وهيئة سياسية عليا، وهو أمر يتقدم في رأيه على الاحتفاظ بالسلطة التي باتت هيكلاً خاوياً.

تمثل القدس وأكناف القدس، جرحاً لا يسع حازم نسبية لإخفائه. لقد تضخمت عمليات التهويد وتغيير المعالم، لكنه يرى في بقاء خمسة ملايين فلسطيني على أرضهم التاريخية فشلاً للمشروع الإسرائيلي (يشير إلى محاولة موشي دايان في العام 1968 تهجير نحو سبعين ألفاً من أبناء



أردني

بورتريه

عبد المجيد الذنبيات:

هل هو محمد نجيب الإخوان!



خالد أبو الخير

أنجب منها ثلاثة أبناء أكبرهم محمد. صار نائباً للشعبة ذاتها في العام 1968، وانتظم في العمل الفدائي في معسكرات تدريب الشيوخ تحت لافتة حركة فتح في منطقة العالوك. لكن قيادة الجماعة رأت أن من المصلحة أن يترك المعسكرات ويعود إلى الكرك لإكمال دوره في الدعوة والتنظيم.

مفصل مهم طرأ على مسيرته في العام 1972 فقد ترشح الشاب المتحمس للتغيير، لمنصب رئيس البلدية في مواجهة الباشا دليون المجالي الذي اعتاد أن يفوز بها بالتركية لأربعين عاماً، وأصر على خوض الانتخابات بغض النظر عن النتيجة، رغبة منه في كسر الكثير مما جرى عليه العرف والعادة.

في الليلة السابقة للاقتراع زاره عدد كبير من وجوه الكرك على رأسهم الباشا المجالي الذي كان حضوره لبيت أحد الناس مدعاة للاستغراب، فهو من «يؤتى إليه ولا يأتي إلى بيت أحد». «وأقسمت الجاهة أن لا تشرب القهوة أو الماء إلا بواحد من اثنين: إما أن أنضم لكتلة الباشا مكان أحد أعضائها وأصير نائباً للرئيس أو انسحب لوجه الله ووجه الجاهة الكريمة، فاخترت الانسحاب». يستذكر الذنبيات.

وجد الراديكالي حامل لواء التغيير، أن اللحظة لم تنضج بعد، فغير تكتيكه في السنة التالية، مع ما في ذلك من تحول من الراديكالية إلى الواقعية السياسية، فقد رشح وزملاؤه شيخ عشيرة لمنصب رئيس البلدية هو المرحوم حمدي الحباشنة.. وفاز بها. ويسترجع قائلاً بفخر «لقد كسرنا التابوا!». في أعقاب الفوز الإسلامي في انتخابات 1989 بـ 22 نائباً من أصل 26 مرشحاً دخل خمسة وزراء من الجماعة في الحكومة التي شكلها مضر بردان، كان مفترضاً أن يكون أحدهم لولا أنه دخل و في تنافس على حقيبة العدل مع ماجد خليفة نجل المراقب العام للجماعة محمد عبد الرحمن خليفة، فأثر الانسحاب لصالح الأخير.

صار الذنبيات نائباً للمراقب العام العام 1993، وكان له موقف مؤيد للمشاركة في الانتخابات في ظل قانون الصوت الواحد الذي اعترضت عليه الجماعة.

تكرر الجدل بشأن المقاطعة أو المشاركة في انتخابات 1997، وكان صوت الداعين للمقاطعة في مجلس الشورى هو الأقوى. فيما انكفأ صوته وصوت من لفه.

«حين قيمنا قرار المقاطعة بعد مرور أربع سنوات عليها فوجدنا أننا خسرنا كثيراً». يقول الذنبيات.

انتخب العام 1994 مراقباً عاماً ويرى أن انتخابه لهذا المنصب تطور طبيعي، فيما يذهب خصومه للقول إنه «حاز المنصب لأنه من أصول شرق أردنية، وفق العرف أو القانون غير المكتوب داخل الجماعة، ودفعت التناقضات والخلافات الموجودة بين أخوان عمان وصويلح «الصقور والحمام»، والتي لم تكن ظاهرة إلى السطح كما هي الآن، إلى المركز الأول باعتباره شخصية لينة وحيادية وتفتقر للروح القتالية والأهم أنها غير محسوبة على طرف دون الآخر.. إنه أشبه بالرئيس المصري الأول محمد نجيب».

اختير عيناً بعد نكسة انتخابات مجلس النواب الأخيرة، ما فتح عليه عش دبابير الإخوان الذين طالبوه بالاستقالة. لكنه رفض الاستقالة متمسكاً بالعرف السائد داخل الجماعة، فلم يطالب أحد اسحق الفرحان بالاستقالة من «الأعيان» في برلمان 1989 وعبد اللطيف عربيات في برلمان 1993.

ثارت مؤخرًا خلافات بين الذنبيات وأمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي زكي بني ارشيد، ولا يخفي الذنبيات تحفظه على بني ارشيد، «ويرى أن ثمة حدة وغلظة في خطابه وخروج عن الثوابت الإخوانية، ويؤكد على ضرورة محاكمته على شكاوى وردت بشأنه». لكن بني ارشيد رفض التعقيب لـ «السجل» على رأي الذنبيات فيه قائلاً: «هذا الأمر لا مصلحة لي في الخوض فيه». الجماعة في قلبه ولا يرى نفسه إلا داخلها، بحسب ما يقول. غير أن ما يتبقى لم يقل بعد.

◀ بدأ راديكالياً وانتهى واقعياً. ولد عبد المجيد الذنبيات في الجديدة بمحافظة الكرك من عائلة فلاحية.

لم يعرف والديه للذين قضيا واحداً تلو الآخر قبل أن يكمل سنته الأولى، وهما في مدارج الأربعين. نشأ نشأة ريفية قاسية زاد اليتيم من قساوتها، في بيت شقيقته المتزوجة.

التحق الفتى الأسمر ذو الإبتسامة الهادئة والغامضة في آن، بكتاب القرية، وحين افتتحت أول مدرسة فيها العام 1951، خضع لفحص مستوى أهله لدخول الصف الثاني الابتدائي.

يؤكد رفيق طفولة له أنه «كان شخصاً عادياً، لا ميزة له غير اليتيم، لكن أخواله كانوا من الطرابيش» يقصد سوريين، «والمثل الدارج آنذاك: اللي أخواله من الطرابيش.. محظوظ».

التحول الجديد في حياته بدأ حين انتقل إلى العاصمة وأقام في منزل شقيقه في جبل النظيف لدراسة الأول ثانوي في مدرسة رغدان.

لم تترك عمان أثراً بالغاً في نفسه نظراً لمحافظة، والمرة الأولى التي أفتحه فيها قريب له بدخول سينما، نام فيها طوال وقت عرض الفيلم.

حين كان يسير في الشوارع استرعى انتباهه متسول مقعد اعتاد أن ينفحه قرشاً كل يوم هي نصف مصروفه الذي يتقاضاه من أخيه، ويشترى بالقرش الآخر شطيرة فلافل.

وكثيراً ما دلف إلى دار الإخوان المسلمين، أول طلوع جبل الحسين حالياً، مستمعاً إلى محاضرة أو لاعباً لكرة التنس.

قفل عائداً إلى الكرك في السنة التي تلت ليكمل دراسته الثانوية في مدرستها، وقدم التوجيهي في العام 1962 وحاز المركز الثالث على مستوى المحافظة.

أهله معدله لبعثة لدراسة التاريخ في تونس، لكن البعثة أعطيت لشخص غيره بقدرة قادر، فتحول لدورة إعداد معلمين وعينه مدير التربية والتعليم داوود المجالي معلماً للغة العربية في مدرسة قريته.

زميله في التدريس مصلح الجوابرة أعاره كتاب «في ظلال القرآن» لسيد قطب، وأذهله أسلوبه ولغته وطريقته المختلفة عن تفاسير أخرى قرأها.

.. ذات نهار قانظ من العام 1964 انطلق والجوابرة إلى الكرك بحثاً عن «الإخواني جمال الحوامدة»، وقد نضجت لديهما فكرة الانضمام إلى الجماعة. «لم يكن في الكرك من أعضاء الجماعة آنذاك سوى ثلاثة صرت رابعهم» يقر الذنبيات. ويضيف: «لما سألت عن السبب قيل لي أن الكثيرين من الكركيين يعتبرون أنفسهم مع الإخوان دون أن ينتظموا في الجماعة، نظراً لانحسار العمل السياسي الحزبي منذ نهاية الخمسينيات، وتصاعد المد الناصري الذي كان يشن حملات شعواء على الإخوان».

انتسب لجماعة دمشق العام 1964 وحاز على شهادة الليسانس في الحقوق. أمضى بضع سنين متدرباً في مكتب المحامي ميخائيل زريقات الذي كان كفيفاً. وكان منظرهما معاً.. وهو يقود أستاذة ذهاباً وإياباً إلى بيته مروراً بالسوق معلماً من معالم المدينة الجنوبية.

تزوج من ابنة عمه في العام 1966، لكن ابنته الوحيدة منها توفت في حادث سير، فتزوج فيما بعد من سيدة أخرى

باعة ومتسوقون في سوق الطيور



خالد أبو الخير

تصطح الطيور والباعة في شارع خلفي مخنوق، بين صفيين من البنايات على امتداد شارع الطلياني في وسط البلد.

حساسين وكناري وحمائم وبيغاوات وغيرها من الطيور تباع في السوق الذي يقام على عجل يوم الجمعة. بعد الصلاة مباشرة.

يشهد الرصيف الأخرس على الصفقات التي تتم في ضوء الشمس، لبيع وشراء شتى الطيور وبعض الحيوانات. بين باعة ومشترين من أبناء الطبقة الفقيرة أو المتوسطة. أما الأثرياء فلهم اهتمامات أخرى تتعدى العصافير وتغريدها. ليس معروفاً متى دجن الإنسان الطيور. أو الأصح حفنة من أنواعها المتعددة، فكثير منها بقيت مخلصاً لوحشيتها، تتمرّد على "الخم" والأقفاص.

من أين تأتي كل هذه الطيور غير المدجنة التي تعرض في السوق: بعضها محلي، من أصول ومنابت مختلفة، وبعضها مستورد. غير أنها جميعاً اصطيدت بواسطة الافخاخ والشراك.

تشتهر في العراق قصة ذات مغزى: تمكن أحد الصيادين من تدجين طير وحشي من طيور الماء، ولاحظ هذا الصياد مستغرباً إن الطير أخذ يطير صوب الهور المجاور ويغيب قليلاً ثم يعود جاراً وراءه سرباً من أبناء جنسه من طيور الماء لتقع فريسة وصياداً سهلاً بيد سيده الصياد. سرّ الصياد بهذا الطير ذي الفائدة العظيمة.

سمع بقصة هذا الطير الغريب أحد حكماء وشيوخ القرية، فعرض على الصياد أن يشتريه مقابل مبلغ مغر. وهكذا كان.

جمع الشيخ الحكيم أهل القرية وذبح الطير أمامهم وسط دهشتهم البالغة، وقال "إن مثل هذا الفعل الدنيء والخيانة الكبرى التي يقوم بها هذا الطائر بجلبه أبناء جنسه للسقوط في شباك الصياد ما يجعله قاتلاً لأبناء جنسه، لا يمكن أن تعالج إلا بهذه الطريقة". وحرم الشيخ الحكيم أكل لحم هذا الطير لئلا ينقل طبع خيانتته لمن يأكله.

ما زالت في السوق طيور تغرد.. وباعة ومتسوقون مع اقتراب شمس اليوم من المغيب.





طموحاتك تتجسد أمامك

نعمل من أجل تجسيد طموحاتك على أرض الواقع من خلال خدمات كابيتال للاستثمارات التالية:

- خدمات الوساطة المالية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية
- تمويل وهيكل الشركات
- إدارة الأموال
- أبحاث ودراسات

Capital Investments
كابيتال للاستثمارات
شركة تابعة لكابيتال بنك

www.capitalinv.jo

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على ٥١٠٠٢٠٠، فرعي ٢٤٩

إقليمي

التصعيد يستمر في الضفة الغربية

"التهدئة" تسود جانبي الحدود في غزة وتكرّس حماس لاعبا إقليميا

عبدالسلام حسن

القدس - بدخول اتفاق التهدئة في قطاع غزة حيز التنفيذ، يوم الخميس الفائت، بدأ شكل جديد من العلاقة بين إسرائيل وحركة حماس، استعاد معها عشرات آلاف الإسرائيليين في المستعمرات المحيطة، أمنهم المفقود، ومن خلاله كُرّست «حماس» نفسها لاعبا رئيسيا قادرا على توفير «البضاعة» في لعبة الاستحقاقات الإقليمية.



القيادي في حركة فتح، قدورة فارس، استغرب أن تلتزم إسرائيل بالتهدئة مع حركة حماس وتواصل تصعيدها في الضفة

ويعيد اتفاق التهدئة الى الازدهان «تفاهات» إسرائيل وحزب الله. فهذه هي المرة الأولى التي تقبل فيها إسرائيل منذ بداية الانتفاضة، الدخول رسمياً في هدنة مع الفلسطينيين كطرف مباشر، عليه التزامات واضحة، بعدما كانت التهدئة في السنوات السابقة تتم من طرف واحد هو الفلسطيني، وتقابل بغطرسة إسرائيلية وإصرار على استمرار العدوان. على الأرض بدأت الخطوات العملية لتنفيذ التهدئة من كلا الجانبين دون أية خروقات تذكر، فقد مضت أيام دون إطلاق صواريخ من قطاع غزة على المستعمرات الإسرائيلية المجاورة، وبالمقابل بدأت إسرائيل بإدخال تدريجي للمواد الأساسية من مواد غذائية ووقود وغيرها.

تنص التهدئة على إلوقف المتبادل لكافة الأعمال العسكرية بدءاً من صباح الخميس الفائت 19 حزيران الجاري، على ان يتم فتح المعابر بشكل جزئي خلال الساعات التالية التي تلي دخول التهدئة حيز التنفيذ. حركة حماس، وعلى لسان القيادي، إسماعيل رضوان، قالت إنها رأت «بدايات مشجعة في التزام العدو الصهيوني بالتهدئة». وتوقعت استمرار العدو بها، ذلك لأنها تلمي ضرورة وحاجة له بعدما فشلت سياسة المحارق والإرهاب والحصار لشعبنا وبعد أن فقد الأمن في المستعمرات بسبب إطلاق الصواريخ والهجمات المتواصلة».

إسرائيلياً، وجدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أيهود أولمرت الغارق في أزماته الداخلية، في التهدئة بديلاً عن هجوم عسكري، على قطاع غزة، ظل حتى اللحظة الأخيرة الخيار الأوفر حظاً لمواجهة استمرار سقوط الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع.

وقد تحول موضوع التهدئة عنواناً للمزايدة في الساحة السياسية الإسرائيلية، يسعى كل طرف من خلاله الى تعزيز موقعه واستخدامه كورقة انتخابية، لكن وزير الأمن أيهود باراك الذي وجه انتقادات حادة على «الطريقة المتعجلة» في اتخاذ قرار الحرب الأخيرة على لبنان، فضل التوصل الى تهدئة على الخروج بعملية عسكرية غير مضمونة النتائج على قطاع غزة.

وقال باراك في اجتماع لحزب العمل إنه كان بالإمكان الوصول الى التهدئة في وقت مبكر، لولا أن الحكومة تتصرف في ظل انتخابات تمهيدية لحزب كاديما.

وللمفارقة، فإن التهدئة تشمل فقط قطاع غزة حيث تسيطر حركة حماس «العدو اللدود»، وتستثني الضفة الغربية، حيث السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس تخوض مفاوضات سلمية مع إسرائيل على أمل الوصول الى تسوية سياسية. وبموجب الاتفاق تستمر التهدئة مدة ستة شهور، تعمل مصر بعدها مع الأطراف المعنية على نقلها الى الضفة الغربية.

القيادي في حركة فتح، قدورة فارس، استغرب أن تلتزم إسرائيل بالتهدئة مع حركة حماس وتواصل تصعيدها في الضفة الغربية، واعتبر ان التصعيد في الضفة له دلالات استراتيجية أبعده، وجدت تعبيراتها في مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني وحملة الاعتقال والجرائم اليومية.

وقال إن هذا الأمر يدل على أن إسرائيل غير جادة في عملية السلام وأن ما تفعله هو إدارة الصراع لا البحث عن حلول وتسويات، و«أرجو ان يستوقف هذا الأمر الأخوة في حماس».

ناطق باسم حماس (إسماعيل رضوان...) قال إن التهدئة جاءت بتوافق فلسطيني وهي ليست موقفاً لحماس وحدها، وقد قبل الجميع بها للتخفيف عن شعبنا وكسر الحصار ووقف العدوان وفتح المعابر. وأكد الناطق «على حق المقاومة في الرد في الضفة الغربية ما دامت الضفة غير مشمولة بالتهدئة، وقال إن يدها طليقة في الضفة للدفاع عن نفسها وعن شعبنا، والعدو يتحمل النتائج المترتبة على تصعيده».

أسئلة الريح والخسارة طغت منذ اللحظة الأولى على الجدل الدائر في إسرائيل، وهناك من اعتبرها اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بأن حركة حماس لاعب أساسي وشرعي في السياسة الفلسطينية والإقليمية.

أظهر استطلاع لصحيفة «يديعوت» أن أغلبية في الحكومة من 16 وزيراً أيديوا التهدئة، فيما عارضها ثمانية وزراء من أبرزهم وزير المواصلات، شأؤول موفاز، الطامح الى خلافة أيهود أولمرت في رئاسة كاديما وبالتالي رئاسة الحكومة.

وذهب موفاز الذي شغل في السابق منصب وزير الدفاع ورئيس الأركان الى اعتبار التهدئة «اتفاق استسلام» كامل لإسرائيل أمام حماس. وقال إن الطريقة التي عالج فيها باراك المسائل الأمنية «قضمت بشكل كامل قدرة الردع لإسرائيل».

وقالت صحيفة «يديعوت» إن اتفاق التهدئة من شأنه أن يمسه بمساعي إسرائيل لاقتناع الأسرة الدولية بأن حماس هي منظمة غير شرعية يجب عدم الحديث معها. فالتخوف الأساسي هو أن الدول التي أعلنت في الماضي تأييدها للحوار مع حماس ستستخدم التهدئة مبرراً لاتخاذ خطوات عملية على هذا الصعيد. أما نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، حاييم رامون، فقد اعتبرها انتصاراً آخر للمد الإسلامي الأصولي، بعد الانتصار الذي حققه في لبنان.

وفي محاولة لتبديد هذه المخاوف رد مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية لشؤون الإعلام،



تحاول الحكومة

الإسرائيلية أن تجد في اتفاق التهدئة نقاطاً تسجلها لصالحها في مواجهة جمهورها

ومن المآخذ الإسرائيلية على اتفاق التهدئة هو تأجيل بحث قضية الأسير شاليت الى مرحلة لاحقة، بعدما كانت إسرائيل أدرجها ضمن الاتفاق وهو ما أصرت حركة حماس على رفضه مشترطاً أن تقدم إسرائيل الاستحقاق المطلوب مقابل الافراج عنه.

لكن الوسيط المصري تدخل ونجح في ايجاد الصيغة التي تعطي للقيادة السياسية في إسرائيل الإنجاز اللازم. فقد أقتنعوا حركة حماس بالبدء في مفاوضات مكثفة في القاهرة بعد أسبوع من بدء التهدئة. أما إسرائيل، فتحاول ربط فتح معبر رفح بالتقدم في ملف الجندي الأسير.

وتحتاج القيادة السياسية في إسرائيل، الى عرض انجاز سريع في موضوع شاليت لأسباب إسرائيلية داخلية، لا سيما في ضوء التحرك الذي لجأ إليه والدا الجندي الأسير ولجوءها الى المحكمة العليا للاستحسان على تنفيذ التهدئة.

ووجه والدا شاليت رسالة الى رئيس الحكومة ووزير الأمن ووزيرة الخارجية، اتهمتا فيها الحكومة بأنها ضللت العائلة وطالبا بإيضاحات. وجاء في الرسالة: «الامتناع عن ادراج تحرير جلعاد شاليت في اتفاق التهدئة يشكل خرقاً فظاً من قادة الدولة لكل التعهدات التي قطعوها. واعتبرا أن «موقف دولة إسرائيل يعرض حياة نجلهما للخطر».

وبالمقابل تحاول الحكومة الإسرائيلية أن تجد في اتفاق التهدئة نقاطاً تسجلها لصالحها في مواجهة جمهورها، وفي المقدمة توفير الهدوء لسكان المستوطنات المحيطة بالقطاع بعدما فشلت كل وسائلها العسكرية في تأمين ذلك، في ظل استمرار سقوط الصواريخ عليها.

واظهر استطلاع للرأي أعده

مركز داحف لصالح صحيفة «يديعوت» ان 56 بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون التهدئة، فيما استبعد 64 بالمئة ان يصمد اتفاق التهدئة. ورأى 78 بالمئة انه كان يتوجب ربط التهدئة بتحرير الجندي شاليت.

ورأت اوساط إسرائيلية في قبول حماس التهدئة سابقة في موضوع وقف «الارهاب» وهو أحد ثلاثة شروط مطلوبة من حماس ليتم قبولها من قبل المجتمع الدولي. وإذا ما قبلت المنظمة أيضاً باقي الشروط (الاعتراف بإسرائيل وتبني الاتفاقات السابقة للسلطة مع إسرائيل)، فإنها ستصبح شريكاً شرعياً.

وقالت صحيفة «هارتس» في افتتاحيتها الخميس الماضي إن «وقف النار المبارك الذي سيبدأ هذا الصباح يمكنه أن ينجح ويجب اعطاؤه فرصة حقيقية بدل البحث عن مساوئه.. لا يغير في الأمر شيئاً من كسب ومن خسر بالنقاط، والأهم الحفاظ على التهدئة، احترامها، وتعزيزها.

وأبدى المعارضون لاتفاق التهدئة مخاوف كبيرة من أن تستغل حركة حماس والفصائل اتفاق التهدئة للتزود بالسلاح وتعزيز قوتها استعداداً لجولة مواجهة مقبلة. ومن أجل ذلك سعت تل أبيب للحصول على تعهد مصري في موضوع مكافحة عمليات التهريب، لعرضه على الجمهور الإسرائيلي كأحد الإنجازات المركزية في الاتفاق.

وبالمقابل قال وزير شؤون البيئة جددعون عزرا إنه «يجب اعطاء هذا الأمر فرصة. لصالح السكان ومن أجل تطبيع الوضع على الأرض». الكاتب الإسرائيلي الشهير أ. ب. يهوشع رأى في مقال نشره في صحيفة «يديعوت»: إن كل من خشي وعن حق من «العملية الكبيرة» في غزة ملزم بحشد كل طاقاته من أجل ترسيخ وتعميق وقف اطلاق النار وتحويله الى تهدئة طويلة المدى قادرة على الانخراط مع الأيام في اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية».

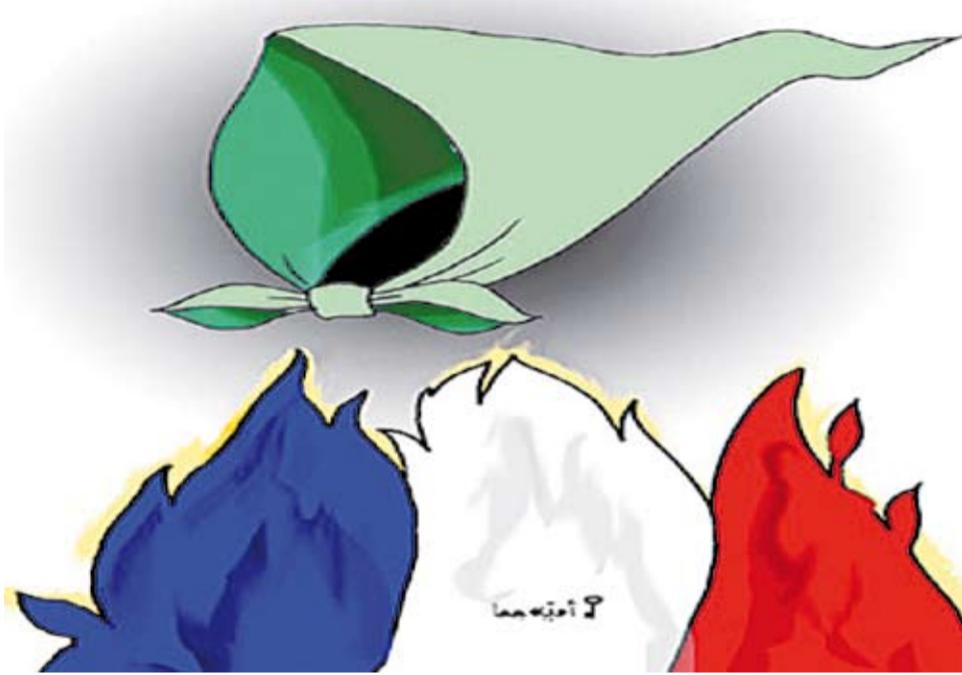
فلسطينياً، وجد الكثيرون في اتفاق التهدئة بارقة أمل للبدء في حوار حقيقي ينهي حالة الانقسام ويقود الى مصالحة وطنية. فإذا كان الاتفاق ممكناً مع «الأعداء» فلماذا لا يكون ممكناً مع الأشقاء؟.

ينص الاتفاق أن تستضيف مصر في الأسبوع التالي للتهدئة لقاء يضم السلطة الفلسطينية وحركة حماس والجانب الأوروبي من أجل مناقشة آليات فتح معبر رفح. يقول القيادي في حماس إسماعيل رضوان : نحن جاهزون لأي حوار يوحد الصف، وهذا موقفنا على الدوام. ونحن منذ البداية رحبنا بدعوات الحوار وبذلنا كل جهد لانجاحه وواقفنا الحملات الإعلامية وعندما جاء وفد حركة فتح عملنا على تيسير مهمته، لكن الرئيس عباس لم يقم لغاية الآن بتحريك عملي نحو الحوار».

أما فارس فاعتبر أن الانقسام يقود جميع الأطراف على الساحة الفلسطينية المؤيد لعملية السلام والرافض لها الى طريق مسدود. حماس كغيرها من الفصائل انطلقت من أجل الحرية والاستقلال وليس من أجل رفع حاجز او فتح معبر. على الجميع أن يتحاور ويتفق على ترتيب الأولويات والبرامج وأدوات المقاومة وأشكالها.



تقديس العذرية يعزل مسلمي فرنسا عن محيطهم العلماني



يكون، تحديداً، للقانون. وأضافوا: "إن عذرية المرأة ليست شرطاً أساسياً لشخصيتها، ولا هي أساس للرجل أيضاً".
وزيرة العدل الفرنسية رشيدة داتي، دافعت عن القرار في البداية، على أساس أن طلب الإلغاء جاء من الطرفين. ولكنها، بعد مواجهة انتقادات من جميع الأطراف، طلبت من المدعي العام استئناف الحكم الأصلي، ما أفضى إلى قرار الاستئناف.

الحكم شكل صدمة لفرنسا وأثار مخاوف من أن القيم العلمانية التي ينظر إليها الفرنسيون بإجلال، أخذت تنحسر لصالح تقاليد دينية خاصة بجاليات مسلمة أخذت في النمو، وإليها ينتمي عدد من الوزراء في الحكومة. ويقدر بأن هنالك نحو 5 ملايين مسلم يعيشون في فرنسا من أصل 64 مليوناً هم مجموع سكانها، أي أنها الجالية المسلمة الأكبر في فرنسا وفي أوروبا الغربية. في استطلاع للرأي في 6/5 نشرت نتائجه صحيفة لو فيغارو اليومية، جاء أن 73% من الفرنسيين الذين استطلعت آراؤهم، شعروا "بالصدمة" من الحكم الأصلي. جاكولين كوساتا لاسكو، الخبيرة الفرنسية في شؤون العلمانية تقول إنه "في بلد ديمقراطي وعلماني، لا يمكن أن تعتبر العذرية مؤهلاً أساسياً للزواج". وانطلاقاً من مبادئ العلمانية وفصل الدين عن الدولة، أقرت فرنسا عام 2004 قانوناً يحظر ارتداء الحجاب الإسلامي وغير ذلك من رموز دينية ظاهرة في الصفوف الدراسية، وهي خطوة أحدثت ضجيجاً واسعاً في العالم الإسلامي.

وعلى أي حال فإن وجهة النظر العلمانية تجد لها أنصاراً بين ممثلي الإسلام الرسمي في فرنسا. فردا على قرار إلغاء الزواج، قال إمام مسجد باريس دلييل بوبكر "اليوم، لا يستطيع النظام القضائي لدولة متقدمة التمسك بهذه التقاليد الوحشية الخالية تماماً من الإنسانية بحق الشابة". ومصل غير، عبّر بوبكر، وهو معتدل، عن خشيته من أن يسعى الأصوليون الإسلاميون إلى البحث عن مكاسب

جني سي*

صرخة الاحتجاج الأخيرة ضد تقديس فكرة العذرية انطلقت من فرنسا، حين ألغت محكمة أولية فرنسية زواجا بين شخصين مسلمين هما مواطنان فرنسيان، لأن العروس لم تفصح عن عدم عذريتها. وقد استقطبت المعركة مناصري حقوق المرأة، وسياسيين من كل التوجهات، ووزيرة العدل الفرنسية، وحتى البرلمان الأوروبي، فقضت محكمة استئناف، يوم الجمعة الماضي، بتعطيل قرار المحكمة حتى تستمع إلى مزيد من الآراء حول القضية.

في الأول من نيسان/ أبريل 2008، قضت محكمة ليل (شمال فرنسا) الابتدائية، بإلغاء زواج، لأن الزوجة أخفت عن زوجها حقيقة أنها لم تكن عذراء، وهو ما اكتشفه الزوج ليلة زفافه. والدا العريس، وهما مهاجران من شمال إفريقيا، كانا ينتظران في الخارج لكي يسعما الأخبار الطيبة. وفي الساعة الرابعة صباحاً، خرج العريس لرؤيتهم، وأبلغهما أنه لم يكن هناك دم. فأعاد والد العريس العروس إلى والديها، وأبلغهم أن شرف عائلته قد دُنس. وبعد أسبوعين، بدأ الزوج إجراءات إلغاء الزواج.

ينحدر العروسان من "أسرتين مسلمتين معتدلتين"، بحسب محامي العريس، الذي أكد أن الحكم لم يكن قائماً على أي أسس دينية، بل على مادة في القانون المدني الفرنسي، تنص على أن من الممكن إلغاء الزواج بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما، إذا لم يفصح أحدهما أو كلاهما عن "صفات أساسية" فيهما.

بمعالجته القضية بوصفه قضية إخلال بعقد، جوبه الحكم بالشجب بانتقادات اعتبر أن الحكم يقوّض تقدماً أحرز على مدى عقود كاملة، في مجال حقوق المرأة. وقال المنتقدون إن المحكمة نزلت بالزواج إلى مستوى معاملة تجارية يتم خلالها رفض المرأة من جانب زوج يزعم بأنه اكتشف عيوباً خفية فيها.

الاعتراضات جاءت من معظم الأطراف التي تعتبر أن الهوس بعذرية المرأة نوع من التمييز الجنسي، وأنه بذيء ويمثل نوعاً من النفاق. في البلدان المسلمة، وفي معظم البلدان الغربية حيث استقرت جاليات مسلمة كبيرة من المهاجرين، تزدهر تجارة العمليات التجميلية "لترميم" الغشاء شبه المقدس.

يقول المنتقدون ان المحكمة نزلت بالزواج الى مستوى معاملة تجارية

وفي عرض نادر للاتفاق، جمعت القضية بين الحزب الفرنسي الحاكم والحزب الاشتراكي المعارض، حيث انتقد كلاهما حكم المحكمة الأصلي، قائلين إنه أعطى وزناً كبيراً للحساسيات الدينية للزوجين.

وأرسل نحو 150 عضواً في البرلمان الأوروبي، أي ما يقارب خمس الأعضاء، من دول أعضاء في الاتحاد وجماعات سياسية مختلفة عريضة إلى وزيرة العدل الفرنسية يشجبون فيها قرار الإلغاء. جاء فيها إن "هذه سابقة خطيرة لا تروق إلا للأصوليين الذين يخوضون معركة عفا عليها الزمن، في حين أن القول الفصل ضد هذا التعصب يجب أن

Take Me There

إبدأ الذكريات

انضموا إلى عائلة Talab Bay تالابي التي تقضي اليوم أوقاتها في أجمل منتجعات الأردن وخليج العقبة

أحد مشاريع شركة الاردن لتطوير المشاريع السياحية
تلفون: +962 6 510 0700 +962 7 9088 1234 www.talabay.jo

في بلد ديمقراطي وعلماني لا يمكن أن تعتبر العذرية مؤهلاً أساسياً للزواج

من قرار محكمة ليل "مثملاً فعلوا مع قضية الحجاب. الذي يتخذه الأصوليون راية لهم".

هذا النقاش يُذكر بالجدل الذي دار العام الماضي بعد أن أصدرت سعاد صالح، العالمة الجلييلة، العميدة السابقة لكلية الدراسات الإسلامية في جامعة الأزهر فتوى تحلل العمليات الجراحية التي ترمم غشاء البكارة عند السيدات اللواتي يفقدن عذريتهن قبل الزواج، وأن من يجري هذه العمليات غير ملزمات بالإفصاح عن هذا الأمر لأزواج المستقبل. وقد أيد العديد من العلماء المعروفين في العالم الإسلامي هذه الفتوى على أساس أن الإسلام لم يفرق بين رجل وامرأة؛ فليس من المنطقي الاعتقاد بأن الله وضع علامة لتشير إلى عذرية المرأة ولم يضع علامة مشابهة تشير إلى عذرية الرجل. وقد أثارت الفتوى جدلاً واسعاً في أوساط الأزهر وفي المجتمع المصري عموماً، حيث لا تزال ترتكب جرائم باسم الشرف. الشيخ خالد الجندي، وهو من علماء الأزهر وعضو المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية، صرح لصحيفة ديلي ستار المصرية، بأنه يوافق على الفتوى، وقال: "لا يعبر الإسلام بالألمشاعر الجهلة من الناس، تماماً مثلما أن القانون لا يحمي المغفلين".

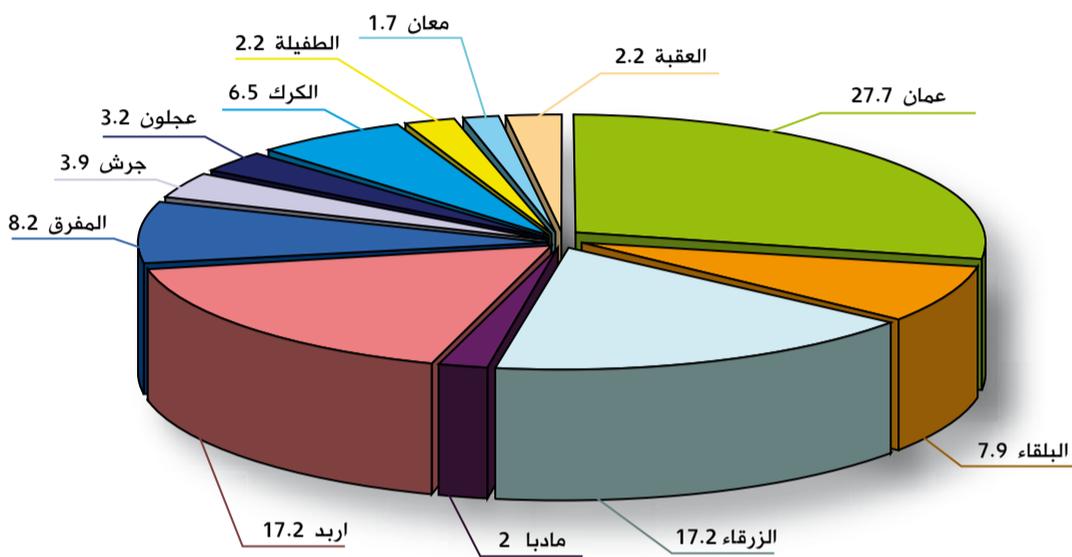
وفي هذا المجال، يبدو أن النظام القضائي الفرنسي تعرض للتضليل في نقطة ما.

كاتبة فرنسية

نتائج مسح الفقر "مضلة"، وتتنافى مع الواقع الاقتصادي الصعب

لماذا تحارب القروض العقارية؟

يوسف منصور



التوزيع النسبي للفقر على المحافظات

الغذاء تراجعت، ولا يعني ذلك أن تقليل الكميات كون هذه النتائج تتناقض وترتيب الحاجات الأساسية، كما وضعها ماسلو، الذي يرى أن حاجات الفرد مرتبة ترتيباً تصاعدياً على شكل سلم بحسب أولويتها للفرد يأتي في مقدمتها الغذاء.

المسح وبرغم انه خلص إلى نتائج غير متوقعة، إلا أنه أثبت أمراً آخر يحسه المواطن وهو زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إذ يتضح أن حصة أفقر عشر بالمئة من الأردنيين من الدخل بقيت ثابتة خلال الفترة 2002-2006 عند معدل 2,6 بالمئة.

أما الأغنياء (الذين يحصلون على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي) فارتفعت حصتهم من الدخل والإنفاق عن العام 2002 التي بلغت على التوالي 30,2 و 26,8 بالمئة، ما يعني أن أوضاعهم تحسنت عما كانت عليه في بداية هذه الفترة بعكس الفقراء الذين ساءت ظروفهم.

تراجع معدلات الفقر قد يبدو للوهلة الأولى بحسب النتائج الرسمية عامل طمأنة للحكومات التي كانت هذه المشكلة تلاحقها، لكن المفاجأة ستكون أكبر لو أجرت الحكومة مسحا الآن لوجدت أن عدد الفقراء ارتفع بشكل كبير بسبب متوالية ارتفاع الأسعار، إذ يتوقع خبراء أن يبلغ معدل التضخم نهاية العام الحالي 14 بالمئة في حال بقيت الظروف العالمية والإقليمية على حالها حتى نهاية العام.

المشكلة ليست في انخفاض معدل الفقر أو ارتفاعه، بل كيف سيتقبل الناس النبا الذي يأتيهم في أصعب الظروف ليشرهم أن نسبة الفقر تراجعت، ليعرفوا أن الأرقام لن تنطق بلسان حالهم الذي يقول إنهم فقراء أو يتشبثوا بالبقاء فوق خط الفقر.

السؤال المهم: إذا لم يكن هذا الرقم حقيقياً، فكيف يمكن وضع خطط ووضع خططاً لرؤيا لمعالجة مشكلة الفقر التي تتسع في ظل تنامي معدلات التضخم، لا سيما أن أموالاً كثيرة ستنفق لتنفيذ هذه الخطط لتوضع في رصيد ملايين الدنانير التي أنفقت خلال سنوات مضت من دون تحقيق نتائج.

انتهى في 2007 لم تستكمل لغاية الآن. كما أن هيئة التكافل الاجتماعي التي تأسست منذ أكثر من عامين لتكون مظلة لجميع المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة لتنسيق جهود مكافحة الفقر ما تزال متعطلة وغير فاعلة.

صحيح أن المسح الذي قامت به الدائرة كان عام 2006 أي قبل بداية، فورة أسعار النفط، وبدء الدول بإنتاج الوقود الحيوي من الذرة، وأيضاً كانت قبل ارتفاع المواد الأساسية مثل الأرز لكن أرقام المسح تظهر أيضاً أن الإنفاق زاد بنسبة 9,5 بالمئة فيما نما الدخل ثلث هذه النسبة تقريبا، إذ بلغت نسبة الزيادة فيه قبل أخذ حوالوات الأردنيين من الخارج 1,5 بالمئة.

بعض النتائج التي وردت في المسح تستحق التوقف عندها، فمثلاً تؤكد النتائج إن النمط الاستهلاكي للأسرة تغير لصالح السلع غير الاستهلاكية، إذ انخفض من 40 بالمئة وصولاً إلى 37 بالمئة، فهل معنى ذلك أن الأسر خفضت كمية طعامها، في سبيل توسيع إنفاقها بنسبة 4 بالمئة على السلع غير الغذائية.

من الممكن القول أن نسبة الإنفاق على

الفقر، تطوير فهم واضح لأسباب الفقر ومكوناته، إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية.

من المقترحات والأفكار التي حفظت في الأدرج أيضاً، تقديم معونة وطنية للفقراء المتعطلين عن العمل لحين التحاقهم بسوق العمل، ربط الاستفادة من المعونات النقدية بالتعليم الأساسي والرعاية الصحية، توسيع برامج التجمعات الريفية والخدمات في المناطق الريفية. تعتبر هذه النتائج مفاجئة وغير منطقية لكل من يقرأ أو يسمع عنها لا سيما في هذه المرحلة الصعبة التي يعاني فيها غالبية الأردنيين من تراجع المستوى المعيشي لهم ولعائلاتهم.

ما ينبئ بغير هذه النتائج أن الحكومات المتعاقبة أطلقت العديد من الأفكار والتصريحات حول خططها لمعالجة الفقر وتقليصه، لكن الإجراءات الحكومية على أرض الواقع لم تتضمن أي خطط تنفيذية فلغاية الآن لم توضع قاعدة بيانات حقيقية توفر معلومات دقيقة حول الفقراء وتساعد في وضع حلول واقعية لهذه المشكلة كما أن مشاريع جيوب الفقر التي كان يفترض أن

جماعة غنيمات

جاءت نتائج مسح مؤشرات الفقر مفاجئة بالمقارنة مع الظروف الصعبة التي تشير إلى تزايد أعداد الفقراء وتعمق حالة الفقر لدى كثيرين نتيجة تدني المداخيل وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير خلال العام الجاري والذي سبقه.

نتائج تحديث مؤشرات الفقر لعام 2006 التي أعلنتها دائرة الإحصاءات العامة تخالف توقعات عامة بتزايد هذه المشكلة واتساع حلقتها بعد أن أكدت الأرقام تراجع معدل الفقر ليبلغ 13 بالمئة نزولاً من 14,1 بالمئة. المثير في الموضوع أن مدير عام دائرة الإحصاءات العامة لا يملك تفسيراً علمياً يشرح هذه النتائج.

الخروج بهذه النتائج يعيد حالة التشكيك بالأرقام الرسمية ومدى صدقيتها في عكس الواقع ومطابقتها له.

13 بالمئة نسبة الفقر في 2006 نزولاً من 14.3

فالمتابع لقضية الفقر في الأردن يرى أن هذه النتائج لم تولد من برامج طبقت أدت نتائجها إلى تقليص الفقر لا سيما أن العديد من الأفكار والخطط المتعلقة بمعالجة هذا المحور لم تر النور.

مقترحات كثيرة لم تجد طريقها للتنفيذ، ومنها وضع سياسة اجتماعية وطنية شاملة للربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تطوير مهارات العاملين في مجال مكافحة

قبل أن يضع أي صاحب قرار سياسة حكومية يجب أن يسأل ويجيب عن السؤال التالي: ما هي الفائدة المرجوة من هذه السياسة أو القرار؟ لذلك يقع في تصنيف السياسات القابلة للسؤال تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بإقراض البنوك العاملة في المملكة لقطاع العقار، أكثر القطاعات نشاطاً في المملكة، حيث تحدد التعليمات نسبة ما يمكن أن يقرضه أي بنك لقطاع العقارات، بما لا يزيد على 20 بالمئة من مجمل قروضه (الـ20 بالمئة تشمل المباني التجارية والصناعية والفنادق والمباني المخصصة للسكن وغيرها).

من تخدم مثل هذه السياسات؟ لا أحد، ولكن قد يستفيد منها أصحاب المشاريع الضخمة أكثر من أصحاب المشاريع الصغيرة، فمع محدودية النسبة يكون لدى البنك وازع أكبر للإقراض لجهة واحدة، ومع تقنين المنافسة بهذا الشكل يجد المواطن أو صاحب المشروع الصغير نفسه مستبعداً من العملية الإقراضية. وهو ما تؤكد الأرقام، ففي حين انخفض عدد معاملات تداول العقار، ازداد حجمها، وأصبحت البنوك أكثر انتقائية وبالتالي ذهبت القروض إلى أولئك العملاء القليلي الخطورة جداً وبأسعار فائدة أعلى مما هو متوقع حتى للمشاريع الضخمة.

والعكس ممكن أيضاً، فقد تقوم البنوك بإعطاء الأولوية للمشاريع الكبيرة وترفض طلبات من هم بأمرس الحاجة للاقتراض بهدف البناء، لأن نسبة الإقراض محددة من قبل البنك المركزي.

فمع نسبة 20 بالمئة من محفظة التسهيلات تملأ الكثير من البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم هذه الكووتا بسهولة. والآن، فلنفتقر أن هناك مشروعاً استثمارياً لبناء فندق مثلاً يحتاج إلى التمويل ببضع ملايين، سيحتكره أو يتحكم به بنكان أو ثلاثة في الأردن من البنوك التي لم تصل إلى نسبة 20 بالمئة، وبالتالي ستفرض عليه أسعاراً للفائدة أعلى مما كان سيحصل عليه لو لم يكن هناك مثل هذا القيد، وهو ما حصل فعلاً مع بعض المستثمرين.

ولقد أصر البنك المركزي على عدم تخفيض أسعار الفائدة بحجة محاربة الغلاء، وهو ما لن يستطيعه لأن الغلاء مستورد، ولا علاقة له به غير أن هذا الإصرار يزيد من كلفة الاستثمار لأن المقترض في الأردن يدفع نسبة فائدة أعلى مما كان من الممكن لو أن البنك المركزي خفض سعر الفائدة ليشجع على الاستثمار وتخفيض الغلاء من خلال تقليل تكاليف الإنتاج في الأردن. إذا، سعر الفائدة مرتفع أصلاً وبهذه الكووتا سيرتفع سعر الفائدة أكثر على المستثمرين.

يشكل القطاع العقاري مجال الاستثمار الرئيسي، والمستقطب الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في المملكة، ولهذا السبب لا بد من العمل على زيادة حصته من حجم القروض التي تقدمها البنوك للقطاعات كافة. بل لماذا هذا التدخل الصارخ من الأساس في اقتصاديات السوق؟ أهو الخوف من أزمة «أثمنان عقاري» كما حصل في أميركا. لقد ولى زمن النقود السهلة والأردن الآن لم يعد ما كان عليه قبل سنتين، فلا خوف من مثل هذه الظاهرة.

إنفاق برامج التشغيل ومكافحة الفقر (مليون دينار)

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	البرنامج/الإنفاق
223.2	26.3	40.4	48.4	30.4	33.2	34.3	10.3	برنامج حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية
251.4	52.5	52.0	47.8	38.3	21.6	21.1	18.1	برنامج المعونة المالية المتكررة لصندوق المعونة الوطنية
80.9	10.7	16.8	18.7	12.4	6.6	7.5	8.2	مؤسسة التدريب المهني
45.3	9.5	9.2	7.2	5.8	3.3	6.1	4.2	احجام التمويل لصندوق التنمية والتشغيل
119.4	16.3	11.0	13.2	17.2	13.4	21.0	27.4	القروض الممنوحة من مؤسسة الاقراض الزراعي
720.2	115.3	129.4	135.3	104.1	78.1	90.0	68.2	المجموع

اقتصادي

أزمة الغذاء .. في أسبابها
وأفاق مواجهتها

أحمد النمري

الانفجار الأخير لأزمة الغذاء والقفزات القياسية السريعة والمتسارعة في أسعار مكونات سلعته الأساسية، وإلى أكثر من الضعف، وفي فترة زمنية قصيرة، ليس مستغرباً وليس مفاجئاً، بل توقعناه مع الكثير من الفعاليات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الوطنية التقدمية محلياً ودولياً التي لاحظت ورصدت توجهات وسياسات اقتصادية انفتاحية ضيقة الأفق في طابعها وتطلعها الطبيعي، تخلت عن مسار التخطيط الاقتصادي العلمي، وعن أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة، وعن توفير الحد الأدنى من عدالة التوزيع الاجتماعي، وفي أجواء تركزت متزايداً لرأس المال المستثمر في قطاعات خدمية وتجارية مستوردة، وفي نشاطات السمسرة والعقار النخبوي في البورصات وفي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في أسوأ أشكالها واستخداماتها، ولم يتردد العديد من ممثلي هذا التيار عن رفع الشعارات المنادية بالاندماج أو الالتحاق بقاطرة منظومة الاقتصاد الرأسمالي الدولي في مرحلة عولمته، إلى جانب الدعوة إلى الانتقال من الاقتصاد الإنتاجي إلى المعرفي، وكأن الأخير يمكنه أن يسد جوعاً إذا اقتصر الجهد والتطور الاقتصادي عليه وعلى فروع.

وبالفعل، وفي مقابل التركيز على النشاطات الخدمية والعقارية والمالية، تواصل التراجع النسبي في تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة، وحرمت الزراعة والمزارع من الكثير من أشكال الدعم والمساندة، وساد السماح للنشاط العمراني في الأردن بأن يقضم أفضل الأراضي الزراعية ومما يقارب (860) ألف دونم منذ 1975، وظهرت دعوات صريحة داخل الحكومة وخارجها بالتخلي عن زراعة القمح والشعير وباقي المنتجات الحقلية باعتبار أنه من الأجدى اقتصادياً في زعمهم الاعتماد على استيرادها، فيما جرى أيضاً تشجيع زراعات بعض أنواع الزهور والخضراوات الهامشية بمرور أنها أُقْبِرَ على المنافسة في أسواق دولية، ولأنها تتمتع «بميزة نسبية» وتقلصت تسهيلات وخدمات متعددة للزراعة والمزارع، في الإرشاد والإنتاج والتمويل والتسويق، والتقصير في مكافحة الآفات الزراعية والوقاية من الكوارث الطبيعية وبقي «صندوق التأمين الزراعي» مجرد باقطة لشعارات ترفع ولا تطبق إلى جانب تقنين وتصديق لتزويد الزراعة بالمياه، وتحويل جزء كبير منها إلى المواقع والغنادق والمنتجعات السياحية التي تكاثرت كالفطر، ولأن السياحة تعتبر في رأيهم «بمثابة النفط للأردن».

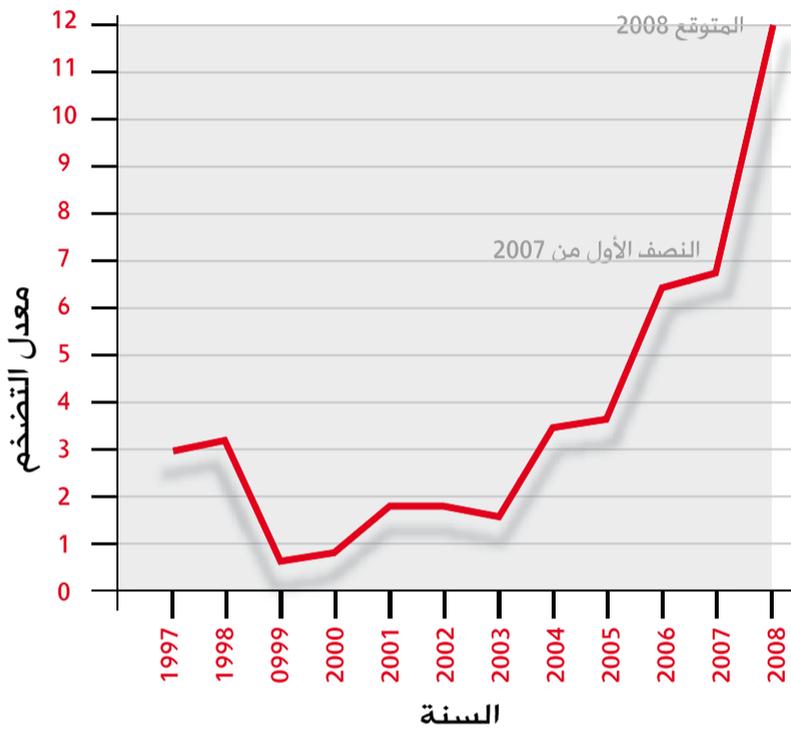
هيمنة تطلعات وأفكار وممارسات كهذه في السياسات الاقتصادية الأردنية كان من شأنها التأثير سلباً في نوعية وكميات إنتاج وعرض المنتجات الغذائية في فترة تتسم بارتفاع الطلب عليها لتكون النتيجة قفزات متواصلة في أسعارها وحرمان مئات الآلاف من المواطنين من امكانية شرائها.

ما حدث في الأردن توازي وتلاءم مع توجهات وسياسات الرأسمالية الدولية المعولمة وبخاصة الأميركية منها، التي سارت في طريق توسيع النشاطات الحركية والعقارية والمالية نفسها التي تحقق لها سقف ربحية أعلى مما تحققه الزراعة في شقيها النباتي والحيواني، ومن ثم تراجعت المساحات المزروعة وانخفض إنتاجها وعرضها وليتفاقم الوضع أكثر نتيجة توجه الرأسمالية إلى تنمية إنتاج «الأغذية المعدلة جينياً» المشكوك فيها، وإلى بدعة إنتاج «الوقود الحيوي» من الذرة وقصب السكر، ولتقفز أسعارها وأسعار المنتجات المشتقة منها «الزيوت - الألبان .. الخ» عدة مرات.

ومع التقدير للدعوات الإصلاحية والمتواضعة التي انطلقت مؤخراً في منظمة الفاو وخارجها برصد اعتمادات مالية أكبر لتوسيع المساحات والاستثمارات الجديدة في الزراعة والمناشدة الخجولة لمكافحة الاحتباس الحراري، والتوقف عن تحويل المنتج الزراعي إلى وقود حيوي، فإن ذلك لا يكفي في حد ذاته لمواجهة «الأزمة الغذائية» من جذورها التي هي جزء من الأزمة العامة الاقتصادية، إذ من الضروري استكمال ما سبق بمواجهة محلية وإقليمية ودولية وقومية ومتكاملة، لمجمل توجهات وممارسات ومضاربات قوى رأس المال الطغيان في مرحلة العولمة النقدية والمالية الأميركية، والعودة إلى مسار ونهج التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة المحلية والدولية، وبمشاركة حكومية مؤثرة، كمدخل رئيس لا بد منه لتصويب التشوهات والاختلالات والتناقضات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية.

كمفارقة نلاحظ أن أزمة الغذاء تتشابه في الكثير من جزئياتها وأسبابها وتداعياتها مع أزمة القفزات المتسارعة في أسعار النفط، وإشكالية تدهور الدولار وتفاقم المديونية والعجز في الموازنة وفي الميزان التجاري واتساع نطاق مضاربات والجرارات تمارس في أسواق العملات ورأس المال.

استطلاع "الاستراتيجية": الاقتصاد يتصدر الهموم

تصاعد الأسعار مقلق ويدعو
لتقديم بدائل للمواطنين

جمانة غنيمات

تشى نتائج استطلاع المائتي يوم الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بان أكثر ما يقلق الأردنيين ويشغل بالهم في هذه الفترة هو حالة انفلات الأسعار غير المسيطر عليها، ويدل على ذلك الخط التصاعدي الذي اتخذته مؤشر التضخم منذ بداية العام، إذ بلغ معدله خلال الأشهر الخمس الأولى من العام الحالي 12,7 بالمئة.

نتائج المسح تؤكد أيضاً، أن أولويات المواطنين هي أولويات اقتصادية، إذ جاءت مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة على رأس المشاكل التي يعاني منها المواطنون بعد القفزات الكبيرة التي لحقت بمعدلات الأسعار.

بات معروفاً إن التضخم الحاصل في الأردن هو تضخم مستورد نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام الذي لامس سعره خلال الأسبوع الماضي 140 دولاراً للبرميل، وبسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، في وقت فقد الدولار 38 بالمئة من قيمته أمام العملات الأخرى، مما أثر على مستويات الأسعار محلياً كون الدينار مرتبطاً بالأخضر منذ العام 1995، إذ إن نسبة كبيرة من قيمة المستوردات تدفع بالدولار باليورو.

مطلقاً تتعكس قيمته على رواتب هذه الفئة. أيضاً، كان يتوجب على وزارة المالية المسؤول المباشر عن هذه المسألة وضع قاعدة بيانات موضوعية تحدد الشرائح التي تقل مداخيلها عن 300 دينار، وتحدد آلية لانقعة تعويضهم فيها عن الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار، لا سيما أن معدلات التضخم بلغت مستويات غير مسبوقه منذ 17 عاماً لتصل 12,7 بالمئة خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي.

نتائج الاستطلاع تشير بطريقة ما إلى أن السياسات فشلت في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، كما أنها لم تفلح في تجسير الفجوة بين مداخيل الأفراد ونفقاتهم البالغة 1330 ديناراً سنوياً، والتي تضاعفت نتيجة الزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار السلع والخدمات الأساسية.

كذلك، لم تسهم السياسات الاقتصادية في إعادة توزيع مكتسبات التنمية بعدالة بل على العكس، فقد اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ليصبح 10 بالمئة من الأغنياء يتمتعون بـ 30 من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تقتصر حصة أفقر 10 بالمئة على 3 بالمئة من الناتج الإجمالي. ما عمق الفجوة الطبقيّة ووسع دائرة الفقر. لذلك ظلت نتائج البرامج الاقتصادية متواضعة على مستوى اقتصاد «الماكرو». فاقم ذلك ضعف الرقابة وغياب الرؤى الإصلاحية بعيدة المدى.

كذلك، أثرت الظروف الصعبة خلال هذه الفترة على الطبقة الوسطى، في وقت ظلت معدلات الفقر والبطالة تراوح مكانها عند نسب 14,3 و 14,1 بالمئة، لتسقط أسرة كثيرة تحت خط الفقر نتيجة معدلات التضخم الخيالية.

أما بخصوص عجز الحكومة عن توفير العمل للمواطنين، فهو من أهم المؤشرات على نجاح الخطط الاقتصادية ويستخدم في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة لمعرفة مدى نجاح السياسات المالية والنقدية، إذ تعبر قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل عن مدى متانته وقوته وقدرته على مواجهة التحديات.

تفسير العجز الحكومي عن توليد فرص العمل

يرتبط بنوعية الاستثمار التي تمكنت المملكة من استقطابها، وتركزت في قطاعات غير مشغلة للأردنيين مثل: العقار والسوق المالي، وضعف القدرة على إنشاء مشاريع توفر وظائف ذات قيمة مضافة عالية تناسب إمكانيات وثقافة المتعلمين عن العمل من الأردنيين الذين تصل نسبتهم.

أيضاً تشير مسألة فشل الحكومة في حماية محدودي ومتدني المداخيل، كما أكدت نتائج الاستطلاع، إلى أن شبكة الأمان الاجتماعي التي نفذتها الحكومة وخصص لها 300 مليون دينار في موازنة 2008 لم تنجح هي الأخرى في تحقيق الأمان لشرائح واسعة من المجتمع انزلت تحت خط الفقر البالغ 504 دنانير سنوياً بحسب أرقام رسمية ويتجاوز 500 دينار للأسرة شهرياً تبعاً لدراسات غير حكومية.

لم تسهم السياسات
الاقتصادية في إعادة
توزيع مكتسبات التنمية
بعدالة

ويصب في هذا الأمر أيضاً، عدم مقدرة الحكومة على تحسين رواتب الموظفين والعاملين في القطاع العام والقوات المسلحة التي تعاني أصلاً من الانخفاض الكبير.

يبقى القول إن تحقيق أي إنجاز يذكر لتحسين المستوى المعيشي للمواطن بشكل مستدام يتطلب توافر سياسات اقتصادية من نوع آخر تركز على تحسين نوعية الاستثمار والإنفاق في أوجه ترتقي بالتدريب والتأهيل وتوفر فرص عمل ذات قيمة مضافة.

المشكلة ليست في
التضخم، بل في ضعف
البدائل التي قدمتها
السلطة التنفيذية

المشكلة ليست في التضخم القادم من الخارج، بل في ضعف البدائل التي قدمتها السلطة التنفيذية للتخفيف من الأثر الكبير على شرائح واسعة تضررت من ارتفاع الأسعار، ولم تقدر على مواجهته لتدني مستويات مداخيلها التي يقل لدى 75 بالمئة من القوى العاملة عن 200 دينار شهرياً.

يرتبط بموضوع الأسعار والتضخم وأثره السيء على مستويات معيشية العائلات بشكل مباشر، وعلى سبيل المثال إخفاق الحكومة في معالجة موضوع ربط الرواتب والمداخيل بمعدلات التضخم، برغم أنها قررت بداية العام الحال تزامناً مع رفع الدعم نهائياً عن المشتقات النفطية زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين من أجهزة الدولة عسكريين ومدنيين مبالغ تراوحت بين 40 و 50 ديناراً.

تجنب الفشل في هذا الجانب كان يتطلب إجراء دراسات واقعية تقيس معدل التضخم الحقيقي المتوقع للعام الحالي، وتحويل النسب إلى رقم

اقتصادي

معدل التضخم يسجل أعلى مستوى في 17 عاماً ببلوغه 12.6 بالمئة

السجل-خاص

وصل معدل التضخم في المملكة، لأعلى مستوى له منذ 17 عاماً، لتضرب موجة الغلاء الجامحة مختلف السلع والخدمات في البلاد. معدلات التضخم الأخيرة تذكر بمستوياته التي طرأت على البلاد العام 1990 والأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت. بلغ معدل التضخم، أو الرقم القياسي لتكاليف المعيشة محسوبا على أساس نسبة الزيادة في متوسط أسعار المستهلك للخمسة أشهر الأولى من العام الجاري 12,66 بالمئة، بحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة. الأسباب التي دفعت بإرتفاع أثمان السلع والخدمات للزيادة خلال الفترة الماضية، تتمثل بالفقرات الكبيرة التي طرأت على سعر برميل النفط عالمياً، وأسعار الحبوب جراء تراجع الدولار الأميركي. بلغ أعلى معدل للتضخم في الأردن في العام 1990، عندما وصل إلى أعلى مستوى له وهو 16,2 بالمئة، جراء انهيار الدينار العام 1989، والأزمة النقدية والمالية التي أمت بهذا الاقتصاد، ما أدى لخضوع الأردن لبرنامج تصحيح اقتصادي ومالي استمر لنحو 16 عاماً.

وكانت أبرز المجموعات التي ساهمت في هذا الارتفاع، كل من مجموعة «الوقود والإنارة» بنسبة 44,33 بالمئة، ومجموعة النقل بنسبة 17,70 بالمئة، ومجموعة «الألبان ومنتجاتها والبيض» بنسبة 32,81 بالمئة، ومجموعة «الحبوب ومنتجاتها» بنسبة 26,02 بالمئة، ومجموعة «الفواكه» بنسبة 28,07 بالمئة. غير أن أسعار مجموعة الاتصالات شهدت انخفاضاً نسبته 0,88 بالمئة.

منصور: الغلاء مستورد، والحل يكمن في رفع قيمة الدينار الأردني مقابل الدولار الذي تراجع منذ العام 2003

الخبير الاقتصادي، يوسف منصور يرى أن الغلاء مستورد، وأن الحل يكمن في رفع قيمة الدينار الأردني مقابل الدولار الذي تراجع منذ العام 2003. ويشير منصور إلى أن «معظم الدول

النامية على شاكلة المملكة تتأثر أكثر من غيرها بالعوامل الخارجية وزيادة مستويات الأسعار، وبالتالي خفض الفائدة محلياً لا يؤدي لشيء في ضوء الحالة التي نعيشها». وتقوم دائرة الإحصاءات العامة بتجديد البيانات بشكل شهري من خلال عينة تشمل 3786 محلاً تجارياً موزعة على جميع محافظات المملكة تجمع منها أسعار 844 سلعة، تشمل أسعار الخضار، الفواكه، اللحوم، الدواجن والذهب أربع مرات في الشهر بواقع مرة كل أسبوع في حين تجمع أسعار السلع الأخرى مرة واحدة في الشهر.

وفي التفاصيل فإن احتساب الرقم القياسي، يتم باستخدام أوزان للسلع المختلفة استناداً إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2002. وتجمع كافة الأسعار مثقلة بأوزانها لاشتقاق الرقم القياسي باستخدام معادلة لاسبير.

وعن شهر أيار (مايو) الماضي، انخفض متوسط أسعار المستهلك بنسبة 0,22 بالمئة مقارنة مع الشهر السابق نيسان (أبريل).

يقول منصور «الأردن متلق للأسعار والدليل العجز في الميزان التجاري الذي يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي المقدر الذي سيصل إلى 13,2 بليون دينار».

يرى منصور أن أدوات السياسة التقليدية كسعر الفائدة لمجابهة الغلاء ستبقى غير ذات جدوى، ومن هنا لا علاقة بين معدلات السيولة والتضخم.

وكانت المجموعات السلعية التي ساهمت

في هذا الانخفاض، كل من مجموعة «اللحوم والدواجن» التي انخفضت أسعارها بنسبة 5,76 بالمئة، ومجموعة الخضروات التي انخفضت أسعارها بنسبة 13,95 بالمئة، ومجموعة «العناية الشخصية» التي انخفضت أسعارها بنسبة 0,73 بالمئة.

ويتفق الخبير الاقتصادي، مازن مرجي مع ما ذهب إليه منصور، مرجحاً أن تواصل السوق المحلية حالة «انفلات الأسعار» التي يؤكد ان «من الصعب السيطرة عليها في الوقت الجاري».

مرجي: معدلات التضخم مرشحة لبلوغ مستويات أعلى من 12.6 بالمئة

يشير مرجي إلى ما تحدثت عنه بعض الجهات حول تقديرها لمعدل التضخم في أول شهرين من العام الجاري والذي دار حول الـ 12 بالمئة، غير انه بين أن الارتفاعات التي حصلت على مستويات الأسعار خلال هذه الفترة ترشح معدل التضخم لبلوغ مستويات

أكبر من ذلك. ويحذر مرجي من مغبة استمرار تضخم كلف الإنتاج لا سيما في القطاعات الحيوية وعلى رأسها القطاع العقاري الذي شهدت مدخلات إنتاجه ارتفاعاً كبيراً ومازالت كذلك. ويطلب مرجي «بضرورة اتخاذ خطوات مناسبة لإعادة الزخم الاقتصادي في مختلف القطاعات وبما يساهم في الحفاظ على معدلات نمو مناسبة وضبط معدلات التضخم».

يشار إلى أن أبرز المجموعات السلعية التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها كل من مجموعة النقل التي ارتفعت أسعارها بنسبة 2,35 بالمئة، ومجموعة «الزيوت والدهون» التي ارتفعت أسعارها بنسبة 7,05 بالمئة، ومجموعة الفواكه التي ارتفعت أسعارها بنسبة 5,92 بالمئة، ومجموعة «الوقود والإنارة» التي ارتفعت أسعارها بنسبة 2,20 بالمئة، ومجموعة «الحبوب ومنتجاتها» التي ارتفعت أسعارها بنسبة 1,95 بالمئة، ومجموعة «البقول الجافة والمعلبة» التي ارتفعت أسعارها بنسبة 13,48 بالمئة.

بما يتعلق بالنفط يتضح أن أصل المشكلة ينبع من كون الأردن يستورد معظم احتياجاته من النفط الخام من العراق. وعمد إلى زيادة أسعار المشتقات النفطية لأكثر من مرة منذ الغزو الأميركي في ربيع العام في 2003.

وكان العراق يزود الأردن بكميات من النفط بأسعار تفضيلية وأخرى مجانية في عهد الرئيس السابق صدام حسين.

إفصاح مصفاة البترول يلغي مكاسب البورصة

السجل-خاص

أطاح إفصاح شركة مصفاة البترول الأردنية منذ بداية الأسبوع الحالي، بمكاسب العديد من الشركات، وفي مقدمتها سهم الشركة الذي بقي جليستين يعرض عند الحدود الدنيا المسموح بها للتداول دون طلب.

وفقد سهم شركة مصفاة البترول الأردنية نحو 7.10 دينار للسهم نتيجة الإفصاح، الذي قال إن قيمة العروض التي استلمتها الشركة من المستثمرين المهتمين بمشروع التوسعة تقل بشكل ملحوظ عن القيمة السوقية الحالية للسهم.

فيما حمل مستثمرون ومتعاملون في بورصة عمان إدارة شركة مصفاة البترول الأردنية، مسؤولية التراجع الذي منيت به

الأسهم، نتيجة إفصاحها الأخير الذي نشرته، متسائلين عن سكوت الشركة لما يزيد على نصف عام على الارتفاع دون تطرقها لمثل هذا الإفصاح.

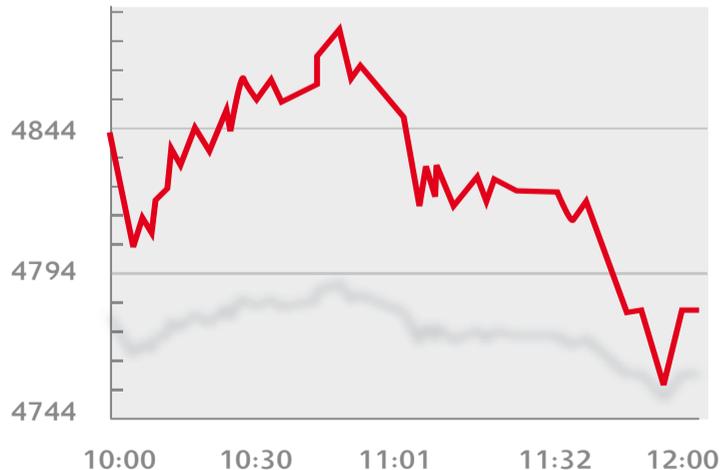
ومن مستوى 23.60 دينار لسهم مصفاة البترول الأردنية أنهت مع جلسة الأربعاء الماضي عند مستوى سعري مقداره 18.85 دينار للسهم.

ودفعت تلك التأثيرات على تراجع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المدرجة لينتهي يوم الأربعاء الماضي دون مستوى 5 آلاف نقطة وعند مستوى 4780 نقطة.

وقال رئيس جمعية معتمدي سوق رأس المال جواد الخاروف إن «إدارة الشركة تدخلت في آلية السوق لصالح زيادة العرض على الطلب، متسائلاً عن الدافع وراء اختيار هذا التوقيت بدلاً من بداية السنة».

وأشار إلى أن «الإفصاح الأخير لإدارة المصفاة تدخلت فيه الصلاحيات بدلاً من ترك العرض والطلب يحددان الاتجاه السعري للسهم».

وتطرق الخاروف إلى الخسائر الكبيرة التي مني بها المستثمرون، مؤكداً أن القيمة



مؤشر البورصة ليوم الأربعاء الماضي

من حيث تحقيق المكاسب منذ بداية العام الحالي». وأعتبر الحلواني إفصاح شركة مصفاة البترول الأردنية أحد الأسباب التي تكمن وراء انخفاض البورصة.

فالأسواق المالية تمر بكل المراحل». وأضاف «من الطبيعي أن تشهد أسعار الأسهم حركة تصحيحية بعد المكاسب التي سجلتها خلال الفترة الماضية والتي جعلت بورصة عمان في مقدمة البورصات العربية

السوقية تراجعت بأكثر من بليون دينار، إذ إن تراجع سهم المصفاة أثر كثيراً على بقية الأسهم وكبد المستثمرين خسائر كبيرة.

وفيما يتعلق بمصفاة البترول، كان وزير الطاقة والثروة المعدنية خلدون قطيشات قال في تصريحات صحافية إن «التعاقد مع الشريك الاستراتيجي سيتم قبل نهاية العام الحالي لتنفيذ مشروع التوسعة المقدر بنحو 1.600 بليون دولار شاملاً خط الأنابيب من العقبة إلى الزرقاء».

وانسحبت حالة التراجع على بقية الأسهم الإستراتيجية الأسبوع الماضي، متأثرة بالانخفاض الحاد لسهم المصفاة.

يشار إلى أن بورصة عمان قامت منذ 12 حزيران (يونيو) الحالي بنقل إدراج أسهم شركة البوتاس العربية من السوق الأولى إلى الثانية للبورصة نظراً لانخفاض نسبة الأسهم الحرة المتاحة للتداول عن 5% من عدد الأسهم المكتتب بها.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أفاق للخدمات المالية والاستثمار هاني الحلواني إن «حالة التراجع التي سجلتها البورصة طبيعية

الأسعار في ارتفاع وإعادة وزارة التموين هو "الحل"

عيشهم. ويؤكد المحلل الاقتصادي أن على الحكومة اتخاذ دور مشابه لدور البنك المركزي، من حيث تحديد الفوائد وسعر صرف الدينار وغيرها، ضمن سياسة تموينية تشبه السياسة النقدية التي يتبعها البنك. ويضيف: «لقد أوغلنا كثيراً في اقتصاد السوق المفتوحة، مثلما كنا موعلين كثيراً في اقتصاد السوق الاشتراكية في السابق».

الحكومة ما زالت مترددة، بحسب مصدر مطلع، في القيام بخطوة تحديد الأسعار. وزارة الصناعة والتجارة كانت اتخذت عدة خطوات «تقارب الإثم ولكنها تتجنبه» على هذا الصعيد، فقامت بالتعاون مع نقابة تجارة المواد الغذائية بتحديد هامش ربح «اختياري» لبائعي الأرز والسكر عبر تحديد السعر على العبوات الصغيرة. وكل أسبوع تصدر النقابة بالتعاون مع الوزارة قائمة «إرشادية» بأسعار الجملة للمواد التموينية الأساسية «بهدف» توعية المواطنين بهوامش أرباح تجارة التجزئة. يقول عايش: «ما زال هناك شطط كبير في الأسعار. يجب أن يكون للحكومة دور إيجابي بالتعاون مع القطاع الخاص في كبح جماح الأسعار».

مسؤول حكومي فضل عدم ذكر اسمه يرى أن إعادة إحياء وزارة التموين معناه «تخلف اقتصادي» كان الأردن محظوظاً بالتخلي عنه.

الأردن، بحسب المسؤول الحكومي، أصبح جزءاً من الاقتصاد العالمي الجديد، ووقع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي جوهرها هو رفع يد الحكومة عن «فرض الأسعار».

ولا يخفي هذا المسؤول أن تجربة وزارة التموين السابقة كانت مشوبة بالعيوب وحالات الفساد والاحتكار وارتفاع الأسعار. الحكومة في هذا الإطار، ما زالت متمسكة بخيار «المجتمع المدني وقدرته على توعية المواطنين بالأسعار ورفع قضايا ضد المحتكرين والمتلاعبين بالسوق». كما يؤكد.

عايش يؤيد عودة وزارة التموين، ويتوقع أن تنخفض الأسعار بما معدله 20 إلى 25 بالمائة في حال عودتها.

يقول: «بعد عشر سنوات من إعطاء التجار فرصة لعب دور رئيسي في الاستيراد والتسعير واتخاذ القرارات، تبين أن القطاع التجاري يدافع عن نفسه فقط في وقت الأزمات».

عايش يرى أن على الحكومة أن تستلم دفة القيادة والعبور بالأردن «بسلام» من هذه المحنة التي أصبحت تهدد الناس في

بواجباتها، لكن مهام «الصناعة والتجارة» على هذا الصعيد اقتصرت على المطالبة بإعلان الأسعار، تاركة تحديد الأسعار وحماية المستهلك وتنظيم السوق بلا رقيب.

صوبر لا يؤيد عودة وزارة التموين التي كانت الجهة المركزية الرئيسية في المملكة المسؤولة عن استيراد المواد الغذائية الأساسية وتحديد أسعارها وهوامش أرباحها. الوزارة كانت تدعم سياستها المركزية بفرق تفتيش يتمخض عنها مخالفات لأي تاجر لا يلتزم بـ«التسعيرة».

لكن صوبر في الوقت ذاته، يطالب بشدة بعودة الحكومة إلى آليات التسعير من خلال كوادرات وزارة الصناعة والتجارة «في الظروف الحالية التي أجد فيها ارتفاعاً غير مبرر للأسعار».

يتوقع صوبر أن تنخفض الأسعار في حال تحديدها من قبل الوزارة. المحلل الاقتصادي حسام

يقول صوبر: «كنا خارجين للتو من حرب تشرين التي استخدم فيها العرب النفط وسيلة للضغط على الغرب المؤيد لإسرائيل. آنذاك، ارتفعت الأسعار عالمياً ومحلياً بطريقة صاروخية، وكان لا بد من تأسيس الوزارة لكبح جماح الأسعار».

لا يخلو مجلس عائلي، أو «شركاتي»، في الأردن، من حديث عن غلاء الأسعار، واتفاق بأن «الحل الأوحده والأنجح» لجنون ارتفاع الأسعار في المملكة هو عودة وزارة التموين التي ألغيت ضمن مسعى الأردن لتبني سياسات السوق المفتوحة.

محمد رأفت، موظف في أحد الفنادق، يسمع عن ضرورة عودة وزارة التموين في كل مكان يذهب إليه: «من منزل أهلي إلى السوبرماركت، وفي العمل ومحطة تعبئة الوقود، يقول الناس إن الحل الوحيد لأزمة ارتفاع الأسعار هو عودة وزارة التموين».

رأفت ذو الثلاثين عاماً يقول إنه ليس متأكداً مما يقال حول «عودة وزارة التموين»، لكنه يؤكد أنه يجب أن تكون هناك آلية لتحديد الأسعار وتقليل هوامش أرباح التجار.

يتفق أبو عيسى، صاحب بقالة في خلدا، مع طرح رأفت ويقول إن تحديد الأسعار وتقليل هوامش الربح، سيزيد من مبيعاته التي تشهد انخفاضاً يومياً، نظراً لتدني قدرة المواطنين الشرائية وارتفاع هوامش أرباح تجار الجملة، كما يقول الرجل الخمسيني الذي يستذكر أن أرباحه في «أيام وزارة التموين كانت أعلى منها الآن».

لكن تاجر جملة آخر يختلف مع ما ذهب إليه أبو عيسى، فيؤكد أن هوامش ربح تجار الجملة ضئيلة جداً «كما هو العرف»، لكن تجار التجزئة يتحكمون بالأسعار كيفما أرادوا.

هكذا فإن «الطاسة ضايعة» في بلادنا، كما يقال، فلا سبيل إلى معرفة السبب الحقيقي في ارتفاع الأسعار، خصوصاً عندما يتفق تاجر الجملة والمفرق على أن ارتفاع الأسعار سببه عالمي، وليس محلياً، وأن سببه يتجسد في الأزيادة المتواصل لأسعار النفط وانخفاض الإنتاج العالمي من المواد الغذائية الذي رافقه ارتفاع في الطلب.

يستذكر النائب منير صوبر، الذي كان آخر وزير للتموين قبل إلغاء الوزارة في عام 1998، ظروف تأسيسها عام 1974 والتي يقول إنها كانت «تشبه بشدة» الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأردن اليوم.



10 نصائح لخفض استهلاك المياه

الخرطوم يحتاج 90 لتراً على الأقل، بينما يحتاج للمسح العادي 18 لتراً.

9. ترك الحنفية مفتوحة والانشغال بعمل آخر يؤدي إلى هدر المياه دون فائدة، كأن تترك ربة المنزل المياه مفتوحة أثناء قيامها بأعمال المطبخ والانشغال بالرد على الهاتف أو استقبال الضيوف أو التحدث مع شخص آخر دون الانتباه إلى حنفية المياه التي تهدر المياه، ما قد يؤدي، بالتالي، إلى نضوب المياه من خزان مياه المنزل، وانقطاعها ريثما يتم ضخها بالدور المقبل، أو تأمين صهريج مياه جديد.

10. زراعة النباتات التي تتحمل الجفاف في حديقة المنزل واختيار نباتات الزينة بعناية، كالصبار، والنباتات الطبية كالزعرور والشاي والميرمية وغيرها من الأصناف التي تتحمل الجفاف.

القديم الذي يستهلك 15 لتراً بينما الحديث يستهلك 6 لترات.

5. استعمال الدوش عند الاستحمام يستهلك تقريباً (20 لتراً)، بينما يستهلك البانيو ما يزيد عن (140 لتراً).

6. استخدام كأس عند تنظيف الأسنان يوفر كميات كبيرة من المياه دون أن تشعر. إذ غالباً ما تترك الحنفية مفتوحة أثناء تنظيف الأسنان، وبذلك تهدر كمية لا تقل عن عشرة غالونات، بينما يكفي لتنظيف الأسنان نصف غالون.

7. استخدام (سطل) عند غسل السيارة وعدم استخدام خرطوم المياه، لأن الخرطوم يستهلك حوالي 300 لتر في كل مرة.

8. غسل أرض منزل بمساحة 100 م² بواسطة

1. الصنبور الذي يسرب الماء يهدر (7) غالونات يومياً على الأقل. وهو ما يشكل 10 بالمائة من حصة الفرد من مياه الشرب يومياً. لذلك لا بد من إصلاح أي تسرب للمياه ضمن المنزل بأقصى سرعة.

2. استعمال الخلاطات، والصنبور بطيء الإغلاق يؤدي إلى هدر حوالي 30 بالمائة من كمية المياه المستهلكة ما بين فتح الصنبور، وإغلاقه عند انتهاء الحاجة للمياه.

3. استخدام الغسالات الحديثة يؤدي إلى توفير في استهلاك المياه، حيث تستهلك الغسالات القديمة على الأقل 100 لتر، بينما الحديثة تستهلك 25 لتراً، كما أنها مزودة ببرامج "نصف غسلة" عند استخدام نصف سعتها مما يوفر 15 لتراً.

4. استخدام السيغون الحديث في المنزل بدلاً من



اتساع رقعة رفض اعتقال الفضاء

اجتماعان وزاريان خلال أشهر لأسر الفضائيات

◀ وزراء إعلام عرب بمن فيهم «وزير إعلامنا» اجتمعوا خلال أربعة أشهر مرتين في القاهرة، الاجتماع لم يعقد لبحث سبل رفع سقف الحرية في العالم العربي والاتفاق على وضع قوانين إعلام تتوافق مع مواثيق حرية الرأي والتعبير العالمية أو لمناقشة آليات التواصل مع الطرف الآخر، والفكر الآخر، والرأي الآخر دون ان يتم تكميم الأفواه، والحجر عليها.

اجتماع وزراء الإعلام العرب كان لهدف آخر تماما وهو مناقشة آلية «تنفيذ وثيقة البث الإذاعي والفضائي» المثيرة للجدل التي أطلقت خلال اجتماع «غير عادي» لوزراء الإعلام العرب عقد في شباط الماضي مع تحفظ كل من قطر، ولبنان.



مصر أغلقت 3 محطات فضائية على النايل سات وأوقفت حلقة تلفزيونية بسيف الوثيقة

الاجتماعان شارك فيهما «وزير الإعلام» ناصر جودة وعلن خلالها تبني المملكة للوثيقة سواء كانت «ملزمة» أو «استرشادية» باعتبار أن قوانين المملكة بما يخص الإعلام والحرية تتماشى مع كافة البنود التي احتوتها الوثيقة، وفق ما صرح به جودة نفسه.

الوثيقة تبنتها اذالك غالبية الدول العربية، وبدأت دول منها مصر تعمل بها قبل اقرارها بالشكل النهائي وبسيفها تم وقف بث ثلاث قنوات فضائية على قمر النايل سات هما البركة، الحوار، الحكمة إضافة لحلقة من برنامج 90 دقيقة الذي تبثه فضائية المحور.

وجهت منظمات مجتمع مدني عربية ونقابات صحفيين وهيئات دولية تدافع عن حرية التعبير منها المنظمة العربية لحقوق الإنسان ونقابات الصحفيين في كل من لبنان والأردن ومصر ومنظمة مراسلون بلا حدود انتقادات شديدة للبنود الواردة في الوثيقة بما تمثله من «تراجع للوراء»، مطالبة الدول العربية وبرلماناتها عدم اقرارها.

الوثيقة هدفت الى وضع شروط مشددة على المحطات الفضائية من خلال «حظر التهجم على الأنظمة العربية أو التطاول على الرموز الوطنية والدينية».

ورغم انها نصت لفظا على احترام حرية التعبير لكنها طالبت بممارسته «بالوعي والمسؤولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية».

تتيح الوثيقة للدول التي ترى أن قناة فضائية انتهكت الاحكام الواردة في الاطار أو في القانون المحلي سحب ترخيص القناة أو عدم تجديده أو إيقافه «للمدة التي تراها مناسبة».

أمل المجتمعون الاسبوع الماضي ان يتم اقرار الوثيقة وجعلها «ملزمة» لجميع الدول العربية وليست «استرشادية»، الا ان رياح كل من القاهرة والرياض والجزائر والمنامة جاءت بخلاف رياح الدوحة وابو ظبي وطرابلس وبيروت التي تحفظت على بنود الوثيقة وحالت

دون اتخاذ قرار يقضي بالعمل بها. الخلاف حول الوثيقة ادى الى ارجاء اجتماع الاسبوع الماضي الى النصف الاول من العام المقبل في الرياض لبحث الآليات الممكنة للتطبيق، وتكليف اللجنة الدائمة للإعلام العربي بتشكيل فريق عمل من الخبراء المهنيين يضم الأطراف ذات العلاقة في الوطن العربي مهمته اقتراح الآلية المناسبة لتنفيذ الوثيقة وتشذيب بنودها وجعلها متوافقة مع الحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير.

خلال الاجتماع قدمت اقتراحات مفصلة للإسراع بوضع تشريعات جديدة محكمة لتنفيذ سياسات «الهيمنة» على البث الفضائي في الدول العربية.

الوفد الجزائري دعا الدول العربية لوضع أحكام تشريعية محلية مطابقة مع وثيقة مبادئ البث الفضائي وفرض احترامها على مؤسسات البث الإذاعي والتلفزيوني، وبموجب الاقتراح الجزائري تؤسس سلطة ضبط عليا للرقابة على البث السمعي البصري «للسهر على احترام مبادئ البث الفضائي»، فيما يشكل مجلس للاتصال السمعي البصري للنظر في شكاوى تقديمها الحكومات المتضررة من بث برامج تعتبرها مسيئة لها.

البحرين قدمت مقترحا دعا لإشراك اتحاد إذاعات الدول العربية مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب بالإشراف والرقابة والتنسيق والمتابعة لتطبيق مبادئ الوثيقة.

واقترحت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) ومقرها في السعودية،

إناطة الدور الرقابي بالدولة المصدرة للترخيص دون الحاجة للجوء إلى مشغلي الأقمار الصناعية.

«وزير الإعلام» ناصر جودة قال خلال الاجتماع ذاته مدافعا عن الوثيقة ومؤيدا للعمل بها بسرعة «اننا اليوم امام خيارين لا ثالث لهما اما التنظيم في اطار التفاهم والتضامن لصون قيم ومبادئ أمتنا العربية ومثلها العليا واما ترك المسألة على نحو ما هو عليه من واقع لا يخفى على احد (...) وهو ما سبقتنا اليه كل المجموعات الدولية ومعظمها ان لم يكن كلها الى تأكيد مفهوم الحرية واحترام التعددية وحق الاختلاف وهي مبادئ تستوجب التنظيم في مستوى القوانين والتشريعات والممارسات والا انقلبت الى نقيضها.» رغم ان الاجتماع لم يخرج بنتائج الا ان جوده شدد على «حق كل دولة في ان تختار من هذه الوثيقة ما تشاء اذا ارادت ان تسترشد بها».

لم يكتفِ جودة بذلك وانما قال إن «من حق مجلس وزراء الإعلام العرب أن يجد وسيلة مناسبة لتنظيم جانب مهم من مسؤولياته في معالجة وضع لا يمكن ان يظل دون تنظيم بغض النظر عن الطريقة التي لا بد من الاتفاق عليها أجلا او عاجلا».

قطر وليبيا والإمارات ولبنان أبدت تحفظات على الوثيقة وطالبت بتأجيل مناقشتها إلى حين عرضها على نقابات الصحفيين والإعلاميين في العالم العربي، معتبرة أنها تفرض قيودا على حرية التعبير في العالم العربي وعلى عمل الفضائيات.

ارتفاع عدد الدول العربية الراضية لبنود الوثيقة جاء نتيجة الانتقادات الشديدة التي وجهت بها من قبل مؤسسات عربية ومحلية وعالمية اعتبرتها «مقيدة» للإعلام ولا تخدم «الحرية وحق التعبير في العالم العربي» وفق لجنة الصحفيين الدوليين.



صحفيون وناشطون أردنيون عبروا عن رفضهم لبنود الوثيقة

اعتبر إعلاميون منهم حمدي قنديل ووضاح خنفر مدير قناة الجزيرة أن الوثيقة من شأنها منح الحكومات الحق في إغلاق وسحب تراخيص مكاتب الفضائيات العربية وملاحقة الإعلاميين العرب في حال نشرهم ما يعتقد أنه يمس زعامات عربية أو قضايا التضامن العربي.

وذكر مركز «ماعت» للدراسات الحقوقية والدستورية في مصر في بيان أن وثيقة تنظيم البث الفضائي «ستحقق خسائر فادحة للاقتصاد العربي بعد هروب أو منع فضائيات خاصة من البث على الأقمار الصناعية العربية»، وانها «تحمّل نوايا سيئة تجاه الإعلام

العربي الحر بعد تقويض وتأميم أجهزة الإعلام وتطويعها لصالح حكومات وأنظمة دول المنطقة».

الإعلامي القطري عبد العزيز آل محمود اعتبر ان الحكومات العربية ما زالت تفتقر لاستراتيجيات واضحة في مجال الإعلام التلفزيوني رغم الكم الهائل من القنوات الذي تجاوز الـ400 في العالم العربي.

فيما اعتبر الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود روبير مينار ان وثيقة تنظيم البث العربي «فضفاضة» ما جعلها قابلة للتأويل ومثار نقاشات متعددة.

الإعلامي والكاظم عبد الوهاب بدرخان استبشر خيرا بالانقسام حول الوثيقة وقال «إن التوافق حولها يشهد تفككا متزايدا من قبل عدة بلدان عربية بسبب ما اعتبره انتقارها لآليات التطبيق، داعيا المهنيين العرب إلى إيجاد بنية قانونية تمكن الفضائيات العربية من العمل في إطار واضح «بدون امتيازات» لدورها في المساهمة في الإصلاح السياسي.

ووصف مدير مركز الدوحة لحرية الإعلام قيس العزاوي الوثيقة بأنها ذات طابع سياسي بحت، وهو ما يشكل في نظره ترجعا يتناقض مع الحرية التي تتيحها حاليا الثورة المعلوماتية.

«وزراء الإعلام» العرب لم يجدوا امامهم سوى اعتبار وثيقتهم المثيرة للجدل «استرشادية»، وتكليف الأمين لجامعة الدول العربية عمرو موسى تقديم مشروع لإنشاء مفوضية عامة للإعلام يكون ضمن مهامها تحقيق احترام المبادئ الواردة في الوثيقة. والدعوة إلى إعداد قاموس لصياغة المصطلحات التي يتم تداولها في وسائل الإعلام العربية، مدعما بمؤشرات حول أكثر المصطلحات تداولاً واستخداماً ومدى تأثيرها على القضايا العربية، وتشكيل فريق عمل متكامل من الخبراء والمتخصصين تناط بهم المراجعة الدورية لهذه المصطلحات وتنقيتها وإعداد دليل خاص بها. وتكليف اتحاد إذاعات الدول العربية بدراسة انشاء قناة فضائية عربية بلغات مختلفة تحقيقا لاهداف الخطة وعرض الدراسة على الاجتماع المقبل لمجلس وزراء الإعلام العرب. بالمجمل فان وزراء الإعلام العرب تراجعوا جزئيا عن الوثيقة فبعد أن كان يعتبرها «ملزمة» ها هم يؤكدون انها «استرشادية».

الموقف الجديد جاء في ضوء اتساع رقعة الرفض للوثيقة رغم اصرار مصر والسعودية والجزائر على الإسراع بوضع تشريعات جديدة محكمة لمراقبة تنظيم البث الفضائي تتضمن إلغاء تراخيص القنوات الفضائية التي تبث مواد سياسية أو دينية مثيرة للجدل.

الكاظم الصحفي ومدير فضائية «العربية» عبد الرحمن الراشد قال معلقا على موقف وزراء الإعلام العرب «الحديث عن منع الفضائيات بدأ منذ اول يوم هربت فيه الصحن اللاقطة للفضائيات، الا ان وزراء الإعلام العرب قرروا الآن صياغة ميثاق لاختراع المحطات لقوانينهم وتحت سلطتهم، ولو فعلوا ثقا بأنهم سيفشلون (...) الا ان الوزراء الاكرام ليس من عادتهم النقاش بصراحة كافية فيكتفون بحديث العمومات، وبلغه مليئة بالتورية، فالمشكلة سياسية، وهي الدافع الأول وراء رغبتهم في القبض على ناصية الفضائيات، لكن معظم المحطات محسوبة على الحكومات، او ميليشيات موالية لحكومات، فمن يقرر وأي محطة؟»



اعلامي

شرق غرب

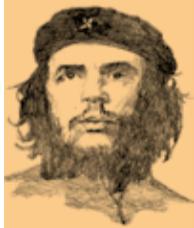
الجمعية العالمية للصحف ... حرية الإعلام مهددة حول العالم

« خلصت الجمعية العالمية للصحف في استطلاعها نصف السنوي لحرية الصحافة، أن العصابات والمسؤولين الفاسدين في أميركا اللاتينية، وزعماء الشرق الأوسط وآسيا، والحروب في إفريقيا، والتهديدات بالقتل والدعاوى القضائية في أوروبا ووسط آسيا هي من أهم المخاطر التي تهدد حرية التعبير في العالم. يقدم التقرير صورة قاتمة للاعتداءات والسجن والعنف التي يواجهها الصحفيون في العديد من البلاد. فقد قتل 28 صحفياً منذ نوفمبر 2007. ويأتي العراق على رأس القائمة، حيث قتل فيه 9 منهم، رغم التراجع الباهي لهذه الأعداد خلال السنوات الأخيرة، حسب الجمعية. وما زالت الاعتداءات على الإعلام من الأمور الشائعة في أميركا اللاتينية، حيث قتل 4 صحفيين خلال الشهر الستة الماضي وتعرض آخرون للتهديد والتحرش. تقول الجمعية: «يسود المنطقة بوجه عام انعدام كامل لاحترام الصحفيين». وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجد الصحفيون المستقلون والمعارضون أنفسهم بصورة متزايدة وسط تبادل إطلاق النار أثناء نقلهم لأعمال التمرد والصراعات. وحتى إن استطاعوا الإفلات بحياتهم، فإن الحكومات تتهمهم بالتحريض على الفتنة و«تهديد الأمن القومي». وقد فاقمت الانتخابات التورات وزادت من صعوبة وخطورة التغطية الدقيقة الحينة وتتواصل تهديدات القتل والدعاوى القضائية في أوروبا ووسط آسيا بمعدلات تدعو للقلق وذلك انتقاماً من التغطية الصحفية لمجموعة متنوعة من الموضوعات: الصراعات، جرائم الحرب، الجريمة المنظمة، وأحياناً السخرية من مسؤولي الدولة أو الرموز القومية أو الدينية. وفي أنحاء آسيا، يستمر الإعلام في مواجهة الحكومات التي تعاديه والصراعات الداخلية، بدءاً بديكتاتورية بورما وانتهاءً بإجراءات الطوارئ التي فرضها الرئيس مشرف ولم تتعاف باكستان من آثارها بعد. قدم التقرير، إلى مجلس إدارة الجمعية العالمية للصحف عشية المؤتمر العالمي للصحف والمنتدى العالمي للصحفيين بجوتبرج، السويد، بداية الشهر الجاري.

الرئيس الروسي الجديد يبدي دعمه لحرية الإعلام

« دعا الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف البرلمان إلى إسقاط مشروع قانون كان سيسمح للسلطات بغلق المنابر الإعلامية التي يشتهب في نشرها مواد تشهيرية، الأمر الذي لاقى ترحيباً يتسم بالتفاؤل الحذر من جانب مركز الصحافة في المواقف القسوى ومؤسسة جلاسنوست للدفاع. كان التعديل المقترح سيسمح للحكومة - حتى بدون قرار محكمة - منع المنابر الإعلامية من العمل إذا اعتبر أنها بثت أو نشرت تصريحات تشهيرية. وقد حذر الوسط الإعلامي الروسي من إمكانية استخدام هذا القانون لتكميم التغطية المستقلة الانتقادية. قال ميدفيديف في خطاب أمام الدوما، مجلس النواب الروسي، إن القانون سوف يعرقل عمل الصحفيين دون أن ينجح في الحد من التشهير. وقد انتقد التعديل المقترح وحذر من أنه سوف «يعرقل سير العمل الطبيعي بوسائل الإعلام». وأضاف أن التعديل «لن يسهم في تحقيق الهدف المطلوب، وهو حماية مصالح المواطنين من انتشار المعلومات التشهيرية» وأنه «من المناسب ألا يتم تخصيص أي جلسات أخرى لدراسة القانون المقترح». الدوما أيد التعديل المقترح في أول دراسة له يوم 25 إبريل.

اعتداء على رئيس معهد حرية وسلامة المراسل



« تعرض رئيس معهد حرية وسلامة المراسل، للاعتقال والضرب في حجز الشرطة، حسب المعهد. وكان أمين حسينوف يغطي حدثاً تم تنظيمه بباكو في 14 يونيو بمناسبة عيد الميلاد الثمانين للزعيم الثوري توشي جيفارا. هاجم عشرات من أفراد الشرطة الحدث وأوقفوا 20 شخصاً، منهم حسينوف وعضوين آخرين بمعهد حرية وسلامة المراسل، واصطحبوهم إلى نقطة الشرطة المجاورة. وفي نقطة الشرطة احتج حسينوف على تصوير وأخذ بصمات أصابع المعتقلين، قتم عزله واستجوابه وتهديده بالقتل وضربه عدة مرات على رأسه، منها ضربات بمقبض مسدس. وقد أودع المستشفى بعدما فقد الوعي، حسب معهد حرية وسلامة المراسل استعاد حسينوف وعيه لكنه ما زال بالعناية المركزة.

تقرير حول الدورة الأولى لمجلس النواب علاقات ناعمة مع الحكومة متشنجة مع الصحافة

« الصلابة في ارساء ثقافة حرية التعبير عن الراي باعتبارها من الشروط الضرورية لخلق اعلام حر ومستقل في البلاد.

ودعا التقرير لإشراك النواب في دورات تدريب وتوعية حول المعايير الدولية لحرية الراي والتعبير والاعلان العالمي لحقوق الانسان، فقد أظهرت التجارب الحالية والسابقة لأعضاء مجلس النواب كما ذكر التقرير « وجود درجة قبول متواضعة لمبادئ حقوق الإنسان».

التشريعات الضامنة لحقوق الانسان وضمان التطبيق السليم لها، حيث يقع على وسائل الاعلام والصحافة دور مهم للمساهمة في بناء راي عام يضمن احترام السلطات لارادة الجمهور وقضاياهم وحقوقهم.

وأوصى التقرير بضرورة استنهاض واسع لجميع فئات المجتمع لإنشاعة أجواء الحوار والنقاش حول قضايا المجتمع الحيوية، وتوجيه الهيئات الاهلية للعمل على حماية القانون للحقوق والحريات الخاصة والعامه وتعزيز دورها في المساءلة والمراقبة. مع تعزيز دور

« ذكر مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في تقرير حول مراقبة مجلس النواب الخامس عشر، أن درجة قبول النواب لحقوق الإنسان متواضعة.

التقرير الذي أصدره المركز وكما ورد في بيان له يهدف إلى التأكد من قيام المجلس بأداء المهام المنوطة به والمنصوص عليها في الدستور وفي القوانين والأنظمة ذات العلاقة، خاصة في مجال التشريع والمراقبة على أداء السلطة التنفيذية.

ويرمي إلى تحسين أداء المجلس عبر التفاعل الإيجابي معه، للحفاظ على المؤسسة التشريعية باعتبارها مركزاً أساسياً من مرتكزات العملية الديمقراطية وصمام أمان لها. تناول التقرير تغطية وسائل الإعلام المحلية خاصة الصحافة المكتوبة لعمل البرلمان، لفحص مدى الدور الذي تقوم به الصحافة في الرقابة على عمل مجلس النواب.

وجاء إعداد التقرير وهو الأول لمركز عمان في إطار تعزيز الرقابة الشعبية على أداء البرلمان، التي تتم من خلال التقارير الرقابية ومن خلال جلسات مساءلة للنواب تعقد في دوائرهم الانتخابية، وتمكن الجمهور من مساءلة النواب عن الخدمات التي قدموها للجمهور.

وعلى ضوء تشخيص واقع العمل البرلماني، أوصى التقرير بضرورة توسيع رصد التغطية الصحفية، لأن رصد التغطية الصحفية لأعمال البرلمان يأتي كنوع من دعم ومساندة الصحفيين الأفراد والمؤسسات الصحفية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، الذين يواجهون ضغوطاً بسبب ممارستهم لحرية التعبير عن الراي. وكذلك ضد الاعتداءات التي يمكن أن تصدر من متنفذين سياسياً أو مالياً لعرقله الجهود الرامية إلى إلغاء القوانين والتشريعات المقيدة للحريات واضعاف دور الهيئات الاهلية المعنية بالمساءلة والمراقبة. و أكد على اهمية مساهمة الاعلام في إصدار



مجلس حقوق الإنسان الأممي يسعى لتقويض حرية التعبير

التابع للأمم المتحدة التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، واعتبر خلفاً للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الذي تم توجيه انتقادات شديدة لها بسبب مواقفها ازاء دول تمارس انتهاكات دائمة لحقوق الإنسان.

الاتحادان العالميان قالوا إن المجلس بتصرفاته الأخيرة يحاكي الممارسات التي أدت إلى إفقاد لجنة حقوق الإنسان مصداقيتها، داعين أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون لـ«حماية صلاحيات منصب المقرر الخاص وضمان تقديم الدعم الكامل للمعايير الدولية لحرية التعبير من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وليس تقويض هذه المعايير». المؤتمر أصدر إضافة إلى ذلك ستة قرارات أخرى،

إذ أدان «انتهاكات حرية الصحافة التي ارتكبت على نطاق واسع أثناء الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخراً في زيمبابوي»، ودعا الرئيس الروسي المنتخب ديمتري ميدفيديف «لدعم وتعزيز حرية التعبير في روسيا».

مجلس حقوق الإنسان بإعداد تقرير عن «الحالات التي تشكل فيها إساءة استخدام الحق في حرية التعبير تمييزاً عنصرياً أو دينياً».

مناوئو التعديل رأوا أن ذلك «يتناقض مع روح عمل المقرر الخاص ومن شأنه أن يلزمه بالتحقيق في أي تعبير مسيء بدلا من التركيز على المشكلة المستوطنة التي تتلخص في الحدود المسببة التي تفرضها الحكومات على أشكال التعبير المختلفة، بما في ذلك العديد من القيود المفروضة على المجلس ذاته».

الاتحادان عبرا عن تخوفهما مما أسماه نشوء ميل سلبي ضد حرية التعبير في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

المجلس صادق على القرار الذي رعته باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ما فتح الباب أمام الحكومات لفرض القيود على حرية التعبير بحجة إساءتها للمشاعر الدينية.

كان الغرض من إنشاء مجلس حقوق الإنسان

« تعرض مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لانتقادات متلاحقة من قبل منظمات دولية مناهضة عن حرية التعبير والرأي في العالم، ترى أن المجلس يعمل على تقويض حرية التعبير باسم حماية المشاعر الدينية».

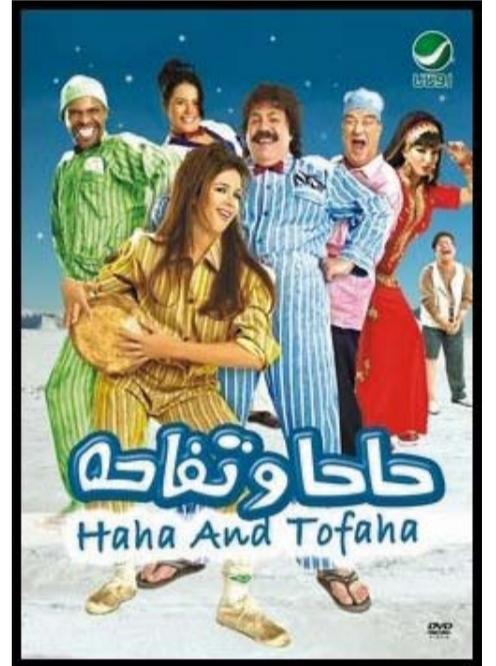
الاتحاد العالمي للصحف ومنتدى المحررين العالمي خرجا من مؤتمر عالمي للصحف عقد في مدينة غوتنبورج السويدية الأسبوع الماضي وهو الحدث الذي تلنقي فيه الصحافة العالمية بإدانة توجهات مجلس الأمم المتحدة عبر بيان شديد اللهجة ذكر فيه الأمم المتحدة بالدور الذي يلحق بمجلس حقوق الإنسان أن يلعبه.

وقال إن دوره « يتلخص في الدفاع عن حرية التعبير وليس دعم فرض الرقابة على الراي بناء على طلب مقدم من حكومات استبدادية».

موجة الإنتقادات المتزايدة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بدأت اثر إقرار الأخير مقترحا مقما من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي يلزم محقق

مظاهر استهتار الأفلام العربية بعقلية المشاهد

محمود الزواوي



لا بد قبل الخوض في الحديث عن الجوانب السلبية للأفلام العربية - ممثلة في الأفلام المصرية - من الإشارة إلى أن السينما المصرية، رغم الأزمة التي تمر بها منذ عدة سنوات، قادرة على تقديم أفلام متميزة حتى في أعصأ أوقاتها. أفلام مثل "السفارة في العمارة"، و"عمارة يعقوبيان"، و"الكيت كات"، و"الإرهابي"، و"سواق التاكسي" تقدم أمثلة على التميز السينمائي الذي يعبر عن مواهب خلاقية في الإخراج، والتأليف، والتمثيل، وتؤكد القدرة على تقديم أفلام هادفة وذات مضمون.

إلا أن السينما المصرية تقدم في هذه الأيام عدة أفلام تافهة مقابل كل فيلم جيد، وما علينا إلا استعراض عناوين الأفلام الكوميدية التي تصدر تباعاً لندرك المستوى الذي انحدرت إليه تلك الأفلام التي ينصب اهتمامها، كما يبدو، على استغلال جمهور الشباب السينمائي لهدف الاستغلال التجاري على حساب الذوق السليم. "حاحا وتفاحة"، و"يحا"، و"تمس بوند"، و"ظاظا"، و"وش إجرام"، و"صباحو كداب"، و"استعمالية"، و"ماشيين بالعكس"، و"على جنب يا أسطى" هي مجرد أمثلة على العناوين التي تفتقت عنها عبقرية الكتاب السينمائيين، وهي عناوين تتحدث عن نفسها.

يقترن هذا التراجع الفني بظاهرة عدم الالتزام المهني التي نلاحظها لدى الكثيرين من الممثلين هذه الأيام، المتمثلة في أشكال عديدة، ساكتفي بالإشارة إلى بعضها - على سبيل المثال لا الحصر.

أول هذه الظواهر وأكثرها وضوحاً للبيان البدانة المفرطة لعدد كبير من نجوم السينما المصرية وبعض نجومها،

التي تدل إما على عدم إدراك هؤلاء الفنانين لبعض المتطلبات المهنية الأساسية للفنانين أو عدم اكتراثهم بها، التي تفرض عليهم ضريبة خاصة في اللياقة البدنية والمظهر والأناقة ثمناً لنجوميتهم التي تعود عليهم بميزات كثيرة منها الأجر العالية.

ومع أن الزيادة في الوزن من مستلزمات التقدم بالسن بالنسبة لمعظم الناس، فإن نجوم السينما، شأنهم في ذلك شأن نجوم الرياضة، يستثنون من هذه القاعدة. وأود أن استشهد كأمثلة على ذلك ما يمارس في هوليوود. فقد ذكر النجم السينمائي والمخرج كلينت إيستوود البالغ من العمر 78 عاماً، في مقابلة حديثة، أنه يقضي ثلاث ساعات يومياً في التمارين الرياضية للحفاظ على لياقته البدنية.



من اين تأتي الممثلتان ناديا الجندي وصفية العمري بكل هذه القبعات الغربية؟

وأذكر أيضاً أن المخرج ألفريد هيتشكوك، كان يزن بطلات أفلامه قبل توقيع العقود معهن، ثم يقوم بوزنهن صباح كل يوم من أيام تصوير أفلامه، وكان يرفض السماح لهن بالعمل إذا زاد وزنه عن المستوى الأصلي إلى أن يقمن بإنقاص أوزانهن.

ومن يرى بعض نجومات السينما المصرية مثل: ليلي علوي، وسهير رمزي، والهيام شاهين، ونبيلة عبيد، وناديا الجندي وغيرهن يعجب لماذا يسمح المخرجون لهن

بالظهور في أفلامهم بأشكالهن البدنية التي لا تليق بنجمات السينما. ولو كانت هناك درجة من الانضباط المهني لما حدث هذا التسبب وهذا الاستهتار بعقلية المشاهدين.

هناك على الجانب الآخر أدوار سينمائية تستدعي البدانة لكي يتناسب مظهر الممثل مع الشخصية التي يجسدها على الشاشة، ولكن المخرجين يضربون بذلك عرض الحائط. فقد شاهدنا الممثل فاروق الفيشاوي بجسمه النحيل يقوم بدور الملك فاروق المعروف ببدانته المفرطة، وذلك دون أن يبذل المخرج أي مجهود لتغيير شكل فاروق الفيشاوي أو أن يختار ممثلاً مناسباً للدور، كيحيى الفخراني. وقام الممثل وائل نور وبعده الممثل السوري تيم حسن بدور الملك فاروق في مسلسلين تلفزيونيين، بشكلهما العادي، دون أن يجد مخرجاً للمسلسلين في ذلك أي حرج.

لنأخذ بعض الأمثلة على ما تفعله هوليوود إزاء مثل هذه الأدوار. في العام 1951 تمت زيادة وزن الممثل بيتر يوستينوف بأكثر من 40 كيلوغراماً ليلائم شخصية القيصر الروماني نيرون، الذي كان معروفاً ببدانته، في الفيلم التاريخي "كوفاديس". وفي العام 1980 قام الممثل روبرت دينيرو بزيادة وزنه أكثر من 30 كيلوغراماً بصورة تدريجية ليكون مظهره طبيعياً وواقعياً أثناء تجسيد شخصية بطل الملاكمة جيك لاموتا في فيلم "الثور الهائج" مع تقدمه في السن. وأمضى روبرت دينيرو عاماً في تلقي دروس في الملاكمة استعداداً لدوره في ذلك الفيلم. ورشح الممثل الأول لجائزة الأوسكار، وفاز الثاني بتلك الجائزة. وكرر الممثل سيلفستر ستالون ذلك في العام 1997 في فيلم "بلاد الشرطه" بزيادة وزنه بأكثر من 20 كيلوغراماً، وتحول ذلك الدور إلى أقوى أدواره السينمائية.

من يستعرض الأفلام العربية يلحظ الكثير من الشواهد على الاستخفاف بعقلية المتفرجين. ومن المشاهد المألوفة في هذه الأفلام ظهور الممثلين بعد أن صبغت

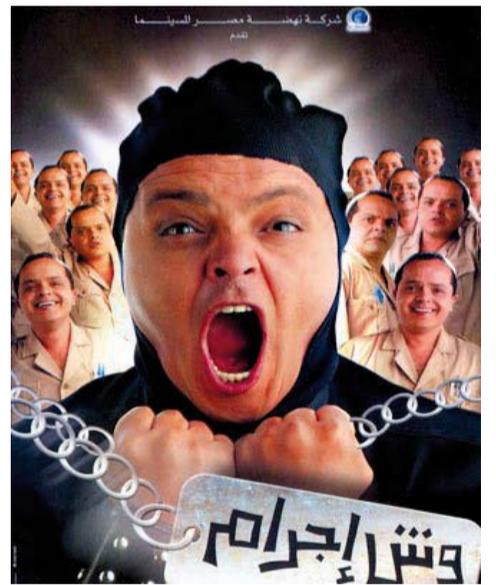
وجوههم بالبويبا الداكنة لإعطاء الانطباع بأنهم لم يلقوا لحاهم منذ أربعة أو خمسة أيام. ويتكرر مثل هذا المشهد في الكثير من الأفلام والمسلسلات العربية. في المقابل، أطلق الممثل روبرت دينيرو لحيته على مدى ثلاثة أشهر لمجرد الظهور في دور مساعد اقتصر على ثلاثة مشاهد في فيلم يتطلب ظهوره ملتصقاً.

كما شاهدت في أحد الأفلام الممثل حسين فهمي يقوم بدور وكيل نيابة يحقق في جريمة، ومما استرعى انتباهي أن أزرار قميصه ظلت مفتوحة من رقبته حتى خصره في كل مشهد من مشاهد الفيلم، مستعرضاً صدره العاري، مما يتنافى مع سلوك وكيل النيابة. بطبيعة الحال كان هذا الممثل يؤدي دور النجم السينمائي بدلاً من دور وكيل النيابة، وكان مخرج الفيلم ليس موجوداً.

ثم أتساءل: من أين تأتي الممثلتان ناديا الجندي وصفية العمري بكل هذه القبعات الغربية التي أصبحت من علاماتها المميزة في أفلامهن بمناسبة ودون مناسبة، وما هي علاقة هذه القبعات الدخيلة بالمجتمع المصري؟

الفنان عادل إمام قام ببطولة أكثر من عشرة أفلام مقتبسة من قصص أفلام أميركية شهيرة، وذلك دون مراعاة الفروق الثقافية في كثير من الأحيان. فهو يقوم بدور الصحفي الدؤوب الذي يرافق يسرى ابنة الرجل الثري للحصول على سبق صحفي ويمضيان ليلة كاملة في غرفة فندق بالريف المصري تفصل بينهما بطانية معلقة على حبل، تقليداً لما حدث بين الممثلين كلارك جيبيل، وكلوديت كولبير في الفيلم الشهير "حدث ذات ليلة". تصوروا حدوث هذا الموقف في صعيد مصر!

هذه مجرد شواهد على عدم الالتزام المهني المقترن بالاستخفاف بعقلية المشاهدين، وهي أمثلة تؤكد حاجة السينما العربية إلى مخرجين جادين يفرضون إرادتهم ومعاييرهم الفنية الرفيعة على أبطال أفلامهم، مهما بلغت شهرة هؤلاء النجوم ومهما ارتفعت أجورهم.



ثقافي

أخرج مسرحيات لبيكيت وسارتر و.. عبدالناصر

سعد إردش: رمز حقبة مزدهرة في المسرح المصري



سعد إردش

المجتمع، وتشجيع الدولة الأعمال الترفيهية والفودفيل». ويبدو أن عرض «الشبكة»، كما خطط له إردش، كان رسالة تحذيرية تشير إلى النتائج التي سيتمخض عنها شيوع تلك الثقافة في المجتمع المصري. وبسبب ذلك لم تسمح له الرقابة بتقديمه مدة ربع قرن. لم يقتصر نشاط سعد إردش على الإخراج المسرحي، بل شارك في تمثيل عدد كبير من المسرحيات والأفلام والمسلسلات التلفزيونية بأدوار مميزة. وترجم مجموعة من النصوص المسرحية الإيطالية، وكتب عدداً من الدراسات والأبحاث المهمة، أبرزها كتاب «المخرج في المسرح المعاصر»، الذي صدر ضمن سلسلة عالم المعرفة في الكويت عام 1979، ويُعد حتى الآن أهم مرجع في اللغة العربية لدارسي تاريخ الإخراج المسرحي، والمدارس والاتجاهات والتيارات التقليدية والتجريبية التي عرفها هذا الفن في العالم.

الذي يلائم طبيعتها. وتصبح المدينة ملاذاً لأثرياء تغريهم فكرة وجود مكان لا تحكمه إلا الغرائز الجسدية (الطعام والشراب والجنس والعنف). يصل أربعة أصدقاء من الأسكا، وتغريهم المدينة التي يفاجئهم أهلها قائلين "كل شيء مباح ما دام معك فلوس"، لكن غرائزهم تتسبب في قتلهم.. في نهاية العرض تحترق المدينة بكل من فيها وما تمثله من قيم، تجسيدا للبعد التعليمي في مسرح بريخت.

إن بناء هذه المدينة الافتراضية يشير إلى صعود الرأسمالية العالمية. من هنا رأى سعد إردش أن المسرحية تتنبأ بظهور العولمة، وتحدثت عن لحظة كونية راهنة بكل تفاصيلها، حيث لا أهمية للمثل الإنسانية النبيلة والرفيعة في مجتمع المال والاستهلاك، فيمكن شراء كل ما تريد بالمال بدءاً من المتعة الرخيصة وانتهاءً بالبشر ذاتهم، وتحديد مصائرهم.

ظل سعد إردش حتى وفاته وفياً للمسرح الجاد الملتزم، ومؤمناً بمبادئ ثورة يوليو، عاداً نفسه ابناً شرعياً لها ولمشروعها النهضوي فنياً وثقافياً، ولذا كان يؤكد دائماً أن ظاهرة مسرح الستينيات واحدة من أهم الظواهر في تاريخ المسرح المصري، ولم يكن يتاح له أن يتأسس ويصعد إلا في ظل معطيات الثورة ومشروعها، وفي ظل مناخها. ويرى أن المسرح في مصر «تراجع بسبب غياب ذلك المشروع بكل تفصيلاته ابتداءً من عهد السادات، الذي شرع منذ أول أيامه عام 1970 في العصف بالبناء الثقافي أو احتوائه وتقويضه، ثم تفشى الأمر وتعاطم التراجع مع سيادة الثقافة الاستهلاكية في

الروائية إلى أعمال مسرحية.

أخرج سعد إردش أكثر من عشرين مسرحية، أبرزها: «لعبة النهاية» لبيكيت، «النار والزيتون»، «عطوة أبو مطوة» لألفرد فرج، «الأرض» المأخوذة عن رواية بالعنوان نفسه لعبد الرحمن الشراقي، «السبنسة» وسكة السلامة» لسعد الدين وهبة، «الذباب» لسارتر، «كاليغولا» لألبير كامو، «يا طالع الشجرة» لتوفيق الحكيم، و«الإنسان الطيب» و«دائرة الطباشير القوقازية».

أخرج سعد إردش عام 1962 مسرحية "في سبيل الحرية" التي كتبها الرئيس جمال عبدالناصر في سنوات الخمسينيات، وهي العمل الفني الوحيد للرئيس الراحل الذي كان إردش يعتبره كاتباً ومفكراً قبل أن يكون رئيس دولة، وكان عرضاً غنائياً واستعراضياً كبيراً وبمثابة "صرخة تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة العربية".

أما آخر عمل إخراجي لسعد إردش فكان الشبكة لبريخت وقدمها العام الماضي وعنوانها الأصلي "صعود وسقوط مدينة ماهوجوني" لكن مترجمها يسري خميس اختار لها عنوان "الشبكة" وقد أتيحت لكاتب هذه السطور فرصة مشاهدة عرضها الذي مثلته سميحة أيوب ومحمود حميدة على خشبة المسرح القومي في القاهرة.

تجري أحداث المسرحية، التي كتبها عام 1929، في مدينة أميركية افتراضية اسمها "ماهاجوني" أو "الشبكة"، التي أسسها في الصحراء، بعيداً عن أعين الشرطة، لصوص ومحتالون. والمدينة التي يرفع مؤسسوها شعار "كل شيء مباح" أصبح لها علم تحتل مساحته صورة كبيرة للدولار،

في استخدام أموال الشعب لصرف الشعب عن اهتماماته الحقيقية، ودفعه إلى متهاتات حين هلل فريق آخر من المثقفين لعروض هذا المسرح، وعدوها حدثاً فنياً كبيراً، ورأوا أن فيها إثراءً للحركة المسرحية المحلية، ونافذة تطل منها هذه الحركة على كل جديد في مسارح العالم.



ظل سعد إردش حتى وفاته وفياً للمسرح الجاد الملتزم، ومؤمناً بمبادئ ثورة يوليو

وقبل «مسرح الجيب» كان سعد إردش واحداً من مؤسسي فرقة «المسرح الحر»، وجزءاً من قوتها الدافعة في النصف الأول من الخمسينيات، وهي إحدى القنوات التي تدفق فيها فيض ثورة 23 يوليو في مجال المسرح. وقد اهتمت في تجاربها بالقضية الإنسانية والاجتماعية، واكتشفت عدداً من كتاب المسرح المرموقين في مصر، مثل نعمان عاشور، الذي أخرج له إردش «المغنطيس» و«الناس اللي تحت»، ومحمود دياب وسعد الدين وهبة. كما أعادت اكتشاف نجيب محفوظ مسرحياً بتحويل بعض أعماله

عواد علي

فقد المسرح العربي قبل أيام برحيل الفنان سعد إردش (1924 - 2008)، واحداً من أبرز رواده في النصف الثاني من القرن العشرين، وأهم رموز النهضة المسرحية المصرية في الستينيات. كان لإردش الفضل، من خلال تأسيسه لـ «مسرح الجيب» عام 1961، في إحداث نقلة نوعية في المسرح المصري، تمثلت في تقديم الاتجاهات المسرحية العالمية بهدف تحقيق تفاعل واحتكاك بين المسرح المصري الناهض، وبين نبض التجريب وجرأة الريادة اللذين كانا يميزان المسرح الغربي، كما يقول الناقد الراحل علي الراعي، مثل: مسرح الغضب في إنجلترا، ومسرح العبث في فرنسا، ومسرح بريخت الملحمي في برلين، وفرقة المسرح الحي والفرق المسرحية الأخرى خارج برودواي في أميركا.

كان مقدراً لهذا المسرح أن يكون إحدى النقاط الأكثر لمعاناً في تلك الحقبة المزدهرة في تاريخ مسرحنا العربي، فقدم «لعبة النهاية» لبيكيت، و«الكراسي» ليونسكو، و«القاعدة والاستثناء» لبريخت، وغيرها من النصوص العالمية. وقد هاجم فريق من المثقفين هذا المسرح، اعتقاداً منه بأن تقديم مسرح العبث هو عبث حقيقي، يتمثل

يوسف شاهين أمام امتحان عسير

رديف إدوارد سعيد في بناء جسور الحوار



يوسف شاهين

الحالات فإنه ظاهرة سينمائية ثقافية شكلت جزءاً هاماً من جسور الحوارات مع الغرب، وهو بهذا يستحق كل الاحترام والتقدير.

متوازية الأحداث في وقت واحد شاهدة أيضاً اسكندرية كمان وكمان ولم أستطع إكمالها وهو الفيلم الذي يظهر فيه النجم حسين فهمي أصلع بملابس فرعونية، أحسست أن شاهين يذهب بعيداً في عالم الرموز إلى درجة الإبهام. على إن المشاهد يزعجه أسلوب شاهين المتحلق، النزق، الذي يثير الأعصاب دون مبرر أحياناً... وكذلك إصراره على إظهار الجانب المثلي في شخصيته عن طريق البحث عن شباب جملي الجسد والمظهر كان يختارهم في أفلامه باعتبارهم وجوها جديدة.

لكن يمكن التغاضي عن ذلك ونحن نتناول إنتاجاً فنياً، وكذلك نزق الأسلوب - إذ إن شاهين كان نزقاً مزاجياً حاداً، وفي كل

الأفلام، بدءاً من فيلم "بابا أمين" باكورة أفلامه في الخمسينيات - لقد أنجز أكثر من أربعين فيلماً بعضها لغايات عملية تجارية وبعضها - بعد أن كرس نفسه رواياً لسيرته الذاتية وبخاصة طفولته في الاسكندرية حيث ولد لأب محام من أصل شامي هو جبريل شاهين، الذي لم يكن ثرياً ولكنه آمن لأسرته وأبنائه أفضل مستويات الحياة والتعليم. شخصياً لم أشاهد الكثير من أفلام شاهين.. أذكر - مثلاً - فيلم جميلة - وهو عن المناضلة الجزائرية جميلة بو حيرد وما زال أذكر أنه كان فيلماً قوياً ومؤثراً.

وأذكر بقوة فيلم - باب الحديد - الذي لعب فيه يوسف شاهين دور بائع الجرائد الأعرج الذي يقع في حب امرأة مغربية تعمل بائعة للكازوز في المحطة. أذكر فيلم "العصفور" أيضاً وأذكر نهايته عندما أطلق أحدهم العصفور من القفص كإشارة إلى نشدان الحرية، وضرورة العمل بروحها بعد هزيمة حزيران - وأذكر أيضاً فيلمه عن حملة بونابرت إلى مصر، وهو تحفة سينمائية في طريقة التصوير عندما أظهر الثورة ضد الفرنسيين من ست زوايا

القادم من خلفية مسيحية عربية -، وهو بهذه يقترب من الراحل إدوارد سعيد الذي لعب دوره كمثقف كبير، وهو الدور الذي لعبه مع بعض التفاوت يوسف شاهين والذي حظى بتقدير وتكريم جهات أوروبية وأميركية ذات شأن كبير.

إدوارد سعيد استخدم موقعه كأستاذ جامعي و مثقف كبير لينقل رؤاه إلى العالم، ويوسف شاهين استخدم السينما أداة للتعبير عن الذات والأخر في أفلام عديدة.. "اسكندرية ليه، اسكندرية كمان وكمان..". ثم انتهى إلى أن يكون شاهداً مصرياً منحازاً إلى جانب الشعب، مندداً بالفساد مبشراً بالانتفاضة والثورة، وبخاصة في فيلمه الأخير - هي فوضى - والفيلم اللاحق (حين ميسرة) اللذين أنجزهما بمساعدة زميله المخرج خالد يوسف.

في واقع الأمر إن هذين الفيلمين يأتيان استمراراً لوقفات عديدة ليوسف شاهين في فيلم "الأرض" وفيلم "العصفور"، التي عكست المزاج الثوري ليوسف شاهين وانحيازه إلى الشعب ومطالبه العادلة. إن يوسف شاهين هو رجل سينما حقيقي، فهو لم يتوقف خلال ستين سنة عن صناعة

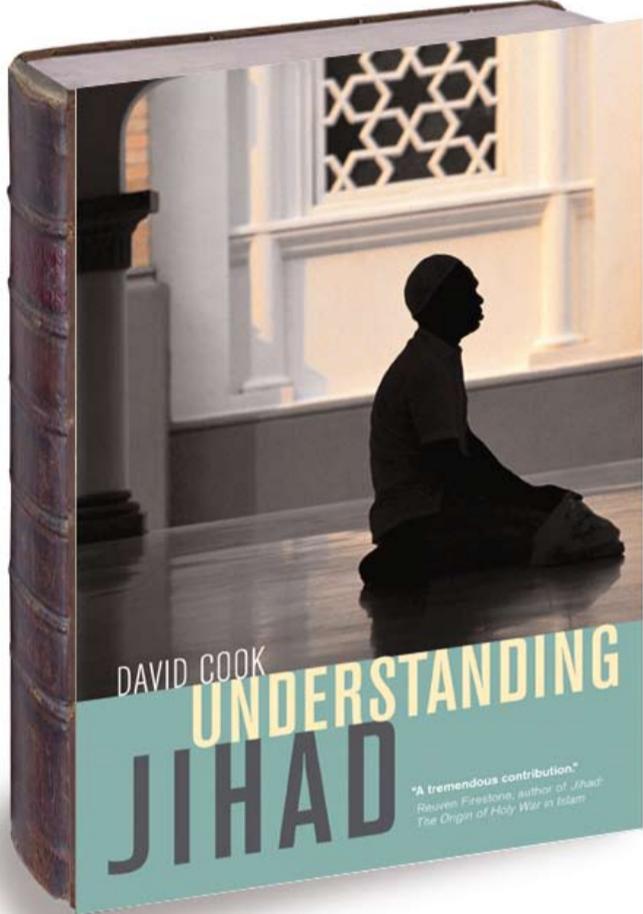
رسمي أبو علي

تحفل الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية في هذه الأيام بعدد لا يحصى من المقالات التي تتحدث عن يوسف شاهين، القابع الآن بين الموت والحياة نازف الدماغ في المستشفى الأميركي في باريس. يمكن اعتبار هذه المقالات نوعاً من الرثاء المبكر لرجل السينما الكبير والذي تفيد التقارير الواردة عن صحته بأن فرصته في النجاة ضئيلة. إلا إذا فاجأ (جو) محبيه بمعجزة تحدث فتعيده إلى الحياة، وكم سيكون ممتعاً أن نستمع إليه متحدثاً عن موته بلهجته اللادعة التي لا تحدها حدود. أما يوسف شاهين فإنني أفكر به منذ بعض الوقت كأحد رموز التنوير العربي

قتال عسكري أم مقاومة

روحية؟

مراجعة: جون كيسلي*



فهم الجهاد

تأليف: ديفيد كوك

الناشر: مطبعة جامعة كاليفورنيا: بيركلي، كاليفورنيا/لوس أنجلوس

عدد الصفحات: 269 صفحة

استخدموا و/أو يستخدمون العبارة حقاً، بطريقة أو أخرى، ويدعون إلى رفع حقيقي للأيدي، ثم يصرون الحكم؟ أم إن هناك طريقة لجمع كل هذه الاستخدامات معاً، بحيث يعطي كل منها معنى، بدوره؟ ربما تدل مراجع كوك السابقة إلى "نظرية" الجهاد على طريق نحو هذا الاحتمال الأخير. ولسوء الحظ، فإن قلقه حول المعادل الاعتدالي للتفسيرات غير العسكرية للجهاد يقود إلى تهاه شبه تام لهذه النظرية بالمراجع العسكرية للعبارة، فبقى مع نوع من "رجحان كفة الدليل" لوضع تسوية للنقاش.

إذن، لماذا لا نأخذ على محمل الجد فكرة أن معنى جذر كلمة جهاد يعني "النضال" أو "المجاهدة" أي، بالمعنى الديني، الساعية إلى "طريق الله"؟ لم لا نقول إن أيًا من المعاني العديدة للكفاح قد تعتبر مناسبة لهذه المهمة، اعتماداً على عوامل تتعلق بالسياق؟ بكلمات أخرى، لم لا نجادل في أنه، في الإسلام، لا يعني الترتيب الأول للإيمان القتال ولا "المقاومة الروحية" بل طاعة الله؟ إن مشكلة الجهاد، كما هو الحال مع مجهودات إنسانية أخرى، هو بذلك قضية تمييز أو استيعاب لإرادة الله في حالات معينة.

بين هذه الوفرة المفرطة من الكتب حول الجهاد منذ الحادي عشر من أيلول، يقف ديفيد كوك فريداً في قدرته على زيادة وعي قرائه باتساع مدى الكتابة الإسلامية حول الموضوع. ولسوء الحظ، فإن هؤلاء القراء أنفسهم يجب أن يستمروا في انتظار كتاب يرشدهم إلى مشهد المسؤولية الإنسانية التي تحرك هذه الكتابة التي تجمع جوانبها المختلفة.

قسم الديانات، جامعة فلوريدا، تالاهاسي

* بالتعاون مع:

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

للعبارة عسكرية. ومن المؤكد أن هناك معنى ما لرغبة كوك في دخول هذا النقاش؛ ففي النهاية، يمكن للمرء أن يقتبس من الكتاب (المسلمون وغير المسلمين على السواء) من الجانبين. وعلى الرغم من ذلك، يبدو ذلك نقاشاً عقيماً، فكما يلاحظ كوك، لا أحد يمكنه أن ينكر



منهج كوك يترك انطبعا بعدم الاتساق. فلدينا استخدامات عسكرية وغير عسكرية لتعبير الجهاد

المعادل العسكري لتعبير "الجهاد"، وهو يستهلك قسماً كبيراً من هذا الفصل، وكذلك صفحات عديدة من الخاتمة، وهو يجادل في أن الأولوية للمعنى العسكري. وفي الوقت نفسه، فإن الأدلة من الأحاديث والمراجع المبكرة حول الاستشهاد، وكذلك الكتابات الاعتدالية الأخيرة، تشير إلى أن "الجهاد" (ص 32) والسؤال هو كيف لنا أن نفهم هذه المرجعيات المحددة للعبارة؟

إن منهج كوك يترك لدى القارئ انطبعا بعدم الاتساق. فلدينا استخدامات عسكرية وغير عسكرية لتعبير الجهاد؛ ولا بد أن لكل منها درجة معينة من المشروعية. فهل هذه المشروعية مسألة سياق تاريخي؟ هل لنا أن نقول إن بعض، في الواقع معظم، المسلمين قد

يعرف قراء أعمال ديفيد كوك حول الأدبيات الرويوية الإسلامية أنه جامع دؤوب للنصوص، ومن خلال القراءات الدؤوبة والترجمات الواضحة، وضع كوك كما كبيراً من هذه الأدبيات تحت أنظار الجمهور. لذا فإننا ندين له بكثير من الامتنان.

فهم الجهاد هو استمرار لهذا الجهد، لكنه يأتي هنا مع مجموعة كبيرة من المواد. في هذا الكتاب، سوف يجد القارئ تغطية موسعة لنصوص من هذه الأجناس الأكثر خصوصية من التقليد الإسلامي: سجلات زمنية للحملات النبوية، دعوات علماء تحت المسلمين على مقاومة الظلم، أطروحات تعالج الممارسة الروحية، وكذلك، بالطبع آراء قضائية. والفصول في قسمها الأعظم مرتبة بحيث تكون عرضاً تاريخياً بحسب التسلسل الزمني؛ في داخل كل فصل، هنالك مزيد من التصنيف للمواد بحسب قضايا محددة، وفي بعض الحالات، بحسب الجغرافيا.

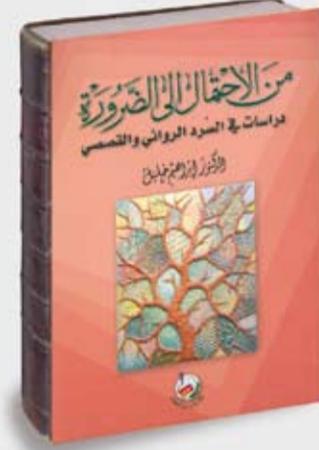
في رأبي أن منهج كوك - ولنسمه "جمع وتصنيف النصوص" - يبدو في أفضل صورته في الفصول من 4 إلى 6 التي تتناول مواد حديثة ومعاصرة. الفصل المعنون "الجهاد في القرن التاسع عشر: تجديد المقاومة"، مثلاً، ينتقل برشاقة من معالجة حركة الإخوان الوهابية إلى شبه القارة الهندية، ونيجيريا، ثم إلى القفقاس، حيث يقدم كوك للقارئ معلومات أساسية حول القيادة والحملات، ونصوصاً ذات صلة بكفاح المسلمين في كل من هذه الحالات. وبالمثل، في الفصل الذي يتناول "الإسلام الراديكالي ونظرية الجهاد المعاصرة"، و"الإسلام الراديكالي المعولم والعمليات الاستشهادية"، يقدم كوك معلومات موثوقة حول الكتاب والحركات في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين. ويتضمن الفصل المذكور قسماً مثيراً تناقش فيه قصص معجزات معاصرة ونظريات استشهادية (يعزى كثير منها إلى الدكتور عبد الله عزام) في ضوء علاقتها بمبررات قضائية وشبه قضائية للقتال في أفغانستان وفي ميادين أخرى للكفاح. في هذا القسم، وكذلك على مدى هذه الفصول، يعطي دأب كوك القارئ شعوراً بالاتساع وبالمجال الواسع للنقاش الإسلامي لهذه القضايا، وي طرح أسئلة مهمة حول تداخل موضوعات وسياقات مختلفة ترفع فيها مجموعات مختلفة راية الجهاد.

ولكن، يجب القول إن تقديراً واضحاً ومقنعاً لهذه المسائل المهمة، عليها انتظار كتاب آخر. والقراء الذين سيبهروهم حجم المواد المقدمة في هذا الكتاب سوف يخيب أملهم بالمقدار نفسه لفشل المؤلف في وضع أو تطوير أطروحة متماسكة أو متسقة. ويستحق أسلوب كوك في الجمع والتصنيف كل تقدير. ولكن كيف يمكن تنظيم نقاش حول المواد التي يقدمها؟ ويقدر ما يقدم كوك إجابة حول هذه المسألة، فإن ذلك يتم من خلال الدخول في نقاش بين الشارحين الذين يعطون أولوية للمعاني "الروحية" للجهاد والأخريين الذين يجادلون بأن المعاني الأولية

كتب

من الاحتمال الى الضرورة

دراسات في السرد الروائي والقصصي



إبراهيم خليل
دار مجدلاوي للنشر - عمان

في هذا الكتاب يواصل الناقد والباحث إبراهيم خليل، مطالعته في السرد التي بدأها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وخصص لها نحو ثلاثين كتاباً. في مقدمة كتابه الجديد يذكر المؤلف وهو أستاذ للأدب العربي في الجامعة الأردنية «لا أرى ما يحول منهجياً دون الجمع بين القصة القصيرة، والرواية جنباً إلى جنب. فهما فنان أدبيان يتصلان بجذور مشتركة وموحدة. فالرواية ملحمة نثرية أهم عناصرها الحكاية، والشخصية، والحبكة.

والقصة كذلك من أبرز عناصرها الحدث، والشخصية، والحبكة، والخاتمة. واللغة التي تستعمل في القصة والرواية لغة مشتركة، وإن كانت القصة تنجح إلى التركيز والتكثيف أكثر من الرواية. وبعض كتاب الرواية كالعجيلي، ونجيب محفوظ وغيرهما ممن درسوا في الكتاب يجمعون بين كتابة القصة، والرواية. لهذه الأسباب تمثيلاً لا حصراً ولا استقصاء أردت الجمع بين النوعين الأدبيين في سياق.

ضم الكتاب دراسات عن شعرية الأمكنة في أرض السباد للعجيلي، عميد الرواية العربية في ذمة التاريخ، الرواية والتأويل: مقاربة في التحليل النفسي، الرواية العربية والخطاب النسوي، وغسان نزال في رواية التشويق، والتعريف بالقصة القصيرة، وبلاغة الألفة في سحابة من عصافير الريموي، والمفارقة في قصص مؤنس الرزاز، وغالب هلسا والقصة القصيرة، والثابت والمتغير في قصص محمد علي طه، والسواحي في قصصه الأخيرة.

كائنات البيت

قصص



عبد الساتر ناصر
دار فضاءات - عمان

في مستهل كتابه الجديد يكتب الروائي والقاص العراقي عبدالستار ناصر: «تأكد لي بعد أربعين سنة من التأليف، إن كتابة القصة القصيرة أصعب من كتابة الرواية، وأنا كما أخبركم في كتاب الحكواتي: أحببت القصة حد أنني لا أعرف كيف يمكنها حياتي أن تستمر بدونها. 2007 كانت سنة القصة القصيرة بالنسبة لي، فقد كتبت فيها وقبل أن تنتهي أكثر من عشرين قصة، وكم هو ممتع أن تقضي الوقت مع أول عشيقة عرفتها في حياتك».

تتضمن المجموعة الجديدة 42 قصة منها: ذات غروب في روما، ونهاية النهايات، واطمنوا كل شيء على ما يرام، وصوره فرانكلين، وياسوناري كاواباتا، ونانسي عجرم، والسيدة لنجة، واكلهو، ومايكل فنست، وموت المؤلف...



Exterior Paints

National Textured Coating

National Long Life Shield

National Stone Finish

National Weather Shield

National Epoxy System

National Acrylic Rock


**NATIONAL
PAINTS**

We Color the World Beautifully

National Paints Training Center and Show Rooms:
Amman T. (962-6)5816190 F. (962-6)5816492
Irbid T. (962-2)7247754 F. (962-2)7247750
Zarqa T. (962-5)3653539 F. (962-5)3635369
Aqaba T. (962-3)2019805 F. (962-3)2019806
e-mail: npfc@nationalpaints.com
www.nationalpaints.com
National Paints Factories a member of sayegh Group
www.sayeghgroup.com

حريات

"النيابي" قاوم تعديلات متوازنة على قانون الاجتماعات

حسين أبورقمان

تمترست أغلبية نيابية في جلسة الأحد الماضي ضد "دمقرطة" مشروع القانون المعدل لقانون الاجتماعات العامة، كما جاء من الحكومة مع تعديلات طفيفة عليه أدخلتها لجنه الحريات وحقوق المواطنين في المجلس. نواب كتلة جبهة العمل الإسلامي، وآخرون في مقدمتهم: بسام حدادين، علي الضلاعين، عدنان العجارمة، صلاح الزعبي، يوسف القرنة، وقفوا إلى جانب "حل وسط" يتمثل في إجراء تعديل جوهري على مشروع القانون المعدل، يكتفي بإشعار الحاكم الإداري لعقد اجتماع عام، وحصر الموافقة المسبقة بتنظيم المسيرات.

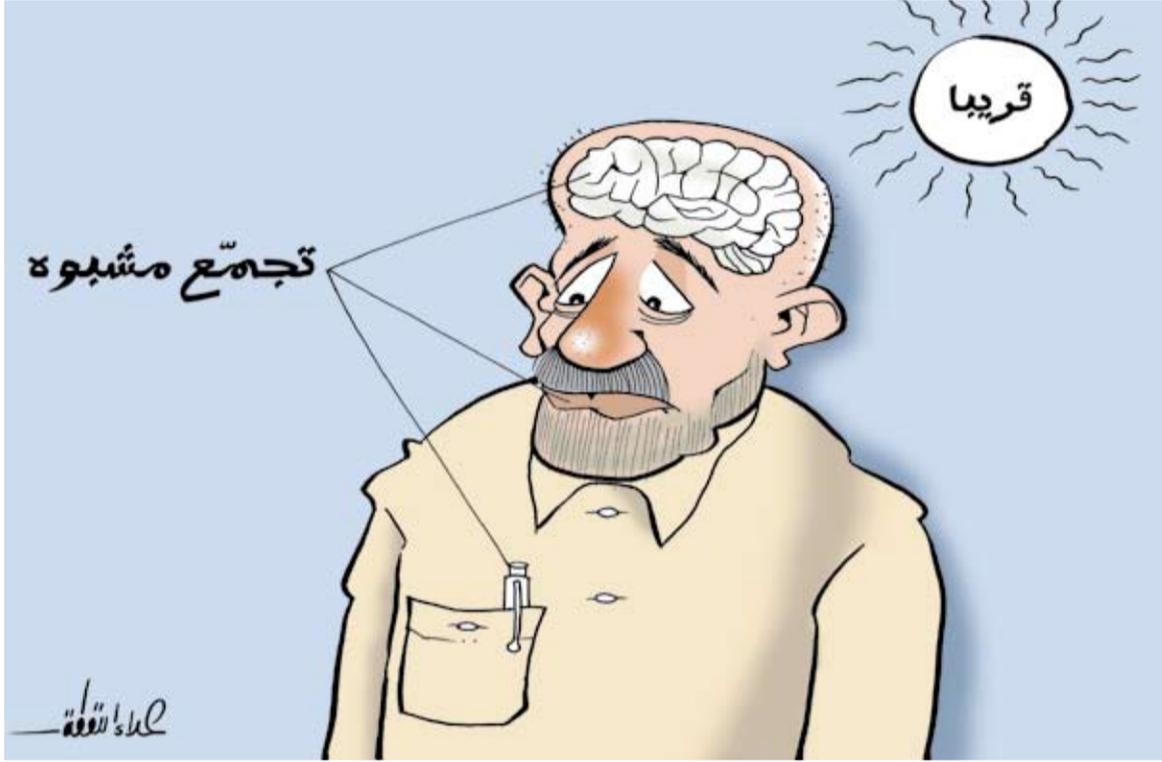
الدعوة إلى تعديل القانون، جاءت في خطاب الملك عبدالله الثاني بعيد الاستقلال، من أجل "تيسير الاجتماعات العامة"، فسارعت الحكومة لتقديم تعديلات شكلية على القانون تتعلق بالتعاريف وتوقيات، لكنها لم تطل الجهر.

قانون الاجتماعات العامة رقم 7 لسنة 2004، يشترط الحصول على موافقة خطية مسبقة لعقد اجتماع عام أو تنظيم مسيرة، ويعطي الحاكم الإداري سلطة مطلقة في الموافقة على الطلب أو رفضه حتى دون بيان الأسباب، ولا مجال للطعن في قراره. ثلاث مداخلات رئيسية طالبت بإلغاء شرط الموافقة المسبقة على طلب عقد اجتماع أو تنظيم مسرة، وجاءت باقتراحات شبه متطابقة.

عزام الهندي اقترح التعديل التالي على مشروع القانون "للأردنيين الحق في عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات شريطة تقديم إشعار لهذه الغاية للحاكم الإداري المختص". وكان الهندي بدأ مداخلته بتأكيد أن التعديلات التي أتى بها مشروع القانون تناقض أسبابه الموجبة التي تحدثت عن التزام الحكومة "بالاستمرار في برامج الإصلاح السياسي"، وبوضع التشريعات التي "تجسد المشاركة وتعظم الثقافة الديمقراطية وتكفل حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان". وأعرب عن قناعته في أن يكون للأردنيين حق عقد الاجتماعات العامة بصفته "حقاً مؤكداً ومصاناً في الدستور ولا يجوز تقييده بأي شكل من الأشكال".

علي الضلاعين، اقترح إلغاء كل بنود المادة الثالثة موضوع النقاش، واستبدالها بالنص على أن "للأردنيين حق عقد الاجتماعات العامة أو تنظيم المسيرات شرط تقديم طلب للحاكم الإداري". وقال قبل ذلك إنه "عندما عرض مشروع القانون رفضته بسبب مبرراته غير الكافية وغير المنطقية، وأنا الآن مجبر على مناقشته". ودعا زملاءه بعد نهاية المناقشات إلى رفضه كرسالة سياسية واضحة إلى أهمية النهج الديمقراطي الذي "صار لنا 20 سنة نشغل عليه، وكلما تقدمنا خطوتين، نعود بعدها 20 خطوة للخلف". وأضاف "كل ما متنفس شوية بطلعنا قانون يعيدنا للخلف".

حمزة منصور اقترح من جهته أن يكون نص المادة الثالثة من القانون "للأردنيين حق عقد الاجتماعات العامة أو تنظيم المسيرات شريطة تقديم إشعار لهذه الغاية إلى الحاكم الإداري المختص". وكان ذكر أن قانون الاجتماعات العامة هو أحد ثلاثة قوانين يمكن من خلالها الحكم على الوضع أنه ديمقراطي



وفي مداخلة لاحقة، أيد حدادين التمييز بين الاجتماعات والمسيرات، وقدم اقتراحاً يكتفي بإشعار الحاكم الإداري بخصوص عقد الاجتماعات العامة، وربط الموافقة المسبقة بتنظيم المسيرات. محمد عقل قال من جهته إن الرواد الأوائل الذين وضعوا الدستور لم يكن يدور في خلدكم أن يأتي زمن يتم فيه التراجع عن الفهم المتقدم الذي ضمنوه للدستور عندما نتحدث عن الاجتماعات وحق الأردنيين في عقدها. واستخلص من قانون 1953، أن الحق في عقد الاجتماعات العامة يتطلب الإشعار وليس الإذن.

صلاح الزعبي ذهب منحى جديداً، مؤكداً أنه مع إيمانه القاطع بضرورة رد هذا المشروع، إلا أن الأمر بحاجة إلى مزيد من التشاور. وقدم مقترحاً يتطابق مع مقترح زملائه الذين ميزوا الإجراءات المطلوبة للاجتماعات عن تلك المطلوبة للمسيرات، في حال كان هناك إصرار على حسم الأمور. وبدأ الزعبي مداخلته قائلاً: إن حرية الكلمة هي المقدمة للديمقراطية، وعليه فإن تعزيز السلوك الديمقراطي يجب أن بصوغه قانون ديمقراطي عصري قادر على مواجهة تحديات العصر. لكن للأسف الشديد، جاء هذا القانون يتعارض مع توجهات الدولة للإصلاح والتنمية السياسية. مشيراً إلى أن الأردن يتعرض إلى الانتقادات الداخلية والخارجية، وإلى أن مشروع القانون جاء معارضا للميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي أكد على الحق في التجمعات السلمية.



يتمتع الحاكم الإداري بسلطة مطلقة في الموافقة على الاجتماعات

سليمان السعد، أيد فكرة الزعبي بإرجاء النظر في حسم المشروع لمزيد من التشاور، حيث أن الغالبية العظمى ترى أن القانون مهم جداً وبحاجة إلى إنضاج وتفاهم كذلك بين الحكومة والمجتمع المدني لأن هذا المشروع مقيد للحريات العامة.

يوسف القرنة، تحدث عن موقع الأردن الجيوسياسي، والتحديات التي تواجهه. وقال إن الحكمة الملكية من تعديل قانون الاجتماعات العامة هي تعزيز التنمية السياسية التي نحن بأمس الحاجة إليها ما يتطلب من نواب الشعب أن يكونوا مع قانون يتماشى مع الدستور وليس العكس. وطالب بالتمييز بين تنظيم المسيرات وعقد الاجتماعات العامة، واقترح بناء على ذلك أن يكون النص "للأردنيين حق الاجتماعات العامة شريطة تقديم إشعار لهذه الغاية قبل 48 ساعة من عقد الاجتماع. وللأردنيين حق تنظيم المسيرات شريطة مخاطبة الحاكم الإداري قبل 48 ساعة للحصول على الموافقة".

انتهت الجلسة "العتيبة" بتمرير مشروع القانون الذي سيحول إلى مجلس الأعيان دون تغيير مهم على الصيغة التي جاء بها من الحكومة. مشروع القانون تمسك بربط الحق في الاجتماعات والمسيرات بالموافقة المسبقة للحاكم الإداري، ولجنة الحريات مع الأغلبية النيابية حافظت على هذا الشرط الذي طالبت منظمات المجتمع المدني وقوى ونشطاء سياسيين بإلغائه لصالح الاكتفاء بالإشعار للحاكم الإداري، أو بالحد الأدنى، الإبقاء على الموافقة المسبقة للمسيرات والاكتفاء بالإشعار للاجتماعات العامة.

وأضاف ليس هناك نقطة نظام اعطيت في هذه الجلسة ينطبق عليها أنها نقطة نظام، كلها تسلسل. نقطة النظام عندي هي أن النقاش تحول إلى فقه دستوري، وكل واحد بدأ يفتي في الدستور بما يخدم وجهة نظره. الدستور يحدد الحقوق والواجبات، ويطلب من القانون أن ينظمها. هذا صحيح، والصحيح أيضاً أن القانون يجب أن لا يخالف روح وجوهر الدستور. لذلك يجب أن ندقق في القانون وتفصيله. فما ورد في مشروع القانون مخالف لروح الدستور الذي يفترض أن الإباحة هي الأساس. وأضاف "عندما طالبنا برد هذا المشروع، لم نكن نرغب بالعودة إلى القانون السابق، إذ كنا سنطلب من الحكومة ان تعبر عن إرادتها السياسية والإرادة السياسية التي عبر عنها جلالة الملك برفع سقف الحريات الديمقراطية".

وقال: أريد أن أذهب أبعد مما طالب به الزملاء الذين سبقوني. مشروع القانون المعدل هذا مخالف ليس فقط للأسباب الموجبة، وإنما كذلك للمعايير الدولية، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي وقع عليها الأردن ونشرت في الجريدة الرسمية، بما يعني انه أصبح لها قوة التشريع الوطني. وأضاف أن الأصل في أي قانون هو السماح والإباحة وليس المنع. لذا يكون الخلاف هنا حول تفسير المادة. وأعرب عن اعتقاده أنه يكفي لعمل تمييز في بداية المادة الثالثة بين الاجتماع والمسيرة بحيث يتم تفصيل كل نشاط بطريقة مختلفة.

بسام حدادين، بدأ مداخلته في جومشون، مخاطباً رئيس المجلس "أعطيت نقاط نظام لـ 15 شخصاً وأنا الوحيد تسألني عن نقطتي.

أو غير ديمقراطي، أما القانونان الآخران فهما قانون الأحزاب والانتخابات. وشدد على أن المادة الثالثة من المشروع هي أهم مواد القانون. وأضاف أنه يشارك الزملاء الذين أشاروا إلى أن هذه المادة غير دستورية، بل تتناقض مع المادة 16 من الدستور التي أعطت الأردنيين حق الاجتماع، مؤكداً أن القانون يوافق مع الدستور لأن تلوى نصوص الدستور. مجموعة ثانية من المداخلات، ذهبت نحو البحث عن حل وسط، وهذا الحل اقترحتة منظمات مجتمع مدني في لقائهما مع لجنة الحريات.

عدنان العجارمة أعلن أنه يوافق على اقتراح زميله علي الضلاعين فيما يخص الاجتماعات العامة. أما فيما يخص المسيرات، فاقترح أن يخصص لها بند منفصل يؤكد أنها تحتاج إلى موافقة الحاكم الإداري.

أهداف تحت القبة

سجل عبد الكريم الدغمي "هدفين" في مرمى فخري إسكندر، في جلسة مناقشة مشروع قانون الاجتماعات العامة، الأحد الماضي في مناسبتين: الأولى، حينما اقترحت النائبة ثروت العمرو، العودة إلى تعريف الاجتماع العام الوارد في قانون عام 1953 الملغى، والذي ينص "كل اجتماع دعا إليه أشخاص للبحث في أمور سياسية" بدل النص الذي اقترحتة لجنة الحريات "الاجتماع الذي يتم عقده لبحث امر ذي علاقة بالسياسة العامة للدولة".

اسكندر بصفته رئيس لجنة الحريات، رد على العمرو بأنه لا يمكن العودة إلى التعريف القديم "لأنه غير معروض في التعديل أصلاً".

الدغمي رد على إسكندر بأن الزميلة قدمت اقتراحاً "بغض النظر من أين

جاءت به .. من 53 أو من قانون ملغى أو قانون سار، هذا تعديل ونحن نصوت على التعديل".

وبرغم أن الفرق بين التعريفين لا يعني شياً من الزاوية العملية، إلا أن العمرو حصلت على تضامن جيد مع مقترحها، لكنه لم يكن كافياً لتمزيهه، إذ حصل على 42 صوتاً من بين 98 نائباً حاضراً. وكان يمكن للمقترح أن يمر لولا الأجواء المناهضة لتوسيع الحريات والمجال العام. المناسبة الثانية: حين اقترح الدغمي اضافة بند جديد يتعلق بالاجتماعات الانتخابية، للاجتماعات المستثناة من طلب الموافقة على عقدها، والتي تشمل اجتماعات الهيئات العامة للجمعيات الخيرية والتطوعية والشركات وغرف التجارة والمناسبة الثانية: حين اقترح الدغمي اضافة بند جديد يتعلق بالاجتماعات الانتخابية، للاجتماعات المستثناة من طلب الموافقة على عقدها، والتي تشمل اجتماعات الهيئات العامة للجمعيات الخيرية والتطوعية والشركات وغرف التجارة والصناعة ... إسكندر رد على الدغمي بأن اقتراحه منصوص عليه في البند

الأول الذي يتحدث عن اجتماعات الهيئات الخيرية والتطوعية، معتبراً أن الاجتماعات الانتخابية هي بمثابة اجتماع هيئات عامة للناخبين. وبرغم صدور أصوات عدة معترضة، واصل إسكندر، متسائلاً: أليس الناخبون هم هيئة عامة للمرشحين؟! متمسكاً بأن الاقتراح مغطي في البند الأول. الدغمي رد على إسكندر قائلاً "لم ار احداً في الدنيا يقول إن الناخبين هم هيئة عامة للمرشحين. لو زميلي الفاضل يسحبها أفضل.. هو حر"، وتابع يوضح أن للانتخابات النيابية جداول ناخبين، وللانتخابات البلدية جداول ناخبين، وانتخابات غرف الصناعة والتجارة لها جداول أيضاً، وهؤلاء ليسوا هيئة عامة. وصوتت أغلبية لصالح اقتراح الدغمي إضافة بند جديد خاص بالاجتماعات الانتخابية.

فريدم هاوس صنّفت الأردن "دولة حرّة جزئياً" تحسّين صورة الأردن رهن بتوفير الحريات

السّجل - خاص

لذاتها، لا لإنجاز أية مشاريع سياسية، لذلك فمن غير المقبول التدرج بأحوال السياسة، وحرمان المجتمع من حرياته الأساسية، ومن ثم حرمان البلاد من نهضتها الكاملة.

تحقيق الحريات العامة، مطلب وطني ملح، تقتضيه مصلحة البلاد، وحاجات الناس الطبيعية، ولا غرض سياسياً من وراءه.

في أي مجتمع وأية دولة، تنبع من أولوية الشعور بالحرية لدى الناس، وضرورتها للانخراط في عملية التنمية والتطوير والتحديث، لذلك، لم يعد مقبولاً تبرير تراجع أوضاع الحريات العامة، بالأوضاع السياسية غير المستقرة، فالحريات مطلوبة

مع التزامات الحكومات الأردنية المتعاقبة، المتضمنة في المواثيق والإعلانات الدولية المختصة بحقوق الإنسان، التي وقعها الأردن وصادق عليها، بل قبل ذلك بما يتعارض مع الدستور، الذي يضمن في نصوصه كثيراً من الحقوق التي تجعل من الحريات العامة أمراً واقعاً لو توافرت على أرض الواقع. الحاجة للحريات العامة

صورة الأردن، أو الضغط عليه، فلو كان ثمة مؤامرة في هذا التقرير مثلاً، لما نال الأردن تصنيف "دولة حرّة جزئياً" في محيط نال كله تصنيف يشير لافتقاده الحرية، كما توضح خريطة العالم المرفقة. لقد نال الأردن تصنيفاً أفضل من محيطه، تعتقد المنظمة مصدرة التقرير أنه يعكس واقع الحال. وهنا، يكون التعاطي الإيجابي مع نتيجة كهذه، هو السعي لتحسينها في السنوات المقبلة، واتخاذها نقطة للمقارنة والقياس مع ما يتحقق لاحقاً، بدلاً من دفن الرؤوس في الرمال، واللجوء لفكرة المؤامرة لعلها تعفينا من واجبنا في تحسين أوضاع الحريات.

صدر هذا التقرير، الذي لا يمكن أن يكون مرضياً، في وقت أقر فيه مجلس النواب قانوناً للإجتماعات العامة، يشترط قيوداً على تجمع الناس لممارسة أنشطتهم، بما فيها السياسية، وهو قانون اعترض بعض النواب عليه، معتبرين أنه يتعارض مع المادة 16 من الدستور.

هذا يعني، أن هناك إصراراً على مواصلة سياسة "خفض سقف الحريات"، بدلاً من السعي الحثيث لرفعه بما يحسن أوضاع الحريات على أرض الواقع، فينعكس بالضرورة على صورة الأردن في مجال الحريات، في الداخل والخارج. إن هذا الإصرار الغريب، يتناقض ليس فقط

صنّفت مؤسسة "فريدم هاوس" الأميركية المعنية بالحريات، الأردن ضمن الدول "الحرّة جزئياً" Partly Free في تقريرها عن أوضاع الحريات في العالم، الذي أصدرته مؤخراً، مؤكدة بذلك التصنيف الذي ناله الأردن في تقرير المنظمة ذاتها خلال السنوات الأخيرة. لكن الأردن، في تقرير هذا العام، صنّف كدولة "غير حرّة" Not Free في مجال الحريات الصحفية، حيث نال 63 نقطة على سلم يتكون من مئة نقطة، يقيم علاقة عكسية بين عدد النقاط وحالة الحريات الصحفية، وقد استشهد التقرير بأحداث نالت من هذه الحريات، أهمها منع إطلاق بث تلفزيون ATV كأول محطة تلفزيونية خاصة.

يفتح هذا التصنيف، الباب لإعادة دراسة أوضاع الحريات العامة في البلاد، وصورة الأردن في هذا المجال في الخارج، إذ يتأكد من تقارير كهذه، تعدّها منظمات أجنبية وتشمل مختلف دول ومناطق العالم، أن محاولات تجميل صورة الحريات العامة في الأردن، أمام الرأي العام العالمي، من دون أن يكون لها سند حقيقي في واقع هذه الحريات وتطبيقاتها، ليست محاولات مجدية، ولا يمكن لصورة الحريات في الأردن أن تكون زاهية وناصعة كما نريد، من دون أن تتوافر على أرض الواقع، حريات مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، كاملة وحقيقية. من المهم هنا، التعامل مع ما تتضمنه تقارير كهذه، بطريقة إيجابية، وعدم الاتجاه للقول إنها تنطوي على "مؤامرة" ما لتشويه



المصدر: Freedom House

أخبار

معتقلو الرأي العرب

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، استمرار مصادرة حريات "مجموعة من خيرة مثقفي البلدان العربية المشهود بدورهم الإصلاحي وأنشطتهم السلمية الداعمة للديمقراطية" نتيجة اعتقالهم من قبل السلطات في بلدانهم، لأسباب تتعلق بأرائهم أو أنشطتهم السياسية. وشرحت المنظمة في بيان لها أن "في سورية اعتُقلت الدكتورة فداء الحوراني، وفي المغرب اعتقل محمد المرواني والمصطفى المعتصم وعبد الحفيظ السريتي ومحمد الأمين الركالة، وفي السعودية يحاكم الدكتور متروك الفالح بسبب آرائه، وفي اليمن حُكم بالسجن على الصحفي عبد الكريم الخيواني". وطالبت المنظمة بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين، باعتبارهم معتقلي رأي، ووقف المضايقات التي يتعرضون لها، لأنها تخالف الدساتير والقوانين.

محمود النجار

قالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية»، إن السلطات السورية اعتقلت صباح يوم 16 حزيران/

2007، عن واحد بالمئة من إجمالي أعداد هؤلاء اللاجئين العراقيين. ودعت المنظمة الدول التي شاركت في غزو العراق، إلى اتخاذ خطوات حقيقية للتخفيف من معاناة من أدى الغزو إلى تهجيرهم، من خلال مساعدة الدول المضيفة، والمنظمات الإنسانية، لتكون قادرة على دعم تلك الأعداد الهائلة من اللاجئين.

حملة الخرطوم

طلابت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقرير جديد بعنوان «حملة الخرطوم: الاعتقالات الجماعية والتعذيب والاختفاءات منذ هجمة 10 أيار/مايو»، الحكومة السودانية بالكشف عن أحوال مئات الرجال والنساء والأطفال المحتجزين لديها منذ هجمة حركة العدالة والمساواة على العاصمة، وكذلك بمحاكمة المسؤولين عن تعذيب المحتجزين والإساءة لهم. ونقل التقرير عمّن أسماهم "شهود عيان" قولهم إن أكثر من 60 مدنياً تعرضوا للقتل أثناء القتال، وإن الحكومة احتجزت مئات الأشخاص، لكنها لم توفر أية معلومات عن هوياتهم أو أماكنهم أو التهم المنسوبة لهم. وعبرت المنظمة في تقريرها عن اعتقادها بوجودها "نية تمييزية" في احتجاز هؤلاء الأشخاص، لأن غالبيتهم ينتمون لإقليم دارفور.

كلام معسول وواقع مر

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عن أحوال اللاجئين العراقيين في العالم، صدر بمناسبة يوم اللاجئين العالمي الذي يصادف العشرين من حزيران/يونيو من كل عام، بعنوان «أزمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر»، إن المجتمع الدولي ما زال يتقاعس عن مواجهة الأزمة، بل يدل أن بلدين مثل الأردن وسورية يستضيفان معظم اللاجئين، ولكنهما غير مهئين على نحو مناسب لتلبية احتياجات جميع من يصلون من العراقيين، بينما لم يزد مجموع عدد من يستضيفهم العالم الصناعي، حتى نهاية العام

يونيو الجاري، الناشط الحقوقي وعضو المنظمة، محمود الخليل النجار (48 عاماً) من منزله في مدينة حلب، واقتادته إلى جهة مجهولة، موضحة أن النجار بات المعتقل الثالث من كوادرها، بعد الطالب الجامعي عمر العبدالله، والكاظم السياسي فايز سارة. وذكّرت المنظمة بضرورة احترام إعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الصادر في كانون الأول/ديسمبر من العام 1988. من جهة أخرى، طالبت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، بالإفراج الفوري عن النجار، وعن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ووقف عمليات الاعتقال التعسفي وترهيب المهتمين بالشأن العام عبر الاستدعاءات الأمنية المتكررة والمراقبة الدائمة لهم.

رسالة من وراء القُضبان

بعث الصحفي اليمني عبدالكريم الخيواني، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة ست سنوات، على خلفية تغطيته الصحفية للحرب في صعدة (حيث تجري الاشتباكات مع الحوثيين)، رسالة إلى حفل تسليم الجائزة التي منحتها إيها منظمة العفو الدولية، في الأسبوع الماضي، قال فيها إن منحه الجائزة يُعدّ تكريماً

مايكروسوفت تبذل إكس بي بفيستا والشركات والجمهور يعترضان



النظم على الإطلاق أمناً لتشغيل الكمبيوتر بين مختلف النظم الأخرى الموجودة حالياً في الأسواق. وأشارت الشركة في تقريرها السنوي حول أمن الإنترنت إلى أن نظام ويندوز لشركة مايكروسوفت كان قد أصدر ملفات تحديثية أمنية قليلة خلال النصف الأخير من العام الماضي.

عن موعد إصدار أول نسخة معدلة منه. غير أن مايكروسوفت تبدو على ثقة بنجاح برنامجها الحديث، حيث أشارت إلى أن عدداً من كبار المؤسسات في العالم تخطط للانتقال إلى نظام فيستا قريباً، ومن ضمنها كونتنتال إيرلاينز، وبنك براديسكو البرازيلي. يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه شركة نورتون أن ويندوز فيستا يعد أكثر

المستخدمين بالإبقاء على أنظمة التشغيل السابقة مثل XP أو Windows Millennium والانتظار قليلاً بينما تقوم مايكروسوفت بإطلاق حزم التحديث والتطوير لهذا النظام. وفيما تباع معظم أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة مجهزة بنظام فيستا، يبلغ سعر النسخة المنزلية منه 87 home edition ديناراً والنسخة المهنية - professional edition نحو 130 ديناراً.

وقال بائع في أحد محلات البرمجيات: "إذا كان الزبائن مرتاحين باستخدام XP فأنا لا أنصحهم باستخدام Vista، وبخاصة أن XP أثبت سهولة ونجاحاً منقطع النظير". وفشل أحد برامج الحماية التي يستخدمها برنامج ويندوز فيستا في التصدي للفيروسات كافة، في اختبار أجرته إحدى الشركات المتخصصة في فحص أدوات الأمان وبرامج الحماية المتعلقة بالكمبيوتر.

وبحسب تقرير جديد أجرته شركة الأبحاث، فورستر، فإن استخدام الشركات لنظام التشغيل الجديد «Windows Vista» يتراجع عالمياً، وذلك لعدة أسباب منها عدم وجود بعض البرمجيات التي تعمل وفق هذا النظام، فضلاً عن حاجة الكمبيوترات إلى "إمكانات" كبيرة وعدم إعلان مايكروسوفت

في ظل تعود الأردنيين على استخدام نظام XP وشكوى الكثيرين من عدة نقاط ضعف في نظام Vista.

وبالرغم من أن مايكروسوفت أعلنت عن بيعها أكثر من 88 مليون نسخة من برنامج Windows Vista في مختلف أنحاء العالم، يشككي مستخدمون من أن النظام الجديد يعاني من عيوب أمنية ومن حاجة إلى أجهزة متقدمة ذات مواصفات عالية.

وقام العديد من مستخدمي Vista بإزالته من أجهزتهم وإعادة استخدام Windows XP لأن Vista يسبب تباطؤاً في الأجهزة.

وأظهر مسح لآراء المستخدمين أجراه مؤخراً موقع مجلة ويندوز العربية على الإنترنت على 34134 شخصاً، أن 43 بالمائة من المستطلعة آراؤهم في الاستبيان، فضلوا الانتظار لمعرفة تجارب الآخرين قبل تثبيت Windows Vista، فيما قال 15 بالمائة منهم أنهم سيقومون بتثبيت Vista مع الاحتفاظ بنظامهم القديم، غير أن 20 بالمائة أجابوا أنهم سيقومون بتثبيته "فوراً" وفضل 20 بالمائة منهم الاحتفاظ بأنظمة التشغيل الحالية التي يستخدمونها.

وفي جولة على محلات بيع البرمجيات في الأردن، قال عدة بائعين إنهم ينصحون

أعلنت عملاق البرمجيات وأنظمة التشغيل، مايكروسوفت، رسمياً عن نيتها وقف دعم وبيع نظام التشغيل الشهير Windows XP، وذلك لإفساح المجال أمام نظام التشغيل Windows Vista والذي لم يلق استجابة جيدة من قبل الجمهور والشركات على حد سواء.

وأثار إعلان مايكروسوفت هذا ردود فعل غاضبة من مستخدمي Windows XP حول العالم، والذين عبروا عن استيائهم من خطوة الشركة العملاقة، والتي تأتي ضمن سياسة معهودة في إحالة أنظمة التشغيل التي تنتجها هي نفسها إلى التقاعد، بعد سنوات قليلة من طرحها في الأسواق واستبدالها بأنظمة جديدة تقوم الشركة ببيعها لملايين المستخدمين حول العالم.

وقام مستخدمون بإطلاق موقع جديد تحت عنوان www.savexp.com وذلك لتوقيع مذكرة تطالب بعدم إلغاء نظام التشغيل الذي اعتاد عليه الكثيرون. القائمون على الموقع يؤكدون أن عدد الموقعين على هذه المذكرة بلغ نحو 200,000 شخص وشركة.

ولم يتمكن نظام تشغيل مايكروسوفت الجديد "Windows Vista" من فرض سيطرته على أجهزة الكمبيوتر في الأردن،



هاتفان جديان من Nokia

110MB ومنفذ لكرت الذاكرة من النوع microSD في حال رغبت بزيادة سعة ذاكرته الأصلية. يذكر أن الهاتف مزود ببطارية مثالية تدوم لمدة 20 يوماً في وضع الانتظار أو 10 ساعات ونصف الساعة من الحديث المتواصل ويتميز جهاز E66 ذو الشاشة المنزلقة بشاشة بمقاس 2.4 بوصة من نوع QVGA وكاميرا 3.2 ميغا بكسل وشبكة لاسلكية وبلوتوث GPS وعدم لاتصال HSDPA وذاكرة داخلية تصل إلى 110 ميغا مع وجود منفذ لكرت الذاكرة.

كشفت Nokia الفنلندية النقاب رسمياً عن هاتفين جديدين من سلسلة (E) هما E71 و E66. جهاز E71 يدعم شبكات الجيل الثالث والاتصال المرئي ونظام ملاحة GPS و HSDPA، بالإضافة إلى أنه مزود بـ بلوتوث و WiFi. ويأتي هاتف E71 في غاية النحافة بسمك لا يتجاوز 10 مم، وهو مزود بلوحة مفاتيح كاملة QWERTY، ويحمل شاشة عرض بقياس 2.36 إنش وكاميرا رقمية بدقة 3.2 ميغا بكسل، وذاكرته الأصلية والبالغة

Qosmio من توشيبا

كشفت شركة Toshiba النقاب عن موديلات جديدة من سلسلة أجهزة (Qosmio) والأجهزة الثلاثة هي: X305 و G55 و F55. جهاز Qosmio X305 مخصص لعشاق ألعاب الكمبيوتر، ويحمل المواصفات التالية:

- معالج 3GHz dual core من شركة (إنتل).
- كارت شاشة NVIDIA GeForce GTX.
- وذاكرة تصل إلى 1 جيجا.
- 2 هارديسك بمساحة تصل إلى 400 جيجا .. وبسرعة 7200RPM.
- ذاكرة تصل إلى 4 جيجا.
- شاشة 17 بوصة من نوع WSXGA مع منفذ HDMI.
- 4 سماعات مع مضخم صوتي.

أما الجهاز G55 فيحتوي على معالج جديد ويحمل الاسم Quad Core HD Proces- sor

وهو معالج مطور من معالجات الخلية أو Cell، والذي تم تطويره من قبل سوني و IBM وتوشيبا .. والذي يستخدم في أجهزة البلاي ستيشن 3، ومواصفاته:

- هارديسك تصل مساحته إلى 500 جيجا.
- شاشة بمقاس 18.4 بوصة وبتقنية TruBrite.
- مواصفات الجهاز F55 هي:
- شاشة بمقاس 15.4 وبتقنية TruBrite.
- كارت شاشة من نوع NVIDIA GeForce 9700 GTS.

GPS- مدمج مع برنامج شركة جارمن للخرائط ..

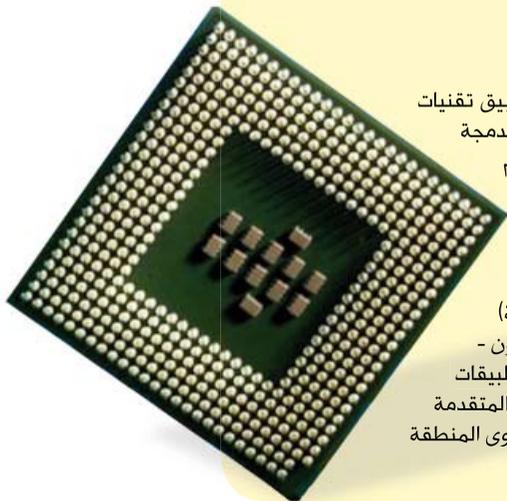
جدير بالذكر أن جميع الموديلات الثلاثة يتواجد فيها منفذ HDMI ومنفذ eSATA مع وجود سماعات ومضخم من شركة Harman Kardon. ومن المتوقع طرح الموديلات الجديدة في الأسواق في منتصف الشهر القادم



دبي تصمم أول شريحة إلكترونية عربية

(سينوبسيس)، كما تم تطبيق تقنيات التشفير وحل التشفير المدمجة في الشريحة باستخدام تقنيات تصميم خاصة لتخفيض معدل استهلاك الطاقة. يذكر أن (مركز دبي لتصميم الدوائر الإلكترونية) التابع لوزارة الاتصالات - يعد أول مركز تصميم للتطبيقات العملية في مجال العلوم المتقدمة للدوائر المتكاملة على مستوى المنطقة العربية.

كشفت (واحة دبي للسيليكون) النقاب عن إنتاج أول دائرة متكاملة في المنطقة العربية وهي مصممة للاستخدام في مجال تطبيقات أمن البيانات. وقد تم تصميم الشريحة التجريبية - في (مركز دبي لتصميم الدوائر الإلكترونية) - باستخدام تقنية (65 نانوميتر) من شركة (تي إس إم سي) .. أكبر مصنع لأشباه الموصلات، وهي تتضمن 22 مليون ترانزستور. وتم تصميم الدائرة الأولى من نوعها في المنطقة باستخدام أرقى الأدوات وبرامج التصميم الإلكترونية من شركة





احتباس حراري

الاحتباس قد يشرد الملايين في الشرق الأوسط

للعيش فيه حيث لن يسمح بوجود السيارات. إضافة لذلك، تجري حالياً مناقشة لقوانين جديدة في دبي تهدف إلى تحسين المعايير البيئية للعقارات في الإمارة، وسوف يساعد هذا في الحد من استخدام المياه وتحسين استهلاك الطاقة اللازمة لتبريد العقارات في الصيف الحار.

في بحث جديد حول التغير المناخي، أكدت الجامعة البريطانية في دبي، أن بلدان الشرق الأوسط قد تتأثر بارتفاع منسوب مياه البحار الناتج عن الاحتباس الحراري، الذي قد يؤدي إلى تهجير الملايين من الناس.

وتناولت دراسة الجامعة البريطانية بالتحليل أثر الاحتباس الحراري على منطقة الخليج العربي على مدى السنوات المقبلة، وخلصت إلى أن من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة ما بين 1.8 وأربع درجات مئوية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ذوبان القمم الجليدية وغمر المناطق الساحلية، مجبراً أولئك الذين يعيشون في هذه المناطق على الفرار.

وقالت الدراسة: «لا بد من إجراء البحوث للمساعدة على فهم أثر التغيرات في درجات الحرارة العالمية والوصول إلى أفضل المناهج لمكافحة المشاكل المستقبلية، وهذا يشمل الحاجة إلى خفض انبعاثات الكربون». وأشارت إلى أنه رغم قلة عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تمتلك واحداً من أعلى معدلات الكربون على أساس نصيب الفرد من الطن في العالم. وأن الدول الأربع المترتبة على القمة في هذا المجال هي من دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً: قطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت.

ويقول البروفيسور جيفري بولتون، من جامعة أدنبره: «إن تأثير الإنسان على الكوكب قد تسارع على مدى السنين الماضية، مع تغير تكوين الغلاف الجوي للأرض تغيراً جذرياً بفعل حرق الوقود الأحفوري. ويعتبر فهم أثر ذلك والاتفاق على خطوات مستقبلية أمراً لا بد منه».

من جهتها، تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة الآن مزيداً من الجهود للحد من أثر الكربون. وكانت أبو ظبي قد أعلنت في شهر فبراير/شباط الماضي عن مدينة مصدر بوصفها الصديقة الأولى للبيئة بين مدن العالم. وتقول أبو ظبي إن المدينة ستكون، عند اكتمالها، مكاناً خالياً من الكربون



البنك الدولي: التكنولوجيا لمواجهة الاحتباس

الاقتصادي، ولأنها تعتبر أن هذه الالتزامات غير منصفة لأن البلدان مرتفعة الدخل مسؤولة عن معظم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي.

ويرى التقرير أنه سيتم بمرور الوقت تسوية قضايا "عدم اليقين" بشأن تأثير تغير المناخ وتكلفة الحد من انبعاث الكربون، ومن ثم فإنه لا ينبغي أن يقوم العالم بتجميد هذا الأمر برمته في إطار التزامات كمية محددة لأفاق المستقبل البعيد، ولا بد أن يتوقع العالم أن انتشار المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى تحسين هذا الوضع - وإبقاء المجال مفتوحاً أمام بعض الخيارات». كما يقول.

يقول التقرير إنه يجب على بلدان العالم أن تقوم بدلا من ذلك ببحث تطبيق ضريبة عالمية على الكربون أو نظام "فرض الحد الأقصى للكربون والمقايضة"، الذي يتيح للبلدان إطلاق كمية محددة من ثاني أكسيد الكربون أو بيع التصاريح الخاصة بذلك إلى بلدان أخرى. وينبغي منح البلدان النامية تصاريح كافية خاصة بمستويات انبعاثات غازات الدفيئة من أجل تمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي.

من الجدير ذكره أن عمليات تصميم ضريبة الكربون، أو نظام فرض الحد الأقصى للكربون والمقايضة، ثم التفاوض عليها وتنفيذها، سوف تستغرق سنوات طويلة. ولهذا ينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة في الوقت نفسه بتخفيض انبعاث هذه الغازات بصورة ملموسة وتقديم إعانات سخية لتدعيم الجهود الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام منتجات الطاقة وتقنيات الحد من انبعاث الكربون.

هل في مقدور جميع البلدان النامية تحقيق نمو سريع مثل الاقتصاديات الأسرع نمواً، من دون إحداث انبعاث للغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري على نحو خارج عن نطاق السيطرة؟

يرى "التقرير عن النمو: استراتيجيات النمو المطرد والتنمية التي لا تستثني أحداً"، أن الإجابة عن السؤال السابق هي النفي القاطع، ما لم يتم استخدام التكنولوجيا وأساليب جديدة مبتكرة في إحداث تخفيض "هائل" لمقدار الطاقة المطلوبة لإنتاج السلع، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. باعتبارها الطريقة الوحيدة التي تستطيع البلدان النامية من خلالها تحقيق نمو سريع من دون تعريض العالم للأثار الكارثية المحتملة للاحتباس الحراري.

ويشير التقرير الذي أصدره البنك الدولي مؤخراً إلى أن نماذج محاكاة المناخ تشير إلى أن عمليات "النحت البحري والنحت الساحلي" بفعل الاحتباس الحراري العالمي، تحمل في ثناياها مخاطر تهدد أكثر من مليون نسمة بحلول العام 2050 في دلتا نهر النيل في مصر، ودلتا نهر الميكونغ في فييتنام، ودلتا نهر الغانج وبراهماوترا في بنغلاديش.

ويضيف التقرير أن البلدان النامية سريعة النمو، مثل الصين، والهند، اللتين تتسببان في إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون، يجب أن تشاركاً بفعالية في الجهود المبذولة لتخفيف الاحتباس الحراري من أجل ضمان نجاح العالم في هذا المجال. إلا أن هذه البلدان تقاوم هذه الجهود، لأن التزامها بالحد من انبعاثات هذه الغازات سيؤدي إلى تهديد نموها

نيوزيلندا تتخلص من مصابيح الكهرباء التقليدية

كهرباء الإنارة، كما تنتج 2.65 مليون طن من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

يذكر أن تكنولوجيا المصابيح الكهربائية الحالية تعود إلى القرن التاسع عشر، وتعمل من خلال سريان تيار كهربائي في سلك رفيع لإنتاج الضوء، لكنها تبدي 95 في المائة من الطاقة التي تستهلكها في شكل حرارة، أما مصابيح الفلوريسون الحديثة فلا تحتاج لأكثر من 20 في المائة مما تستهلكه المصابيح العادية. وتنتقل الحملة النيوزلندية بصورة متزامنة تقريباً مع حملة مماثلة تطلقها السلطات الأسترالية التي سبق لها أن حظرت استخدام مصابيح الإنارة الكهربائية التقليدية.

يذكر أن ولاية كاليفورنيا الأميركية تنظر في مشروع قانون لاستبدال المصابيح التقليدية بأخرى صديقة للبيئة أيضاً، على أن يجري تطبيق ذلك اعتباراً من عام 2012.

أعلنت نيوزيلندا أنها ستبدأ الاستغناء عن المصابيح الكهربائية التقليدية المنتشرة حالياً على نطاق واسع في البلاد، والاستعاضة عنها بمصابيح متطورة وصديقة للبيئة، وذلك بصورة متدرجة تنتهي مع نهاية العام المقبل. وقالت الحكومة النيوزلندية في بيان نشر على وكالة الأنباء النيوزلندية الرسمية أن هذا الإجراء سيخفض إنتاج البلاد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما سيوفر عليها 377 مليون دولار أميركي خلال الأعوام الـ12 المقبلة، وفقاً لبيانات وزارة الطاقة. وقال وزير الطاقة النيوزلندي، ديفيد باركر، في البيان إن التكنولوجيا التي تستخدمها المصابيح الكهربائية العادية "قديمة جداً وغير اقتصادية"، مشيراً إلى أنها تستخدم خمسة في المائة فقط من الطاقة التي تستهلكها للإنارة، وتبدي 95 في المائة منها، والتي تبقى على شكل حرارة. وتنفق نيوزيلندا نحو 497 مليون دولار سنوياً على

واشنطن: الدول الكبرى مسؤولة عن التغير المناخي

نتطلع لبيان قوي من زعماء الاقتصاديات الكبرى الشهر المقبل».

وأكدت دوبريانسكي أنه لن يطلب من الاقتصاديات الصاعدة الرئيسية التحرك بسرعة مثل اقتصاديات الدول المتقدمة.

ويضم المنتدى الولايات المتحدة، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، واندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وجنوب إفريقيا، وبريطانيا، إضافة إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، كما يضم الأمم المتحدة التي تحضر بصفة مراقب.

وقالت دوبريانسكي في اجتماع نظمه مركز تشاتام البحثي لمدة يومين عن التغير المناخي إن واشنطن ستوقع على خفض انبعاثاتها من الغازات "ولكن فقط عندما تشهد في المقابل تحركاً من الاقتصاديات الصاعدة يتناسب مع حجمها".

قالت وكيلة الخارجية الأميركية للشؤون العالمية، المعنية بملف التغير المناخي، باولا دوبريانسكي، إن اقتصاديات الدول الكبرى مسؤولة عن معظم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وأضافت دوبريانسكي أن الدول الـ16 ودول الاتحاد الأوروبي، أعضاء منتدى ملتقى الاقتصاديات الكبرى، مسؤولة عن 80 بالمائة من الغازات المنبعثة المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، وأنها تستهلك في الوقت ذاته 80 بالمائة من الطاقة في العالم.

وأوضحت المسؤولة الأميركية، أنه طالما أن أعضاء المنتدى يمثلون 80 بالمائة من اقتصاديات العالم، فإن في "إمكانهم التحرك".

وفي إشارة إلى اجتماع يعقد على هامش انعقاد قمة الدول الثماني من السابع وحتى التاسع من يوليو/ تموز المقبل في هوكايدو باليابان، قالت دوبريانسكي في تصريحات نقلتها وكالات الأنباء العالمية: "إننا

كاتب/قارئ

كينز .. ومبادئ في علم الاقتصاد

◀ ولد الاقتصادي المعروف جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) في مدينة كامبريدج في المملكة المتحدة العام 1883. درس كينز الاقتصاد والحساب في كلية الملوك (Kings College) وتأثر كثيراً بالاقتصادي الكبير ألفريد مارشال (Alfred Marshal). وبعد تخرجه، عمل كينز مدرساً للاقتصاد في الكلية نفسها.

وإضافة لعمله أستاذاً جامعياً، قام كينز بتقديم خدمات كثيرة للحكومة البريطانية، نذكر منها على سبيل المثال: حضور مؤتمر فرساي للسلام (Versailles Peace Conference) وترؤس الوفد الإنجليزي لمؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods Conference) الذي أقيم تحت إشراف صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) في مدينة نيو هامبشاير في الولايات المتحدة الأميركية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1944.

وفي هذا المؤتمر، اتفقت الدول الأعضاء على تبني نظام سعر صرف ثابت (fixed exchange rate system) لعملاتها ليس فقط مقابل الذهب بل أيضاً مقابل عملة كل من الدول الأعضاء في هذا النظام الذي عرف أيضاً بـ «معيار سعر صرف الذهب» (Gold Exchange Standard).

وتحت بنود هذا النظام أو الاتفاقية، تمت الموافقة على السماح لكل دولة أن تتغير من قيمة عملتها بنسبة 10 بالمئة على الأكثر لتصحيح أي اختلال أو عدم توازن أساسي في ميزان مدفوعاتها (fundamental disequilibrium in the balance of payments). أما إذا رغبت إحدى الدول الأعضاء في رفع أو خفض قيمة عملتها بنسبة أكبر من 10 بالمئة، فعليها حينئذ أن تحصل على موافقة الصندوق بذلك.

وبالعودة إلى موضوعنا، قام كينز باقتراح عدة مبادئ عن الاقتصاد الكلي (macroeconomics) لاقت رواجاً كبيراً لدى الدوائر الحكومية وفي أوساط المؤسسات الأكاديمية مثل: الجامعات والكليات.

وقد تم نشر هذه المبادئ الاقتصادية في كتابه "النظرية العامة للعمالة، والفائدة، والنقد" (general theory of employment, interest, and money) الذي نشر العام 1935. فمن ضمن هذه المبادئ، يقول كينز إنه يمكن للاقتصاد أن يكون في حالة توازن (equilibrium) حتى ولو كانت العمالة أقل من كاملة (less-than-full employment)، أي حتى وإن كان هناك أفراد غير عاملين (unemployed workers) أو مصانع واقفة أو متعطلة عن العمل (idle plants). وأن خفض سعر الفائدة لا يؤدي بالضرورة إلى تحفيز استثمار الأعمال (business investment) بالقدر الكافي الذي من شأنه أن يضمن عمالة كاملة.

وإن تخفيض معدلات الأجور (wage rates) لا يعتبر تصحيحاً أو علاجاً كافياً للبطالة (unemployment)، إذ إن هذا العلاج ليس ممكناً بسبب رفض أو مقاومة العمال الموظفين لخفض الأجور. وإذا افترضنا جدلاً أن هذا الحل ممكن، فإن هذا سوف يؤدي بدوره إلى تقليص مستوى دخل المستهلك (consumer income) وبالتالي تخفيض معدل الطلب الاستهلاكي (consumer demand)، الأمر الذي من شأنه أن يجعل أصحاب العمل يوظفون

عدداً أقل من العمال/الموظفين. وبناء عليه، فإن كينز يقترح أنه من الأفضل العمل على زيادة معدلات الطلب الكلي/الإجمالي (total or aggregate demand) عن طريق رفع مستوى الإنتاج (production)، بدلاً من تغيير معدلات الأجور.

ثم ينتقل كينز إلى موضوع النقد (money) إذ يقول إن النقد يعتبر عاملاً مهماً في تحديد نسب الناتج والعمالة (output and employment). ففي نظر كينز، فإن ما يحدد معدل سعر الفائدة (interest rate) فسعر الفائدة مثلاً يؤثر على حجم الاستثمار وهذا يؤثر على الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على مستويات الناتج والعمالة. أما إذا كانت هناك زيادة في المعروض النقدي (money supply) فإن هذا سوف يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة نسب الناتج والعمالة اللذين سيؤديان بالنتيجة إلى العمل على رفع معدل التضخم (inflation rate) أو المستوى العام للأسعار (general level of prices). وبهذا يكون كينز قد أوجد ما يسمى بالنظرية المتكاملة للنقد والناتج والعمالة والأسعار (integrated theory of money, output, employment, and prices) التي تخالف بمضمونها، ومحتواها، وجوهرها، وافترضاها، ومقترحاتها نظام العالمين الكلاسيكي (the classical two-worlds system) الذي يضع الناتج والعمالة في كفة، والنقد والأسعار في كفة أخرى. فبيد أن العمالة والناتج يتم تحديدهما من خلال التحكم بمعدلات الأجور وسعر الفائدة، فإن مستوى الأسعار يتم تحديده فقط من خلال المعروض النقدي.

وفيما يتعلق بالدور الفاعل للحكومة وضرورة تدخلها (government intervention) في تحديد مسار الاقتصاد أو التحكم في مجرياته، يقول كينز إن الميزانية الحكومية (government budget) تعتبر آلية شديدة الأهمية في تنظيم الطلب الكلي (regulating aggregate demand). فإذا كانت العمالة أقل من كاملة، فإن رفع نسبة الطلب الكلي ممكن أن يتم إما من خلال زيادة النفقات الحكومية (government expenditures) أو من خلال العمل على تخفيض معدلات الضريبة (tax cuts)، أي من خلال تبني الحكومة لسياسات مالية (fiscal policies) بدلاً من الأخذ بإجراءات نقدية (monetary measures) مثل: تغيير معدلات أسعار الفائدة/ الخصم الرئيسي، أو رفع الاحتياطات الإلزامية/الإجبارية (reserve requirements) للبنوك التجارية لدى البنوك المركزية، أو إصدار سندات أو أذونات خزينة (treasury bonds or notes) مثلاً، إذ إن مثل هذا التوجه (أي تبني الحكومة لسياسات نقدية) قد لا يكون فعالاً جداً، لا سيما في حالات الكساد الاقتصادي الشديد (severe economic depression).

ويضيف كينز إنه لإبقاء الاقتصاد قريباً من العمالة الكاملة، فإن الحكومة عليها أيضاً مسؤولية تنظيم الطلب الكلي من خلال التدخل المباشر (direct intervention) للمؤسسات الاقتصادية وذلك للتأثير على دورات النشاط الاقتصادي (business cycles) والعمل على تصحيح أية عيوب أو انحرافات في مساراته أو مجرياته التقدمية.

د. اميل قسطندي خوري

"بنات عمان أيام زمان" ذكرى وحنين ووفاء

الرائعة والبريئة في عمان القديمة، عمان زمان، عمان والحياة الهادئة النقية التي فقدناها بفعل الثقافة المشوهة المستوردة، عمان الأبراج لا عمان الأبراج.

والهم السياسي أيضاً حاضر بقوة (القضية الفلسطينية، والحنين للعودة، الأحداث والمتغيرات السياسية في الخمسينيات). وتولي الكاتبة أيضاً اهتماماً خاصاً للتعليم والحياة الثقافية في الأردن والتي كانت حياة ومزدهرة بجهود العديد من المثقفين والمبدعين من خلال المؤسسات الثقافية المتعددة من نوادٍ ومنتديات وصحف ومجلات ومعاهد في عمان وغيرها من المدن.

وفي مضمون هذا الكتاب حس وطني عالٍ، وانحياز طبقي واضح للفئات المسيرة والعليا من المجتمع الأردني.

إنه وثيقة هامه لحياة جبل كامل بعد نكبة العام 1948، والواقع الاجتماعي، والسياسي والأحداث الهامة التي جرت في الخمسينيات في الأردن وبعض الأحداث في المنطقة العربية.

كم نحتاج إلى كتابات ونصوص من هذا النوع، عن حياتنا العتيقة الجميلة، وكم يحتاج هذا الجيل إلى هذه المعرفة وهذه الذكريات للاستناد إلى حقائق وأرض صلبة لتخطي ومعالجة صعوبات الحاضر والانطلاق لمستقبل أفضل.

جلال النحاس

كتاب الدكتورة عائدة النجار (بنات عمان أيام زمان)، { ذاكرة المدرسة والطريق }، والسلسلة للدراسات والنشر (2007) نص متميز، وذكريات الطفلة التي غادرت قريتها (لفتا) مع العائلة بعد نكبة العام 1948، وذكريات الشباب والمراهقة في مدارس خمسينيات القرن الماضي، إنه نص لسيرة ذاتية وجمعية شيقة وحب وحنين لذلك الزمن بكل ما فيه من خصوصية وحيوية وغنى وما يسوده من مفاهيم وعلاقات اجتماعية وما يعقب به من رؤى وأحلام وبسراة، ذكريات وصور للمكان من مدرسة (المأمونية) في باب الزاهرة في القدس قبل النكبة إلى مدرسة أروى بنت الحارث والملكة زين الشرف في عمان، بكل ما يحيط بهما من جيران وطبيعة وكل ما يؤدي إليهما من طرق وأدراج، صور باقية في الذاكرة والوجدان والضمير، إنها (ذاكرة المدرسة والطريق)، مع إبراز وتكريم ووفاء للعديد من المديرات والمعلمات في تلك الفترة، إنه هاجس وحب الطفولة وسني الشباب، بكل التفاصيل الصغيرة المتنوعة الجميلة، تفاصيل مصاغة (بلغة وصوراً) سهلة وواضحة وتعبير عن مشاعر صادقة للكاتبة ولكل من استعانت بهن من صديقات لإحياء وإغناء هذه الذاكرة للكثير من مناحي الحياة الشخصية والعامية، ذكريات تلامس وتوقظ المشاعر وتعبّر عن حنين وحب وأحلام الشباب وحياتهم



◀ ببراءتهم المعهودة.. تحايل أطفال عراقيون للتعبير عن رفضهم لمحتل حرس أن يجمل بشاعته بالتقاط صورة معهم.



.. حتى باب الدار



أحمد أبو خليل

طيف من المعاني

◀ مفهوم الجريمة من أكثر المفاهيم إختلافاً في معانيها بين الناس، ولنا أن نتصور طيفاً من تلك المعاني يتدرج من حالة إلقاء القبض على مجرم خطير، إلى مجرم بحق نفسه، وهي عبارة تقال للتعاطف مع هذا المجرم، إلى مطربة "أجمرت" بأدائها البديع أمام الجمهور.

وحتى في المعنى الأصلي المتعلق بمخالفة القوانين، فإن كلمة "مجرم" ورغم كونها تعبيراً قانونياً، لكنها لا تستخدم إلا بعد نطق الحكم ولزمن محدود، وقبل ذلك يكون صاحبها متهماً ثم يصبح مجرماً لزمن قصير، لكنه بعد ذلك مباشرة يتحول إلى "نزير" في السجن.

وحتى تسمية سجن فقد تم استبدالها رسمياً بتسمية أكثر ودا هي "مركز الإصلاح والتأهيل"، لكن الناس عموماً يواظبون على استخدام تسمية سجن وسجين أو حبس ومحبوس، كما أن المحاكم تحكم بـ"سجن فلان" ولا تحكم بـ"تأهيل وإصلاح". ويعتبر الخارج من السجن صاحب سابقة جرمية وليس صاحب سابقة تأهيلية أو إصلاحية، كما لا يعتبر من يدخل إلى السجن أكثر من مرة شخصاً كثير التأهل أو متعدد التجارب الإصلاحية، بل يعتبر "خريج حبوس" وصاحب سوابق.

المغفل لا يحمي القوانين

المكتفون بالعبارة التقليدية القائلة إن القانون لا يحمي المغفلين يظنون أن القوانين تعمل بمعزل عن تطبيق عليهم وبينهم، وأنها في مأمّن حتى لو كان الجميع مغفلين.

فإن حماية القوانين مسألة تحتاج إلى الكثير من الفطنة، لأن المغفل لا يستطيع أن يحمي القوانين، ولا يمتلك أحد أن يلومه على ذلك، فكيف يحمي القوانين فيما هي لا تحميها؟.

◀ يقال أن "القانون لا يحمي المغفلين"، لكن أحداً لم يلتفت إلى أن المغفل أيضاً لا يحمي القوانين.. بغض النظر عن الجدل الممكن حول أيهما أكثر أهمية أن نحمي القوانين أم أن نحمي المغفلين،

جريمة مرموقة

◀ من أكثر أنواع الجرائم خصوصية ما يعرف بالجرائم السياسية، وهي تعطي لصاحبها موقفاً مرموقاً بين باقي المجرمين، ولهذا فهي تستثنى من الشروط التي تسقط عن صاحبها بعض الحقوق، كما تسمى باقي الجرائم معاً بتسمية موحدة وهي "جرائم غير سياسية" وذلك في إشارة إلى خصوصية ورفعة الجريمة السياسية.

في زمن مضى كان تعبير "المجرمين السياسيين" مستخدماً حتى من قبل أنصارهم، حيث كانت المطالبات بالإفراج عنهم تستعمل تسمية "المجرمين السياسيين"، لكن بعد ذلك تلاشت التسمية في الاستخدامات الصديقة، وحلت محلها تسمية "السجناء السياسيين" أو "المعتقلين السياسيين" وأحياناً يكتفى بكلمة "معتقلين" للدلالة على السياسيين منهم، وبمجرد أن يقول الشخص "اعتقلت" فمعنى ذلك أنه سياسي، بينما إذا قال "سجنت" فعليك أن تستفسر عن سبب سجنه.

مع ذلك، هناك الآن خلاف شديد في تعريف الجرم السياسي أو السجن السياسي، ففي زمن الأحكام العرفية كانت الأطراف السياسية هي التي تحدد مواصفات السجن السياسي، ولذلك فإن التعريف كان يشمل معتقلي حركات المقاومة الذين القي القبض عليهم بعد أن نفذوا عملياتهم العسكرية أو وهم في الطريق إلى تنفيذها، وكان الواحد من هؤلاء بمجرد وصوله السجن يجد زملاءه السجناء السياسيين في انتظاره.

في السنوات الأخيرة منذ عهد الديمقراطية تم استبدال تسمية السجن السياسي بتسمية "سجين أمني"، وهي تسمية تريح الحكومات من وجود سجناء سياسيين باعتبار ذلك يؤثر على السمعة السياسية للبلد، كما قد يؤثر على السياحة السياسية! لكن التسمية الجديدة تريح الأحزاب أيضاً من المطالبة بالإفراج عن مثل هؤلاء السجناء، فهي تريباً بنفسها أن تناصر "سجناء أمنيين".

قانون "عد رجالك"

فأهملت وساطاتهم كلهم، فقررت قطنة أخت هذا الوجيه الفارس أن تتشفع في أخيها عند الوالي، فنجحت وساطتها وعفي عن أخيها وأخلي سبيلها، فنظم فيها الشعراء قصائد، ومن ذلك شطر البيت الذي يقول: "قانون قطنة ملغيا كل قانون" وقد أصبح مثلاً شعبياً.

الذي صرخ يوماً: "لحد وأنا اخو فلانة ما يفرض علي قانون". لكنه أيضاً روى كذلك قصة "قانون قطنة" وهي قصة ذات دلالات عميقة... وقطنة هي امرأة مشهورة بجمالها البار، حكم على أخيها بالشنق في الشام، فتوسط كل زعماء القبائل القوية عند الوالي التركي للعفو عنه

◀ في الثقافة الشعبية لا يحتل القانون موقفاً مرموقاً، فالقانون للضعفاء الذين لا يحصلون حقوقهم بجهودهم، وتعتبر عبارة "عد رجالك وأرد المي" أشهر صيغ رفض القانون (هو في هذه الحالة قانون تنظيم الدور في السقاية عند الآبار). وقد روى المرحوم روكس العزيزي قصة ذلك

حق الجرجرة أمام المحاكم

من لحم ودم، فقد وجدت أن من حقها أن تجرجر خصومها أمام المحاكم، مع مراعاة الأصول المتبعة، وذلك بالضبط ما يجري في حالة أغلب قضايا النشر التي تخسرهما الحكومة عادة، ولكنها تكتفي بجرجرة الصحفي في المحاكم، وهي تستند إلى عدم تأثرها بكون "حبال المحاكم طويلة" لأنها تستمتع بوضعية مشابهة، حيث من المعروف أن حبال الحكومة طويلة أيضاً.

قصص الجرجرة التي قام بها المتحدث، وبخاصة عندما يؤكد لهم معرفته المسبقة بخسارة القضية، الأمر الذي يعني أن "الجرجرة" تجري هنا حسب المواصفات.

حق الجرجرة أمام المحاكم، هو حق مكتسب لا يمنعه القانون، ولا يمكن حرمان الناس منه، وهم دوماً يميلون إلى ممارسة هذا الحق فيجررون بعضهم أمام شتى المحاكم، ولما كانت الحكومات هي أيضاً -كما تعلمون- ناس

◀ "الجرجرة" أمام المحاكم تعتبر بحد ذاتها هدفاً رئيسياً من أهداف التقاضي، ووسيلة من وسائل معاقبة الخصوم، وشكلاً من أشكال تحقيق التوازن النفسي لدى المشتكي، حتى عندما يكون هذا المشتكي مدركاً مسبقاً أن موقفه القانوني ضعيف، وتعتبر العبارة القائلة "أريد فقط أن أجرجه في المحاكم"، واحدة من قواعد السلوك القانوني التي تحظى بشعبية واسعة، وقد درج الناس على الاستماع بابتهاج إلى من يروي إحدى

رزانة

الكمان والبيانو يتحاوران في "عمان بحلة موسيقية"



إذ برع العازفان في خلق تناغم بين الكمان والبيانو نقل بالجمهور إلى عالم مزج بين الجمال والغموض. ثم واصل العازفان الحفل بتقديم مقطوعات للإسباني بابلو دي ساراساتيه، والفرنسي غابرييل فور.

وبشكل مدروس أنهى العازفان الحفل بعد أن قدما شكلاً من أشكال الحوار الموسيقي الكلاسيكي في رحاب تنوع أُشْر على تلك المساحة الرحبة التي حضرت فيها كل من شخصيتهما، وكشف عن من إحساسهما الخاص الذي نأى بهما عن منطقة التقليد وجعلهما أقرب إلى منطقة الإبداع.

ولدت دارموند العام 1986، وبدأت تتعلم العزف وهي في سن الخامسة، وفازت بإجماع لجنة التحكيم في مسابقة القبول الخاصة بالمعهد الوطني العالي للموسيقى في باريس عندما بلغت الرابعة عشرة سنة، وحصلت العام 2005 على شهادة التعليم العليا في العزف على الكمان وموسيقى الحجرة. حازت الجائزة الأولى من مؤسسة مجموعة بنك الشعب (ناتيكسيس)، وجائزة بريجيت دو بوفون، والجائزة الثانية في المسابقة العالمية للعزف على الكمان في أفيينيون العام 2005. أما لالون فقد وُلد العام 1987، وحصل على شهادة في التعليم العالي في العزف على البيانو من معهد الموسيقى في باريس 2006، حاز الجائزة الأولى في مسابقة بريست، والجائزة الأولى من مؤسسة دو فرانس 2005 - 2006، والجائزة الأولى من منتدى النورماندي، وجائزة "درووي - بوجوا"، وجائزة إيزابيث كليشييه.

السجل - خاص

اختتم مشروع "عمان بحلة كلاسيكية" الذي نظمه المركز الثقافي الفرنسي والسفارة الفرنسية في عمان، بحفل موسيقي ثنائي لعازفة الكمان إيلونور دارموند وعازف البيانو آدم لالون الذين قدما في ساحة الأثر بمؤسسة خالد شومان - دارة الفنون، تجليات غادرت المادى وحلقت في رحاب الروح.

بدأت الأمسية بمقطوعة للعازف الألماني الشهير يوهان برامز (1833 - 1897)، وهو العمل المبدع الذي ألفه برامز على شاطئ البحيرة في لحظات سعيدة من حياته. ويتألف هذا العمل البسيط والسلس من ثلاث حركات؛ جاءت الحركة الأولى سريعة وذات دفعات عاطفية، أما الثانية فكانت هادئة وبطيئة، فيما جاءت الحركة الثالثة متوسطة بين السرعة والهدوء.

ثم قدم العازفان مقطوعات للفرنسي موريس رافيل (1875 - 1937) استوحيت من الأجواء الإفريقية، وأيضاً من الطبيعة الريفية التي كان رافيل عاشقاً لها. وتدرجت المقطوعة بين السرعة والهدوء بشكل أسر،

حفل هيب هوب

المكان: @ Books Cafe
الزمان: الجمعة 4 تموز
الساعة: 6.30 مساءً

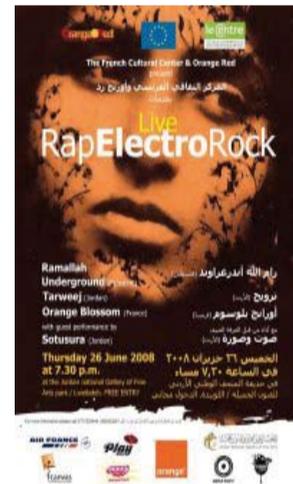
تقدم فرقة Bluebird من كندا وفرقة Ramal- Underground فلسطين حفل موسيقي هيب هوب لأول مرة في الأردن وليلة واحدة فقط.



شعشبونة

المكان: "مكان"
الزمان: السبت 28 حزيران/يونيو الساعة 12 ظهراً

شعشبونة لقاء يجمع المهتمين والمهيمات بعالم التدوين، تدعو شعشبونة كل من لديها أو لديه الفضول للتعرف إلى ماهية هذا العالم وإمكانياته وأبعاده. سيتمكن الحضور من خلال جلسات عمل، من التعرف على تقنية التدوين وصناعة المدونات: كيف يقيم المدون حال مدونته، ما معنى أن تعبر المدونة عن حالها في هذا الفراغ العام والخاص في آن، ما هو دور المدونة على المستويات الشخصية والعام، وغيرها العديد من التساؤلات والمواضيع. كما تستضيف شعشبونة أصحاب مدونات لعرض تجاربهم



Rap Electro

Rock

المكان: المتحف الوطني للفنون الجميلة
الزمان: الخميس، 26 حزيران/يونيو الساعة 7.30 مساءً

ينظم المركز الثقافي الملكي بالتعاون مع اورانج ريد حفلاً موسيقياً تقدم فيه أربع فرق من الأردن وفلسطين وفرنسا مقطوعات إلكترونية.

السينما في أسبوع

College road trip

بطولة:
دونني أوسمورد - ومارتين لورنس
إخراج:
روجر كامبل

فيلم كوميدي للعائلة قصة فتاة تحاول أن تعيش باستقلالية عن أهلها لكن والده الشرطي يقفلها بالمرصاد "سينما جراند"



Indiana jones

بطولة:
هاريسون فورد - كيت بلانشيت
إخراج:
ستيفن سبيلبرغ

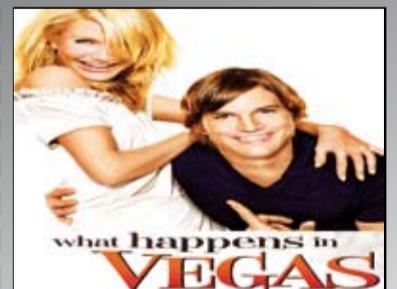
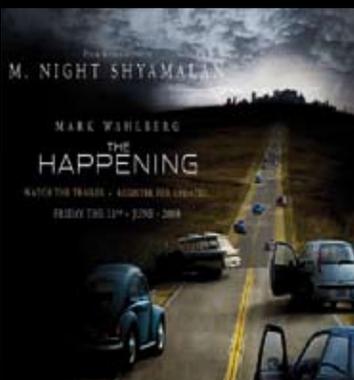
الجزء الرابع من سلسلة أفلام أندريانا جونز مع المغامرات والبحث عن الجمجمة الأثرية البلورية. "سينما جراند"



The happening

بطولة:
مارك والبرغ - زوي ديشانيل
إخراج:
أم نايت شياملان

رجل يحاول الهرب مع عائلته لمكان آمن بعد بدء الكارثة التي تهدد بنهاية العالم. "سينما جراند"



What Happens in Vegas

بطولة:
كاميرون دياز - أشتون كوتشير
وليزا لايبيرا
إخراج:
توم فوغان

يلتقي شاب بفتاة في لاس فيغاس ويستيقظان في النهار الثاني ليكتشفا بأنهما تزوجا. في الوقت نفسه يربح أحدهما مبلغاً كبيراً. "سينما جراند"

شغف



الشغف... أن تعشق عمل يديك

شغفنا هو طريقنا نحو التميّز... حماسنا المتواصل لعملنا وإخلاصنا له والجهود المستثمرة في كوادرننا هو ما جعلنا نكسب رضا زبائننا مما أوصل العلامات التجارية التي نمثلها إلى هذا النجاح.

شركة توفيق غرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.



بالقول والفعل

المركز الرئيسي أوغندا: هاتف: 962-6-4162410 - فاكس: 962-6-4162548
معرفة الموزعات خارج المدينة المصنوعة: هاتف: 962-6-5523110 - فاكس: 962-6-5523133
customercare@gargour.com.jo

جرائم «السرف»

حكمت مع ابن العبدان!
انا بقول قبل كل شي
نقطع الشك باليقين.. ونمنحها



الخبز
الخبز

تحسين إنسانية الكائن البشري

محمود الريماوي

◀ يتصور الإنسان السوي أن الجريمة لا وجود لها. فهو ينفر أشد النفر منها، لم يقترفها يوماً ولا يفكر بارتكابها، وغالباً ما يكون وسطه الاجتماعي على شاكلته: نابذاً للجريمة وغريباً عنها، يقدس الأمن والأمان، ويمقت العنف. الجريمة تقع في مكان بعيد على أيدي أشخاص لا يعرفهم. في بيئة غريبة يصعب فهمها أحياناً، وكلما وقعت فوجيء بها، حتى لو كانت «بسيطة» وتصنف على أنها جنحة أو حتى مخالفة.

لا يتعاش السوي على أي وجه مع الجريمة. ومن فرط انقطاعه عنها، تبدو له مجرد حدث إعلامي تصنعه وسائل الإعلام، أو مسلسل تلفزيونياً. فيلماً سينمائياً، رواية، قصة قصيرة. وحتى هذه لا يستسيغها دائماً. فالأصل هو الامتناع عن العنف والجنوح إلى السلم، حتى لو قتل قابيل هابيل «في فجر الخليفة».

قانون السلم ونبذ العنف، هو ناموس مدني. يتصل بالقناعة أن الدولة وحدها تحتكر العنف وتحت مظلة القانون. وأبعد من ذلك، فدور الدولة وقائي بمنع وقوع العنف لا معاقبة فاعليه ومخططيه، فحسب. والصورة الأكثر قرباً للجريمة هي الإعتداء والإيذاء وصولاً إلى القتل. الرفض التلقائي للقتل وصعوبة تصديقه، لا ينم عن روح «مثالية» بقدر ما يمثل تحسناً لإنسانية الإنسان، وعاصماً معنوياً وعماماً من الوقوع في البربرية.

من المفارقة أن قتل فرد واحد يثير النقمة أكثر من سواه. لعل السبب يعود إلى أن متلقي الخبر الفردي، يسعه تخيل، فداحة الجريمة بالقياس عليه هو، إذ يسهل حينها تصور نفسه في موقع الضحية. كذلك الأمر حين يكون القاتل معلوماً، فالنقمة تشتد على الفاعل المعلوم المتعين، لكنها لا تجد مسرباً لها حين يكون القاتل مجهولاً. تصعب النقمة على شبح.

على هذا فالناس يتعاطفون مع ضحايا الجرائم الفردية ممن تحفل وسائل الإعلام بأخبارهم. أما الجرائم الجماعية التي يسقط فيها أعداد أكبر، فإن ارتفاع الرقم يمنع من التشخيص، من التجسد في المخيلة، فيبقى الرقم هو العالق. يقرأ القراء خبراً عن جريمة قتل، تقع في عائلة أو حي أو بين أرباب مهنة واحدة، فتثور النقمة على المرتكبين. لكن ضحايا المجازر والحروب الكثر، فيتحولون إلى أرقام بلا أسماء ولا هوية. الإسرائيليون انتهبوا لهذا الأمر، ويقال إن متحف الهولوكوست في تل أبيب يضم أعداداً هائلة من أسماء الضحايا وصورهم، لإنقاذهم من التعمية ومن الرقمية، ولضمان التعاطف معهم. وعقب وقوع عمليات تفجيرية كان يرتفع نصب في المكان عليه أسماء من سقطوا وأعمارهم.

باستثناء أصحاب أسماء معروفة أودت بهم آلة القتل الإسرائيلية، فلا أسماء ولا هوية محددة لضحايا الصهيونية الذين سقطوا وما زالوا يسقطون منذ ثمانية عقود. ضحايا الاحتلال والعنف في العراق هم كذلك ضحية تجهيل اسمائهم وهوياتهم. البشر الأسود، وهم الكثرة الكاثرة، ينفرون أشد النفر من الجريمة. يتعذر عليهم حتى تخيلها.

ويأتيك بالأخبار

180 ألف دينار لاتحاد العمال من الحكومة ثمناً للسكوت

◀ أوعز وزير العمل، باسم السالم، لوزير المالية، حمد الكساسبة، بالإفراج عن مبلغ 180 ألف دينار مستحقات مالية تدفعها الحكومة لاتحاد نقابات العمال لدعم الثقافة العمالية. وزير العمل رفض خلال الشهور الماضية، الإفراج عن المبلغ رغم المحاولات الكثيفة التي بذلها رئيس اتحاد نقابات العمال، مازن المعايطة، للحصول على المبلغ. الإفراج جاء بعد تصريحات المعايطة التي انتقد بموجبها وزارة العمل لعدم التزامها بتعديلات مقترحة على مشروع قانون العمل وإرسال تعديلات مختلفة عما تم الاتفاق عليه لمجلس النواب. خلاف المعايطة استمر 12 ساعة فقط ليعود عن تصريحاته السابقة ويؤكد أن التعديلات متفق عليها. موقف المعايطة الجديد نتج عنه الإفراج عن تحويل المبلغ الجديد للاتحاد، أهم شروط الاتفاقيات الدولية تنص على أهمية استقلال اتحاد نقابات العمال والنقابات العمالية مالياً وإدارياً.

جزيرة التلفزيون مستمرة

◀ التلفزيون الأردني بلا مدير منذ أكثر من شهرين ونصف الشهر، وذلك بعد إقالة فيصل الشبول. بورصة المرشحين تنخفض وترتفع يوماً، فيما تحبذ الحكومة التريث ريثما يتم التوافق على اسم المدير الجديد، المدير الجديد للتلفزيون لا يتم تزكيته من قبل الحكومة فقط وإنما تلعب عدة جهات دوراً في ترشيحه والتوافق على اسمه. وعلى ما يبدو أن الرؤية الملكية في التلفزيون التي ترنو في جعله مؤسسة دولة وليس مؤسسة حكومية وان يساهم في رفع سقف الحرية وتعزيز الحريات غائبة عن الموضوع من خلال تقديم كل طرف لأسماء مرشحة تلعب فيها الصداقة والمحسوبية وتحضر بقوة نظام «الأعطيات». قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يمنح مجلس إدارة المؤسسة صلاحيات واسعة رغم أنه ترك صلاحيات تعيين المدير لمجلس الوزراء، إلا أنه (المجلس الحالي) ارتضى أن يكون غائباً عن الخوض في اسم المدير ومواصفاته، واختار كالعادة موقعاً حياضياً بلا «همسة أو موقف»، وترك مسألة اختيار اسم المدير الجديد للحكومة ولجهات أخرى يبدو أنها صاحبة التأثير الأكبر في الاختيار. بورصة الأسماء المرشحة ترتفع وتنخفض يوماً وتدخل أسماء مرشحة وتخرج أخرى والخاسر بكل تأكيد التلفزيون، الذي يبدو أن المسؤولين حتى الآن غير مقتنعين بضرورة تطويره وجعله تلفزيون دولة يستقطب المشاهدين ولا ينفرهم.

«الإخاء» تبحث عن بديل للمجالي

◀ كتلة الإخاء الوطني (19) نائباً التي تضم نواباً جديداً من أبرزهم: حازم الناصر، وعدنان السوايعر العجائمة، ومبارك أبو يامين، وطارق خوري، تعقد اجتماعات متواصلة لم يعلن عنها من نواب من مختلف التيارات. هدف اللقاءات وفق مصدر نيابي من أعضاء الكتلة الاتفاق على تسمية مرشح لانتخابات رئاسة المجلس المقبلة بعد أقل من أربعة أشهر. الكتلة تتحفظ على رئاسة المجالي لمجلس النواب، وتعمل لبلورة حراك نيابي لإنشاء كتلات نيابية قادرة على إزاحة الرئيس الحالي من موقعه. المجالي يعتمد على كتلة برلمانية عريضة قوامها أكثر من نصف أعضاء مجلس النواب، الأمر الذي يجعل من إزاحته عن الرئاسة أمراً في غاية الصعوبة. كتلة الإخاء تطمح إلى تفتت كتلة المجالي قبل موعد انتخابات رئاسة مجلس النواب ومكتبه التنفيذي. انتخابات المكتب الدائم ومن بينها الرئيس، ونائباه، وأعضاء اللجان البرلمانية الأربعة عشر الدائمة تجري في بداية كل دورة، يرجح أن تبدأ الدورة البرلمانية المقبلة لمجلس الأمة بعد انتهاء عطلة عيد الفطر في منتصف تشرين الأول على أكثر تقدير. لقاءات كتلة الإخاء تمت مع نواب من خارج كتلة المجالي وآخرين من داخلها. أبرز اللقاءات والحوارات تتم مع النائب سعد هائل السرور أملاً في إقناعه بخوض انتخابات رئاسة النواب المقبلة ومنافسة المجالي.

مقال حدادين حول النواب يثير حنق الرئاسة

◀ أثار مقال نشره النائب بسام حدادين في يومية «الغد» حنق رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، وأخرجه عن هدوئه المشهود ما دعاه لرفع سماعة الهاتف والاتصال برئيس تحرير «الغد» الزميل جورج حواتمة، بشاكياً ما ورد في المقال وموضحاً بعض الحقائق التي قال إن حدادين أغفلها. الزميل حواتمة رحب بأي توضيح أو رد على المقال من قبل الأمانة العامة لمجلس النواب، مؤكداً أن الرد سيأخذ المكان المناسب له في الصحيفة، وهذا ما تم إذ أرسلت الأمانة العامة ردها على المقال، وهي سابقة تحدث لأول مرة في تاريخ مجلس النواب. مقال حدادين تعرض للمجالي بشدة واتهمه بمخالفة النظام الداخلي واستهدافه دون غيره من النواب. حدادين همس في أذن أصدقاء له من النواب بأن المجالي «غير مرتاح» للمقالات التي ينشرها في يومية «الغد» حيث يقوم بكتابة مقالات دورية فيها حول قضايا برلمانية وعربية ودولية وفي الشأن المحلي. المجالي وحدادين علا صوتهما خلال جلسة لمجلس النواب عقدت الأحد الماضي على خلفية مناقشة النواب لمشروع قانون الاجتماعات العامة الذي تم إقراره من قبل المجلس دون تعديلات جوهرية تذكر.

«الاستثنائية» شارفت على الانتهاء

◀ توقعت مصادر مطلعة أن تصدر إرادة ملكية بفض الدورة الاستثنائية الحالية لمجلس الأمة بعد أن يقر النواب مشروع قانوني السير والجمعيات العامة، وبينت المصادر ذاتها أن توافقاً بين النواب والحكومة قضى بترحيل مناقشة تقرير ديوان المحاسبة عن العام 2007 إلى الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة. أسباب ترحيل ذات صلة بعمر الدورة، إذ إن اللجنة المالية والاقتصادية عبرت عن رغبتها بمنحها وقتاً كافياً لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة، الأمر الذي يعني إطالة عمر الدورة عن الحد المتوقع لها.